



UNIVERSITY OF MOULOUD MAMMERI TIZI OUZOU

FACULTY OF LAW AND POLITICAL SCIENCE

DEPARTEMENT OF POLITICAL SCIENCE

AND INTERNATIONAL RELATIONS



*POLITICAL CONSENSUS AS A
MECHANISM FOR DEMOCRATIC
TRANSITION*

*THE TUNISIAN EXPERIENCE
2011/2017*

MEMORANDUM SUBMITTED TO COMPLETE THE REQUIREMENTS OF
OBTAINING THE MASTER'S DEGREE IN POLITICAL SCIENCE.

SPECIALIZES IN POLICIES AND LOCAL ADMINISTRATION

-PREPARING STUDENTS :

AIT AHMED ISLAM

AMAROUCHE MAKIKA

THE SUPERVISOR PROFESSOR :

D/ KARIMA BELHOUARI

COMMITTEE DISCUSSION

D/ NABILA BEN YUCEF PRESIDENT

D/ KARIMA BELHOUARI SUPERVISOR

D/ NAIMA AZZOUG DEBATE

COLLEGE YEAR 2016 /2017



جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية



التوافق السياسي كآلية للإنتقال الديمقراطي

التجربة التونسية (2011-2017)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص السياسات العامة و الإدارة المحلية

تحت إشراف الأستاذة

د/ كريمة بلهوارى

من إعداد الطالبين:

آيت احمد إسلام

عمار وش مليكة

لجنة المناقشة

أ.د.نبيلة بن يوسف.....رئيسا

أ.د. كريمة بلهوارى.....مشرفا

أ.د. نعيمة عزوق.....مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

شكر وتقدير

إن الشكر لله شكرا عظيما، والحمد لله حمدا كثيرا، الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة، وأعاننا على أداء هذا الواجب ووقفنا إلى إنجاز هذا العمل.

فهو القائل (لئن شكرتم لأزيدنكم) الآية رقم 7 من سورة إبراهيم

كما نتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة بلهوارى كريمة، التي لم تبخل بنصائحها وتوجيهاتها التي أفادتنا طيلة فترة

إنجاز هذا العمل وإخراجه بأفضل صورة ممكنة، نسأل الله أن يجازيها كل خير كما نتوجه بخالص شكرنا وتقديرنا للسادة الأساتذة، أعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة العاملين بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة مولود معمري،

ونخص بالذكر أساتذتنا الكرام بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية على رأسهم الأستاذة مليكة سايل، وفضيلة عكاش ، دون أن ننسى العاملة بالمكتبة الجامعية " راضية" ، وكل من ساعدنا في جمع المادة العلمية لهذه المذكرة.

فلكم كل الشكر و التقدير

إسلام، مليكة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى روح والدي الكريم رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه، الذي أحاطني
بفيض حبه ورعايته وإهتمامه، وإلى أُمي الغالية التي غمرتني بحبها وعطفها وحنانها
وكانت سنداً لي وذخراً في هذه الحياة.

لهم مني كامل المحبة والتقدير.

إلى إخوتي وأخواتي جميعاً وكل عائلة أيت أحمد.

إلى كل أصدقائي وأخص بالذكر مراد، علي، عمر، محمد أمين، علاء الدين، صالح،
بلال، أحمد، تسعديت، وأمين مصباح، توفيق قطار، وإلى كل من عرفته من بعيد أو
قريب.

إلى زميلتي في هذا العمل مليكة عماروش، وكل من أعانني في إتمام رسالتي
العلمية، راجياً من الله التوفيق والسداد والخير والفلاح.

إهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى المرأة التي لو ذكرت خصالها لن تسعني صفحات مذكرتي، إلى الوحيدة التي تتمنى أن تراني أحسن منها، إلى من رأتني بقلبها قبل عينها، أدعوا لها ربي أن يطيل في عمرها ويجعلني دائماً مطيعة لها، إلى نبع الحنان و الأمان، إلى العزيزة على قلبي ...إلى الغالية أمي.

إلى مصدر قوتي وعطائي، إلى من لم ييخل علي بما طلبته وبما لم أطلبه، إلى من كان نجاحي في الحياة هدفه، إلى من أتمنى أن أتمكن من رد اليسير من فضله، إلى الذي أحمل إسمه بكل إفتخار، أرجوا من الله أن يمد في عمره، إلى العزيز أبي.

جدتي الحنون "سعدية"

إلى شمس ورياحين حياتي، الذين شاركوني الأفراح و الأحزان في هذه الحياة إخوتي وأخواتي....إلى كل القلوب الطاهرة، الأحفاد و الحفيدات.

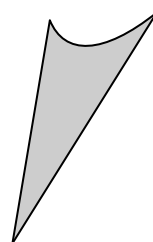
إلى زميلي الذي شاركني في إتمام هذه المذكرة أيت أحمد إسلام

إلى التي ترفع من معنوياتي كل مرة الأخت سلمى مصطفى، إلى نبع الصداقة مليكة بوشيبان ومليكة مسعي، إلى كل الأصدقاء و الأحبة، تسعديت ، ويزة ، بلال، بايا، شابحة، رشيدة، نوال، أمين مصباح، إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص سياسات عامة وإدارة محلية دفعة 2017.

أهدي لكم هذا العمل.

مليكة

مقدمة



يشهد العالم العربي منذ بداية 2011 محطات وتحولات كبرى، تمس السياسة، المجتمع، والثقافة، وقد تعددت واختلفت بشأنها الدراسات والمواقف والأحكام، لكن إلتقت كلها حول طرح قضية طبيعة السلطة السياسية، وشرعية النظام السياسي، وحول ديمقراطية الدولة والانتقال الديمقراطي، ولعل التحدي الكبير الذي تواجهه مختلف الدول، وخاصة العربية، المتمثل في الخروج من الإستبداد ومن البيئة الخاضعة لنمط وحيد للإدارة السياسية والتحول إلى مجال سياسي آخر، يقبل بإختلاف الآراء والمواقف وحرية التعبير الفردية و الجماعية، ومحاولة إيجاد مرجعية سياسية جديدة، مبنية على مبادئ حقوق الإنسان، والثقافة الديمقراطية وسيادة القانون، وهذا أمام تحديات الانتقال الديمقراطي، فالتطلع إلى الديمقراطية في الدول العربية من القضايا المشتركة بين شعوب وقادة الدول.

وقد عرفت السنوات الأخيرة، بروز آلية جديدة في عملية الانتقال الديمقراطي، المتمثلة في التوافق السياسي، هذا الأخير الذي يعتبر من النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في السلطة في المجتمعات المتعددة و المنقسمة إجتماعيا، والتي تعاني عدم الإستقرار، و العنف، و الأزمات التي تصاحب إقصاء مجموعة إجتماعية ما، فهو يمثل المرحلة الإنتقالية في الساحة السياسية المتمثلة في الانتقال الديمقراطي، و البحث عن نظام أكثر ديمقراطي.

وتعتبر تونس من بين الدول العربية التي خاضت تجربة التوافق السياسي، بعد ثورة 2011 في بحثها عن تحقيق الديمقراطية، ولهذا تم إختيار الموضوع للتعرف أكثر على التوافق السياسي الذي إنتهجه تونس، وإشكالية تطبيقه.

1- أهمية الموضوع

تكتسي الدراسة أهمية بالغة في ما يلي:

- إن دراسة التوافق السياسي من أهم الدراسات المطروحة على الساحة الفكرية، فهو مفهوم حديث، حيث تؤكد الأدبيات الحديثة، على أن عملية التوافق السياسي تتضمن تتابعا زمنيا

لمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي، ثم اجتياز المرحلة الإنتقالية و في الأخير التوصل إلى ما يسمى بالديمقراطية التوافقية .

- كما تتمثل أهمية الدراسة، في أنها تفتح الباب أمام المزيد من الدراسات و الأبحاث حول موضوع التوافق السياسي.

- تأتي الدراسة لرصد و تحليل عملية التوافق السياسي في تونس، و بالتالي تطمح إلى إبراز أهم آليات التوافق السياسي في النظام التونسي، وكذا الوقوف على العقبات و المعوقات التي تواجهه والتي تحول دون تطبيقه.

2- مبررات إختيار الموضوع

إن إختيار هذا الموضوع كمجال للدراسة، كان منطلقه مجموعة من الدوافع الموضوعية و الذاتية:

أ- مبررات موضوعية

- بإعتبار التوافق السياسي له من يؤيده وله من يعارضه، فإختيار الحالة التونسية يكون الأنسب للدراسة، بحكم النموذج التوافقي في هذه الدولة حديث النشأة.

- نقص البحوث في هذا الموضوع، كونه موضوع جديد في محاولة متواضعة لإثراء الرصيد العلمي.

-التحولات السياسية الأخيرة في الدول العربية عامة، وتونس على وجه الخصوص، كرسبة فعلية نسعى من خلالها الوقوف على حقيقة الديمقراطية في تونس، ومدى تمثيلها لكافة الأطياف السياسية.

ب- مبررات ذاتية

- رغبة الباحثين في معالجة موضوع التوافق السياسي بإعتباره يرتبط بمجال التخصص.

- رغبة الباحثين في إثراء البحث العلمي.

- كوننا طلبة في العلوم السياسية تخصص رسم السياسات العامة، فكان سبب إختيارنا لهذا الموضوع، مدى معرفتنا لمختلف الفواعل التي تشترك و تؤثر على عملية التوافق السياسي.

3- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة توفير نظرة عن التوافق السياسي، و ذلك بتحليلها كمفهوم، و كذلك التعرف على النموذج التوافقي و نتائجه، وهذا بدراسة حالة تونس.

- كما تهدف الدراسة إلى تفسير ظاهرة الإنتقال الديمقراطي في تونس، وعوامل حدوثها و ذلك من خلال تحديد الأسباب و الدوافع وإبراز النتائج التي أفرزتها.

4- الدراسات السابقة

لا يمكن لبحث أو دراسة ما أن تنشأ من العدم، بل لابد من وجود خلفيات ومرجعيات متنوعة لموضوع الدراسة، ومن هنا كانت ضرورة اللجوء والبحث عن موضوعات مشابهة، أو موضوعات تناولت موضوع الدراسة، سواء عن طريق إشارات أو غير ذلك، وللأمانة العلمية فقد وجدنا بعض الدراسات التي تناولت موضوع الإنتقال الديمقراطية والتوافق السياسي.

أ: من الناحية النظرية

- دراسة صامويل هنتغتون بعنوان الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين¹، الذي صدر 1993، وقد أشار في دراسته إلى عمليات أو موجات التحول

¹ صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993).

*أرنت ليبهارت: مفكر هولندي تخصص في السياسات المقارنة، ألف وحرر العشرات من الكتب بما فيها كتابه المهم الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، وكتابه تقاسم السلطة في جنوب إفريقيا الصادر عام 1985 وكتاب الديمقراطية: أشكال الحكومات وأدائها في 36 دولة الصادر عام 1999، ولقد حصل على العديد من الجوائز تقديرا لبحوثه في مجال السياسات المعاصرة.

الديمقراطي، التي عرفها العالم منذ القرنين الماضيين، إلى بداية التحول الذي شهدته دول شرق أوروبا وإسبانيا و البرتغال، فيما أسماه بالموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي.

إلا أن دراسته إقتصرت على الدول الأوروبية وأمريكا اللاتينية، ولم يهتم بعمليات التحول في القارة الإفريقية والدول العربية، لذا سنحاول في هذه الدراسة دراسة التحول الديمقراطي في دولة من دول العالم الثالث، وهي تونس.

- دراسة أرنت ليبهارت*، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد¹، الصادرة في 2006، حيث تناولت الدراسة، الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة، و التي تعاني من إختلافات وإنقسامات عرقية، دينية، طائفية وحزبية، ولقد قدمها على أنها إستراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب، بدلا من التنافس وإتخاذ القرارات بالأغلبية.

وسعى من خلال هذه الدراسة تقديم صورة مبسطة وشاملة عن نظرية الديمقراطية، التي طبقت على عدد من الدول الأوروبية وغير الأوروبية، وخصائص كل نموذج من هذه النماذج، وأسباب نجاحها وإخفاقها، والعوامل الإجتماعية المساعدة والمعيقة التي تؤثر في ذلك، وتوصلت الدراسة إلى أن التجربة التوافقية ليست قابلة للتطبيق في المجتمعات التعددية غير الغربية، لأن ثمة هناك عالما كاملا من الإختلافات بين المجتمعات التعددية بين العالمين الأول و الثاني.

ب: من الناحية التطبيقية

- دراسة أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق². تناولت الدراسة ملامح المشهد السياسي بعد الإنتخابات التشريعية الأولى بتاريخ 23 أكتوبر 2011، وأبرز القوى و الأحزاب السياسية التي أفرزتها هذه الإنتخابات، والتي

¹ أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، تر: حسني زينة، (بيروت: الفرات للنشر و التوزيع، 2006).

² أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

إنّظمت في أربعة جبهات سياسية: وهي جبهة الترويكّا، الجبهة الليبرالية، الجبهة اليسارية و الجبهة الإنقاذ الوطني.

كما أشار الكاتب أيضا، إلى دور الرباعي الراعي للحوار في تجميع الفرقاء السياسيين، بغرض التفاوض على القضايا المتنازع عليها، حيث توصل الرباعي الراعي للحوار مع الأحزاب السياسية إلى إختيار حكومة تكنوقراط برئاسة مهدي جمعة لتشكيل حكومة إنتقالية كخطوة بإتجاه الإنفراج السياسي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه، توجد العديد من المعوقات و العقبات التي تواجه الحكم التوافقي، والتي تتمثل في عدم وجود ثقة بين الفرقاء السياسيين، ناتجة عن محاولة المعارضة التونسية اللجوء إلى ثورة مضادة، تقضي على جهود التوافق، الرامية إلى إخراج البلاد من الأزمة السياسية الراهنة، أما المعيق الآخر الذي وقف ضد الإنفراج السياسي، فقد تمثل في التعصب الديني الذي حملته بعض القوى و الأحزاب السياسية التونسية.

- دراسة هيثم سليمان، التوافق السياسي في تونس: محطات و مطالبات¹.

تناولت الدراسة أهم محطات التوافق السياسية التي مرت بها تونس، من 2011 إلى غاية 2017، والتي بدأت من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، ثم تلتها تجربة الترويكّا، الحوار الوطني، ومن ثم حكومة كل من الحبيب الصيد ويوسف الشاهد.

كما تطرقت الدراسة، إلى الحدود والتحديات التي تواجه عملية التوافق السياسي في تونس، والتي توصلت إلى أن التوافق يحتاج إلى نخبة جديدة لا علاقة لها بإرث الماضي وحساباته.

¹ هيثم سليمان، التوافق السياسي في تونس: محطات ومطالبات (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

- دراسة أنور الجمعاوي، الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات¹.

تناولت هذه الدراسة حالة الحكومة الائتلافية في تونس، التي شكلها الحبيب الصيد، حيث كرس هذا الأخير التعددية في تركيبة الحكومة، وذلك من خلال إشراك حزب حركة النهضة، ما يعني قيامها على إئتلاف تعددي سياسي، تكنوقراطي واسع، جمع بين إسلاميين وعلمانيين وغير متحيزين، كما تناولت الدراسة التحديات التي تواجهها الحكومة في مقدماتها الملف الأمني، الإقتصادي، الإجتماعي.

وقد توصلت الدراسة، إلى أن المشهد السياسي التونسي بعد الثورة، لا يمكن أن يحكم بسلطة الحزب الواحد، ولا بمنطق الأغلبية و الأقلية، وأن الحل و المخرج يكمن في ثقافة التعايش، وروح الإنفتاح على الآخر، و الإستعداد للتواصل معه في إبداع آلية التوافق داخل المجتمع السياسي التونسي.

عند قراءتنا لهذه الدراسات، لم يجد الباحثان دراسة شاملة لموضوع الإنتقال الديمقراطي و التوافق السياسي، والعلاقة الموجودة بينها، لذا قاما الباحثان ببحث أكاديمي حول الموضوع، كمحاولة منهما لإثراء الرصيد العلمي.

5- إشكالية الدراسة

إن عملية الإنتقال الديمقراطي، التي عرفتتها بعض الدول العربية بعد موجة الربيع العربي، جعلها تبحث عن سبيل للخروج من هذه الحالة، و الوصول إلى إستقرار سياسي، ولعل أن عملية التوافق السياسي، تعد أهم آلية للوصول إلى الديمقراطية التوافقية، وتونس من بين هذه الدول التي سعت إلى تطبيق هذا النهج.

وهذا سيدفعنا إلى طرح الإشكالية على النحو التالي:

¹ أنور الجمعاوي، الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

كيف ساهمت تجربة التوافق السياسي التي إنتهجتها تونس في تحقيق الإنتقال الديمقراطي؟

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماذا نعني بالإنتقال الديمقراطي والتوافق السياسي ؟
- ماهي أهم العوامل المؤثرة في عملية الإنتقال الديمقراطي في تونس؟
- ماهي أهم محطات التوافق السياسي التي عرفتها تونس؟
- ماهي أهم الأسس التي قام عليها التوافق السياسي في تونس؟

6- الفرضيات

للإجابة على هذه الإشكالية لابد من بلورة تصميمات و هيكلية أطر متعلقة بالموضوع وفق الدراسة، ولهذا الغرض إرتأينا صياغة الفرضيات التالية:

- تزداد مظاهر الإنتقال الديمقراطي في المجتمعات النامية، كلما إشتدت الضغوط الداخلية و الخارجية.
- يحتاج التوافق السياسي إلى بيئة داعمة تجعل فرص نجاحه عالية.
- التوافق السياسي في تونس مرتبط بمدى تقبل الأطراف المتوافقة للتنازلات المقدمة.

7- حدود الدراسة

تركيز الدراسة بصفة خاصة، على التوافق السياسي في تونس من 2011 إلى غاية 2017، ولكن ذلك لا يمنع من العودة إلى السنوات التي سبقت قيام الثورة التونسية في 2010 (فترة الرئيس بن علي وبورقيبة)، لمحاولة إستكشاف وفهم حقيقة الدوافع التي تقف وراء عملية الإنتقال الديمقراطي في تونس.

8- منهجية الدراسة:

باعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة، و تتضمن قواعد و خطوات للإجابة على أسئلة الباحث، و إختيار فرضيات من أجل الوصول إلى إكتشاف الحقيقة، و الوقوف على نتائج دقيقة، تم الإعتماد في هذه الدراسة على منهجية ملائمة، تتضمن مجموعة من المناهج والاقترابات:

أولاً: المناهج

أ- المنهج التاريخي

الذي يتضمن الجانب التفسيري التحليلي في دراسة للظواهر الماضية، التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي¹.

فلا يمكن فهم عملية التوافق السياسي، دون الرجوع إلى الخلفيات التاريخية، وهو ما يمكننا من وصف الحاضر و تفسيره، للوصول إلى الحقائق.

وعليه فإن المنهج ساعدنا على الإلمام بمسار الإنتقال الديمقراطي في تونس، من منطق أن دراسة الحاضر و فهمه، لا يتم إلا من خلال الماضي و إستيعابه.

ب- منهج دراسة الحالة

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة، سواء كان فردا، أو مؤسسة، أو نظاما إجتماعيا، أو مجتمعا محليا، أو مجتمعا عاما، ويقوم على أساس التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة، و بغيرها من الوحدات المشابهة لها².

محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (الجزائر: دار هومة، ط5، 2007)، ص. 1.68.

² محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقتربات و الأدوات (الجزائر: دار النشر للجامعات، 1997)، ص. 87.

وهو ما ينطبق على الموضوع محل الدراسة، حيث تم الإستعانة بهذا المنهج، بهدف التقرب أكثر من الظاهرة محل البحث، من خلال دراسة المراحل التي مرت بها تونس في المراحل الأخيرة، و كيف تعامل معها النظام السياسي، و سيتم إعتقاد هذا المنهج في الدراسة، بإعتبار أننا سنتناول عملية التوافق السياسي بدراسة حالة معينة، و هي التجربة التونسية.

د: المنهج الإحصائي

هو أسلوب يضم مجموعة من الأساليب المتنوعة المستعملة لجميع المعطيات الإحصائية وتحليلها، بغرض إظهار الإستدلالات العلمية، التي قد تبدو في الغالب غير واضحة¹.

ويستخدم هذا المنهج في تحليل المعلومات، التي تكون على شكل أرقام وبيانات، إستخدمنا هذا المنهج من أجل عرض نتائج الإنتخابات وتنظيمها، تبويبها و تحليلها.

ثانيا: الإقتربات

ولمقاربة الموضوع أكثر و إستيعاب عناصره، تم الإعتقاد على الإقتربات التالية:

أ: الإقترب القانوني

وهو الإقترب الذي يعتمد على المؤسسة كوحدة تحليل، وإنتظام العمليات السياسية ضمن ميكانيزم العمل المؤسسي².

وذلك من خلال دراسة المبادئ و الأهداف، مثلما وردت في سياقها القانوني، ومدى تطابقها مع الواقع، كالدساتير والقوانين المنظمة للحياة السياسية في تونس، قبل وبعد الثورة.

عبد القادر حليمي، مدخل إلى الإحصاء (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص. 24.¹

² ملحم قربان، المنهجية و السياسة (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1986)، ص. 219-247.

ب: الإقتراب النسقي

يعرف الإقتراب النسقي، على أنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منظم، بما يعنيه ذلك، أن التغيير هي أحد العناصر المكونة للنظام الذي يؤثر في بقية العناصر¹.

وهذا من خلال دراسة العلاقة السياسية داخل النظام السياسي التونسي، وتفاعله مع البيئة الداخلية و الخارجية، وصولا إلى ما يسمى بالتغذية الإسترجاعية.

ج: الإقتراب الوظيفي

يفترض هذا المدخل، وجود وظائف محددة ضرورية لبقاء النظام السياسي و إستمراره، مثل وظائف المدخلات و المخرجات، ثم طور فيما بعد في صياغة أخرى، ينظر فيها إلى النظام السياسي على مستويات ثلاث، تشمل قدرات النظام السياسي، وظائف التحويل، ووظائف الإستمرار و التكيف².

وهذا من خلال قدرة النظام السياسي التونسي في إستعاب المطالب وتحويلها، ومحاولة إيجاد البدائل و الوظائف التي تضمن إستمراريته، والتكيف مع الوقائع.

د: إقتراب الثقافة السياسية

بإعتباره من أهم المفاهيم المستخدمة في دراسة النظم السياسية، على أساس أن النظام السياسي يستمد شرعيته من مجموع الرموز السياسية و الثقافية، التي تشكل نظام المعتقدات للأفراد و الجماعات، ومن ثم يصبح البحث عن وجود قيم داخل المجتمع و الدولة، مثل التسامح السياسي، و الفكري، و القبول بالتعددية، و الحرص على المشاركة السياسية³، كضرورة لعملية التوافق السياسي في تونس.

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الأدوات، مرجع سابق، ص. 72.

عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، جامعة القاهرة: مكتبة الاداب، 2004، ص.189.

نفس المرجع، ص. 180.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات

وذلك من خلال تحليل المضمون، كتحليل خطابات الرئيس بن علي، ونتائج الانتخابات، ومن ثم حرصنا على البحث في أبرز المكتبات الجامعية و غير الجامعية على المراجع ذات الصلة من كتب، مجلات، مذكرات، و رسائل جامعية، و غيرها من المراجع، كما إنتقينا عددا معتبرا من المقالات الإلكترونية لأساتذة وباحثين متخصصين.

9- الإطار المفاهيمي

1- الربيع العربي

تم إستخدام مفهوم الربيع العربي، للإشارة إلى الحراك الذي عم بعض الدول العربية، وكان أول إستخدام لكلمة الربيع في الحقل السياسي الحديث، من الحراك الأوروبي عام 1848، وهو العام الذي صدر فيه البيان الشيوعي¹، أما عربيا فاستخدم للدلالة على الأحداث التي حصلت في المنطقة العربية، بدءا بتونس، مصر، وليبيا، واليمن، و سوريا، والتي رفع فيها الشعب شعار " إرحل وثورتنا ثورة سلمية"، وأول من أطلق هذا المصطلح هي مجلة (فورين أفيرز الامريكية)².

2-الحراك السياسي

هو صورة من صور التفاعل، والتنافس، والتدافع، والنشاط السياسي السلمي بين مختلف القوى، و التجمعات، و التكتلات السياسية في البلاد، سواء كانت هذه القوى داخل الحكم و في السلطة، وما كان منها في المعارضة وخارج السلطة و الحكم، ويكون حرا و عفويا وإراديا في إطار من الحماية الدستورية، ووفقا لقواعد اللعبة السياسية، كما أفرزتها كافة

¹ سهيل إدريس، "أفاق التحول نحو الديمقراطية في بلدان الربيع العربي"، جريدة الأنبار، 2014/09/14، في:

ababmag.com/node/507 ، تاريخ الإطلاع (2017/05/07).

² جبران صالح علي حرمل، "ثورات الربيع العربي - رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات - الواقع وسيناريوهات المستقبل"، الحوار المتمدن، ع4068، في:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286> ، تاريخ الإطلاع (2017/05/28).

الأطراف السياسية من أحزاب، وتكتلات سياسية، ومؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني في البلد المعني¹.

3- الثورة

تعرف الثورة، على أنها إنقلاب جذري في حياة المجتمع، يؤدي إلى قلب النظام الاجتماعي، وتوطيد نظام تقدمي جديد، ناقلة السلطة من أيدي طبقة رجعية إلى طبقة تقدمية².

4- العلمانية

ظهر مفهوم العلمانية في أوروبا مع إنطلاق الثورة الفرنسية 1789، وانتشرت في عموم القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر، وتمتعت بالنفوذ السياسي لتنتقل إلى أغلب دول العالم³، ويشير مفهومها إلى فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية، وعدم تدخل الهيئات الدينية في شؤون الحكم⁴.

5- الإنتفاضة:

هي حركة عفوية شعبية، غير منتظمة، يقوم بها الشعب معبرا من خلالها عن رفضه لقرار، أو إجراء إتخذته السلطة الحاكمة⁵.

بمعنى هي حركة شعبية، لمقاومة الظلم والإحتلال، وتكون بطابع سلمي، وقد أٌصطلح على تسمية الحركات الشعبية الفلسطينية، المقاومة للإحتلال الإسرائيلي بالإنتفاضة.

¹ عباس المرشد، "انتلاف شباب 14 فبراير... المجتمع الثاني والزمن الجديد- الحراك السياسي الجديد"، مركز البحرين للدراسات في لندن، 2012، في:

<http://www.bcsf.org.uk/ar/studies/coalitionunfeb14/1581> ، تاريخ الإطلاع (2017/06/15).

² وضاح زيتون، المعجم السياسي (عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2006)، ص. 215.

نفس المرجع، ص. 251.

³ أحمد بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (بيروت: مكتبة لبنان، 1982)، ص. 246.

⁴ محمد الحاج، "ما بين الانتفاضة والثورة"، في:

www.aljabha.org/?r=91537 ، تاريخ الإطلاع (2017/09/10).

6- الإيدولوجيا

هي مجموعة من المعتقدات والأفكار، التي تؤثر على نظرتنا للعالم، ويعد "دي تراسي" De Tracy، أول من أطلق هذا المصطلح في كتابه "عناصر الإيدولوجية"، وقد طبق هذا المصطلح خاصة على المواقف السياسية، التي هي أساس العمل السياسي وأساس تنفيذه وشرعيته، والإيدولوجية السياسية، هي الإيدولوجيا التي يلتزم بها ويتقيد بها رجال السياسة و المفكرين إلى درجة كبيرة، بحيث تؤثر على حديثهم وسلوكهم السياسي، وتحدد إطار علاقاتهم السياسية بالفئات الإجتماعية المختلفة¹.

10- صعوبات الدراسة

- قلة الدراسات الأكاديمية في حقل العلوم السياسية، التي تتعلق بموضوع التوافق السياسي.
- المراجع الموجودة يغلب عليها الطابع الإعلامي، فهي مراجع عامة وغير متخصصة.
- قلة الدراسات الملزمة بالحياد.

10- هندسة الدراسة

دراسة الموضوع و إثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في البحث، و تأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة، إعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي:

مقدمة عامة عن الموضوع.

الفصل الأول: يشكل الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، وذلك من خلال التطرق في:

- المبحث الأول ماهية الانتقال الديمقراطي.
- المبحث الثاني ماهية التوافق السياسي.

¹ مفهوم الإيدولوجيا، في:

www.mogatel.com/openshare/Bethoth/Mnfsia15/Ideology/sec01.d، تاريخ الإطلاع (2017/09/10).

الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل، لدراسة بيئة الإنتقال الديمقراطي في تونس من 1987-2011.

- نتناول في المبحث الأول طبيعة البنى الرسمية و الإطار الإيديولوجي للنظام السياسي التونسي.
- المبحث الثاني واقع المؤسسات غير الرسمية في تونس.

الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017.

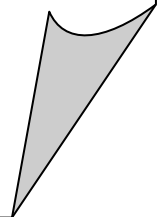
- خصص المبحث الأول للحراك السياسي التونسي أواخر 2011.
- وفي المبحث الثاني، نتناول آليات ومسارات التوافق السياسي في تونس بعد ثورة 2011.
- وفي المبحث الثالث نتناول نتائج وتقييم التوافق السياسي.

و ختمنا الدراسة **بخاتمة**، تلم بأبرز ما توصلنا إليه من نتائج.

الفصل الأول:

الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي

و آلية التوافق السياسي



الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

يمثل ضبط الإطار النظري للدراسة وتحديد مفاهيمها، ضرورة منهجية ومعرفية، لا ينبغي تجاوزها في إزالة أي غموض.

ونتناول في هذا الفصل، كل من مفهوم الانتقال الديمقراطي والتوافق السياسي، إذ نقف في المبحث الأول عند ماهية الانتقال الديمقراطي، وذلك بالتطرق إلى تعريفه، وأهم المفاهيم ذات الصلة به، ثم نعالج عوامل الانتقال الديمقراطي الداخلية و الخارجية، التي تدفع النظام السياسي للقيام بعملية الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، كما نتطرق إلى النظريات المفسرة لها، لنتناول بعدها أهم المعوقات التي تعرقل عملية الانتقال الديمقراطي، وفي المبحث الثاني نسلط الضوء على ماهية التوافق السياسي من خلال تعريفه و أسسه وأشكاله، ومن ثم التعرض للعلاقة بين التوافق السياسي والانتقال الديمقراطي.

وعلى هذا الأساس فإن دراستنا تتمحور في المباحث التالية.

المبحث الأول: ماهية الانتقال الديمقراطي.

المبحث الثاني: ماهية التوافق السياسي.

المبحث الأول:

ماهية الانتقال الديمقراطي

تعتبر ظاهرة الانتقال الديمقراطي من بين المفاهيم التي شغلت العلماء، و الدارسين، و المهتمين، بوصفه مفهوم حديث، وينشأ في مجتمعات مختلفة من حيث النضج السياسي، لذا نجد أن الباحثين و العلماء، أثاروا جدلا حول تحديد مفهومه، ولفهم هذه الظاهرة أكثر سوف نتناول في هذا المبحث أربعة مطالب، نتناول في المطلب الأول، نشأة و مفهوم الانتقال الديمقراطي، وفي المطلب الثاني عوامل الانتقال الديمقراطي، وفي المطلب الثالث أشكال الانتقال الديمقراطي، ونتناول الإتجاهات النظرية المفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي، وأهم معوقاته في المبحث الرابع.

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي

أولا: نشأة الانتقال الديمقراطي

شهد العالم الحديث ثلاث موجات من الانتقال الديمقراطي، وتشير هذه الموجات إلى الحركات الإنتقالية من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية، وقد أثرت هذه الموجات في عدد من الدول بتحولها إلى الديمقراطية، وقد بدأت أولى هذه الموجات في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1828، لتلتحق بها كل من فرنسا و بريطانيا و سويسرا، ليصل عدد الدول التي إنتهجت الديمقراطية إلى تسعة و عشرين (29) دولة مع بداية عشرينات القرن العشرين.¹

¹ صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص. 73.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

أما الموجة الثانية فبدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وعودة الحكم الديمقراطي إلى ألمانيا، وإيطاليا و اليابان، ليصل عدد الدول الديمقراطية عام 1962 إلى ستة و ثلاثين (36) دولة، وتراجعت في بداية الستينات إلى ثلاثين دولة، بفعل الانقلابات العسكرية في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية، في حين بدأت الموجة الثالثة في منتصف السبعينات في جنوب أوروبا، ثم تبعتها اليونان بأشهر قليلة، ثم إسبانيا عام 1976، وإستمرت هذه التحولات الديمقراطية في الثمانينات و التسعينات حتى الوقت الحاضر، في كافة دول العالم الثالث، سواء في الجنوب أو الشمال على نحو متفاوت.¹

ثانيا: تعريف الانتقال الديمقراطي

يعد الانتقال الديمقراطي مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، حيث يتم ضمن هذه المرحلة الإتفاق على مجموعة من القواعد، لحل الصراعات بأساليب سلمية، تتوج بإقرار دستور ديمقراطي و إجراء إنتخابات، وتوسيع المشاركة السياسية، وإنتهاج الطرق السلمية و الحوار، و الإبتعاد عن الأساليب الثورية و العنيفة في التغيير.²

ويقصد به عملية تغيير سياسي، تنعكس على المجتمع بكل أبعاده الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الإدارية، تعتمد على التنافس، التفاوض أو التعاقد، وهي غير نمطية شكلا و مضمونا، حيث تتأثر بأوضاع و خصوصيات كل مجتمع، مع تمسكها بمجموع مقومات النظام الديمقراطي، التي تحقق حكم الشعب عبر ضمان أوسع مشاركة و المساواة في حقوق المواطنة، وتنافس سياسي، يحتكم على الإقتراع الحر والعادل، المفضي إلى تداول سلمي على السلطة في إطار شرعية دستور.³

ولقد عرفه "محمد عابد الجابري"، على أنه يحمل مفهوما مركزيا، وهو الإنتقال، ويطرح ثلاث أسئلة جوهرية وهي: من أين؟ إلى أين؟ و كيف؟، ويجب عن هذه الأسئلة كما

المرجع نفسه ، ص ص. 77 - 1.85

² مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية : دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2013)، ص ص. 29، 30.

³ زكريا بوروني، النخبة السياسية و إشكالية الانتقال الديمقراطي-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، تخصص الرشادة و الديمقراطية، 2009-2010)، ص. 36.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

يلي، فبالنسبة للسؤال من أين؟ فهو يجيب عنه من خلال الانتقال إلى الديمقراطية، أما السؤال إلى أين؟ فهو المسكوت عنه غالباً، باعتبار أن الانتقال يكون من الوضعية التي نحن فيها ومن ثم يجيب على السؤال كيف؟ أي كيف يتم تحديد كيفية الانتقال بدون معرفة للوضع الذي يكون منه هذا الانتقال.¹

وتتسم مرحلة الانتقال الديمقراطي بطبيعة مزدوجة، لأنها تضم مؤسسات النظام القديم إلى جانب المؤسسات الجديدة، مما يجعل هذه المرحلة من أخطر المراحل، لإحتمال تعرض النظام لإنتكاسات تعيده للخلف، كما من المحتمل قيام نظام سياسي هجين، بمعنى إحتوائه للعناصر الديمقراطية و غير الديمقراطية معاً، كما يتميز الانتقال الديمقراطي، بأنه عملية مؤقتة وممهدة للتحول الديمقراطي.²

بناءً على ما سبق، يمكن القول أن الانتقال الديمقراطي، هو عملية الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، بمعنى الانتقال من حكم الفئة المستبدة إلى حكم الأكثرية، حيث تكون الانتخابات و التداول السلمي على السلطة و التعددية و المشاركة السياسية.

ثالثاً: علاقة الانتقال الديمقراطي مع بعض المفاهيم

يرتبط مفهوم الانتقال الديمقراطي بمجموعة من المفاهيم التي تتداخل معه من ناحية، وتختلف وتستقل عنه من ناحية أخرى، وعليه سنتطرق لمفهوم كل من التحول الديمقراطي، الإصلاح السياسي و التنمية السياسية.

¹ عزيزة مؤمن، إشكالية التنمية السياسية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه (جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية العلوم القانونية و الإقتصادية و الإجتماعية، تخصص القانون العام، 2001-2002)، ص.33.

² أبو الحسن عمر، "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و إشكاليته في ظل المتغيرات الحالية"، الحوار المتمدن، 4 سبتمبر 2014، في:

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aïd=431302&r=0> ، تاريخ الإطلاع (2017/04/01).

1- التحول الديمقراطي

يرى صامويل هنتغتون Samuel Huntington، أن التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث خلال فترة زمنية محددة، وتتجاوز في عددها حركات الانتقال من الاتجاه المعاكس خلال نفس الفترة الزمنية¹.

وما يميز التحول الديمقراطي عن الانتقال الديمقراطي، هو إرتقاء الممارسة السياسية في حالتها الإجرائية، وحدها الأدنى، عند لحظة الانتقال إلى تكريسها، كقيمة، و ثقافة، وممارسة عامة، ترسخ نظام الحكم الديمقراطي، وتطور أدائه نوعيا عبر الزمن².

2- الإصلاح السياسي

يعني الإصلاح السياسي القيام بإتخاذ إجراءات متدرجة، من داخل النظام وآليات نابعة من النظام السياسي لإعادة بناءه وتشكيله، بحيث يكون قادرا على التعامل مع المتغيرات الجديدة و المتجددة، المحيطة ببيئة النظام السياسي الداخلية و الخارجية³.

3- التنمية السياسية

بدأ الإهتمام بالتنمية السياسية كموضوع دراسة في العلوم السياسية في نهاية القرن العشرين، عقب الحرب العالمية الثانية، وقد اختلف الباحثون في إعطاء تعريف لها، فهناك من نظر إليها، على أنها التحديث السياسي، بإعتبارها هي المحصلة السياسية لعمليات التحديث السوسيو- إقتصادي، أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات⁴.

¹ صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص.72.

² علي الكواري، عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون، المستقبل العربي، ع 415، (سبتمبر 2013)، ص.144.

³ محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010)، ص ص. 133، 134.

⁴ أحمد باي، أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية: دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008-2009)، ص. 13.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

عرف "ألفريد ديامنت Alfred Diamant" التنمية السياسية، على أنها العملية التي بموجبها يكتسب النظام السياسي قدرة متزايدة، لإحتواء نمط جديد من الأهداف و الإحتياجات، وخلق أنماط جديدة من التنظيمات¹.

كما تعني سيرورة معقدة، تتضمن عدة مقومات، تسمح بإنجاز تغييرات متعددة الأبعاد، وفي مختلف الميادين، تؤدي إلى الانتقال من نظام سياسي تقليدي إلى حديث، فالإنتقال الديمقراطي هو جزء من عملية التنمية السياسية، لكن يختلف عنه كلياً من حيث الزمن و الإستمرارية، و التنمية تحتاج لمدة أطول لتنتج ثمارها، كما أنها تتميز بطابع الديمومة و الإستمرارية، ولا يقف عمرها الزمني عند حد معين².

نستنتج أن الإنتقال الديمقراطي يرتبط مع مجموعة من المفاهيم، كالتحول الديمقراطي و الإصلاح السياسي و التنمية السياسية، فهو عملية الإنتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي.

المطلب الثاني: عوامل الانتقال الديمقراطي

للإنتقال الديمقراطي مجموعة من الشروط الواجب توافرها في سبيل حدوثه، وعلى الرغم من اختلاف هذه الشروط من حالة إلى أخرى، فإن تشابه السياقات المجتمعية لمجموعة من النظم السياسية، وتشابه خيارات عمليات التطور السياسي في هذه النظم، يؤدي إلى تشابه الأسباب، وإمكانية أن تؤدي إلى نفس النتائج، وتنقسم شروط الإنتقال الديمقراطي إلى مجموعتين، الأولى تتبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، و الثانية تتبع من خارج هذه البيئة، ففي بعض الأحيان، تكون الضغوط الداخلية هي العامل الرئيسي للإنتقال الديمقراطي، وفي حالات أخرى يكون العكس، والمهم في جميع الأحوال، هو التأكيد على أن لعملية الإنتقال الديمقراطي شروط و عوامل تدفع في سبيل حدوثه.

¹ رفيق المصري، الدين و السياسة و الديمقراطية (مركز حقوق الإنسان و المشاركة الديمقراطية، 2007)، ص. 38.

² ربيع الهاشمي، "الإنتقال الديمقراطي في التجارب المقارنة"، 14 أوت 2012، في:

<http://rabi3o.blogspot.com/2012/08blog-spot-1468.html?m=1> ، تاريخ الإطلاع (2017/04/22).

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

أولاً: العوامل الداخلية

هناك العديد من العوامل الداخلية التي تلعب دور كبير في عملية الانتقال الديمقراطي، والتي يمكن توضيحها على الشكل التالي:

1- النخبة الحاكمة

لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، لابد على النخبة السياسية إدراك البدائل المتاحة، و التوقيت، والأسلوب المناسب لتغيير النظم السلطوية، والبدء بعملية الانتقال الديمقراطي، إلى جانب توفير عوامل أخرى، تتمثل في تنامي دور الطبقة الوسطى و مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات¹.

إن النخبة السياسية هي التي تسعى إلى تعزيز الإصلاح الاجتماعي، و الحضاري، و الإقتصادي، و تمثل الحالة الإسبانية أحسن مثال عن ذلك، فبعد وفاة الجنرال "فرانكو" Franco، الذي سمح بعودة النظام الملكي إلى إسبانيا، وإستطاع الملك خوان كارلوس Juan Carlos، القيام بعملية الانتقال الديمقراطي عام 1982، في أول تداول سلمي للسلطة في أعقاب الانتخابات البرلمانية².

إضافة إلى إعتقاد النخب الحاكمة، أنهم في تبنيهم الخيار الديمقراطي، سيكسب الدولة منافع إقتصادية و سياسية، ويخفف من العقوبات عليها، ويفتح أمامها المساعدات الإقتصادية و الإنمائية، وكذلك إدراك هذه النخب أن تكاليف التمسك بالسلطة تفوق تكاليف الانتقال الديمقراطي³.

ونصل إلى أنه، كلما كانت هناك نخبة حاكمة راغبة ومؤمنة بالتغيير، وقادرة على مواجهة المعارضين، إزدادت فرص نجاح عملية الانتقال الديمقراطي.

¹ فايز ربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري و المقاربة السياسية (عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2004)، ص. 180.

² إيمان أحمد، قراءة نظرية: الديمقراطية و التحول الديمقراطي، دراسات سياسية (المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، ج2، 2016)، ص.3.

³ مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص. 58.

2- المجتمع المدني

يعبر المجتمع المدني عن كيان وسيط بين الدولة و المجتمع، ويشمل على تنظيمات إقتصادية، ثقافية، مهنية، مدنية و تنموية، ويتميز عن الدولة، بأنه يهتم بالقضايا العامة أكثر من الخاصة، ومؤسساته تتسم بالتعددية و الإختلاف، كما أنه مستقل عن النظام الحزبي، ويضطلع بمهام، من شأنها ترسيخ التحول الديمقراطي، من خلال توجيه سلطة الدولة، ودعم مفاهيم المشاركة و الثقافة الديمقراطية، وصنع القادة السياسيين، وتكمن قوة المجتمع المدني في الترسخ الديمقراطي، باعتباره أداة هامة لتصحيح مسار الحكومات، وإخضاعها للرقابة العامة، و يعمل على زيادة المشاركة السياسية وتوفير قنوات التعبير، مما يتيح الفرصة لبعض الفئات للمطالبة بحقوقها¹.

حيث أنه لا يمكن إيجاد مجتمع مدني حقيقي، إلا من خلال تكريس الديمقراطية، ويتطلب نطاق توسيع الديمقراطية محليا، بتجديد المجتمع المدني، وتوسيع نطاقه و تفعيله بوصفه البنية التحتية للحياة السياسية².

ومن الأمثلة عن دور المجتمع المدني في دفع عملية الإنتقال الديمقراطي، الدور الذي لعبه عمال التضامن في بولونيا، في دفع النظام التسلطي للدخول معهم في مفاوضات، إنتهت بحصولهم على الإعتراف الرسمي وإجراء الإنتخابات، التي آلت نتائجها لنقابة التضامن³.

نجد أن العلاقة بين المجتمع المدني و الديمقراطية علاقة وثيقة، حيث تلعب تنظيمات المجتمع المدني دورا هاما، في عملية الإنتقال الديمقراطي، وهذا راجع لعدة عوامل، أهمها قرب هذه التنظيمات من المواطن وتغلغلها داخل المجتمعات، ما يجعلها وسيلة لتعبئة الأفراد.

¹ ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص. 302.

محمد عثمان الخشن، المجتمع المدني (القاهرة: الأمل للطباعة و النشر، 2004)، ص. 93.

³ Michael Bernard, Civil Society and democratic transition in East- Europe, political quality, vol 108, N1, (summer 1993), P.37.

3- إنهاء شرعية النظم التسلطية

حيث أن من بين أحد العوامل المسؤولة عن إنهاء النظم التسلطية، هو إستنفاد هذه النظم للغرض الذي أنشأت من أجله، بمعنى أنها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة (أزمة إقتصادية، إستقطاب إجتماعي، عنف سياسي)، أو على العكس، قد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه، كما يفقد النظام شرعيته، بسبب التغير في القيم المجتمعية، إذ يصبح المجتمع أقل تسامحاً مع النظام السلطوي، وينبغي الإشارة على أن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما، قد لا تكون بطريقة آلية إلى إنهياره، بل أنها تتذر بمواجهة النظام للعديد من التحديات المؤسسية.¹

تعد الشرعية من أهم مرتكزات إستمرار النظام السياسي، فإذا أخفق هذا الأخير في حل مشاكل المجتمع والوفاء بإحتياجات المواطنين ومواجهة الأخطار الخارجية، أدى ذلك إلى فقدان النظام لشرعيته وللرضا الشعبي.

4- العوامل الاقتصادية

إن بعض الإنجازات الإقتصادية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في بعض الفترات، قد تعزز من فرص وإمكانات الإنتقال الديمقراطي، فالتنمية الإقتصادية وزيادة متوسط دخل الفرد، وإرتفاع معدلات التعليم، كلها عوامل تساهم في خلق بيئة ملائمة للإنتقال الديمقراطي.²

ولقد أشار صامويل هنتغتون على أهمية التطور الإقتصادي في تحقيق الديمقراطية، بحيث أن النمو الإقتصادي، قد مهد لقيام الموجة الثالثة للديمقراطية بثلاث طرق، الطريقة الأولى، تحققت نتيجة الطفرة التي شهدتها أسعار النفط، والثانية نتيجة وصول عدد من الدول

¹ علي عباس مراد، المجتمع المدني و الديمقراطية (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2009)، ص.57.

² حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، 14/02/2013 في:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworddemocracy/2013/01/201312495334831438.html> تاريخ

الإطلاع (2017/04/13).

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

إلى مستويات نمو إقتصادية عالية، ساهمت في تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي، أما الطريقة الثالثة، فارتبطت بتحقيق النمو الإقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول.¹

يعتبر العامل الإقتصادي من العوامل المهمة في عملية الانتقال الديمقراطي والتغيير السياسي، حيث تؤثر الأبعاد الإقتصادية على عملية الانتقال الديمقراطي تأثيرا مزدوجا، فالإخفاق في عملية التنمية الإقتصادية، هو أحد الأسباب الدافعة للانتقال، وفي نفس الوقت وجود هذه التنمية يوفر فرص ويتيح الإمكانيات لتفعيل هذه العملية ونجاحها.

5: الثقافة السياسية

ونعني بها مجموعة من القيم و المعتقدات السياسية المسيطرة في الدولة، لذلك كلما كانت ثقافة سياسية صحيحة، ساعد هذا في عملية الانتقال الديمقراطي، ويختلف دور العامل الثقافي من مرحلة لأخرى، حيث في بداية عملية الانتقال تكون الثقافة أقل أهمية و أكثر تكيفا، وعند بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية، تبرز أهمية الثقافة السياسية، وفي مرحلة تعزيز الديمقراطية، يتعلم المواطنون كيف يتعايشون مع هذه المؤسسات وكيف يديرونها ويعملون داخلها.²

ثانيا: العوامل الخارجية

بالإضافة للعوامل الداخلية، للعوامل الخارجية دور في عملية الانتقال الديمقراطي خاصة في الدول النامية.

¹ صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص. 120.

² إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسي في الجزائر 1999-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2013)، ص. 10.

1- المؤسسات المالية الدولية

حيث برز دورها في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي، وذلك من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية التي تمر بمراحل الانتقال، أو تقديم الدعم المادي و الفني للأحزاب السياسية، و منظمات المجتمع المدني، ومثال عن ذلك فرض الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الضغوط و العقوبات على النظم السلطوية، مقابل حصولها على تسهيلات و مساعدات و قروض مالية¹.

وهناك نوعان من المساعدات المقدمة للأنظمة الإستبدادية، الأولى بدأت مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات من القرن العشرين، الذي ركز على الإصلاح الاقتصادي في ظل الأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها الدول النامية، والثانية بدأت في مطلع التسعينات، و التي ركزت على المشروطة السياسية، من خلال إجراء إصلاحات ديمقراطية و إحترام حقوق الإنسان، مما شكل ضغطا على الدول لإنتهاج المسار الديمقراطي².

2- النظام الدولي بعد الحرب الباردة

شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية و الإتحاد السوفيتي، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، وهذه الثورة الديمقراطية، أدت إلى تدعيم الإتجاه نحو التغيير و الإصلاح، لدى حكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث، من أجل إلحاقها بقيمها و نماذجها، بمعنى أن الغرب يشجع الدول الخارجة عن سيطرته بالانتقال الديمقراطي، من أجل إخراجها من دائرة نفوذ الدولة المنافسة له، وذلك خوفا منه من قيام أنظمة سياسية، تحمل رؤى وطنية مختلفة

¹ عمر مرزوقي، "حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، قراءة في المؤثرات الدولية"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، ع10، (جانفي 2014)، ص ص. 171، 172.

² قوي بوحنية و آخرون، الانتخابات و عملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة (عمان: دار الراية للنشر و التوزيع، 2001)، ص. 228.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

عن ما يريده الغرب، و تعمل على توزيع الموارد المحلية بطريقة تقلص من سيطرة الغرب عليها.¹

3- العدوى أو الإنتشار أو المحاكاة (كريات الثلج)

إن نجاح الإنتقال الديمقراطي في دولة ما، يشجع على إحداث إنتقال ديمقراطي في دولة أخرى، ولعل أن وجود نماذج ناجحة في أوائل الموجة شجعت دولا أخرى على المضي قدما، وأصبحت بذلك نموذجا سياسيا للدول الأخرى، ولقد لعبت الثورة التكنولوجية دورا في تعريف الدول بالنماذج الناجحة، و أصبح على النظم الإستبدادية من الصعب إخفاء المعلومات عن شعبها من العالم الخارجي.²

ومثال عن هذا النوع ما جرى أواخر 2010، من حراك شعبي التي انطلقت من تونس لتنتقل لدول عربية أخرى، التي استطاعت تغيير أوجهة أنظمة، إستمرت في الحكم لعقود طويلة(مصر، ليبيا..).

4- التدخل الخارجي

ويكون ذلك من خلال تدخل قوى أجنبية في عملية الإنتقال الديمقراطي، ولا يرتبط الأمر فقط بالتدخل العسكري المباشر، بل يؤثر بشكل غير مباشر في عملية الإنتقال الديمقراطي، وذلك من خلال الإعانات التي تمنحها دول أجنبية، و أحسن مثال عن ذلك التدخل الأمريكي في العراق، والتي جاءت تحت غطاء الديمقراطية، ما شكل ضغط على هذه الأنظمة التسلطية، و تحريكها في إتجاه الليبرالية الإقتصادية و السياسية.³

¹ برهان غليون و آخرون، حول الخيار الديمقراطي:دراسة نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1994)، ص ص. 116،117.

مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص ص. 38،39.

³ فوز نايف ربحان، العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي 1990-2006، مذكرة ماستر (جامعة النجاح الوطنية نابلس، تخصص التخطيط والتنمية السياسية، 2007)، ص. 94.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

حيث كشفت دراسة تناولت 216 حالة غزو عسكري خلال الفترة 1975-1990 عن زيادة إرتفاع عدد الحالات التي تدخلت فيها الدول الديمقراطية عسكرياً، لفرض الديمقراطية في دول غير ديمقراطية.¹

5- الإنقلاب العسكري

الإنقلاب العسكري، هو فعل معادي للديمقراطية، ويعني تجميع السلطات في يد العسكريين بقوة السلاح، والذي بدوره ينقسم إلى شكلين:

ويكون إما بالإطاحة بنظام شمولي أو إستبدادي، وإحداث تغيير ايجابي في هيكل النظام السياسي، من خلال تسهيل إجراء إنتخابات ديمقراطية حرة و نزيهة، وينتهي هذا الإنقلاب بنقل السلطة من قبل ضباط الجيش إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً، مثال ما حدث في البرتغال، عندما قام الجيش بإنقلاب عام 1974 و الإطاحة بنظام "سلازار" Slazar الديكتاتوري و الإنتقال بالبلاد إلى حياة ديمقراطية.²

أو أن يتخذ شكل تدويري للسلطة، وذلك من خلال تغيير الأشخاص مع بقاء النظام، حيث يضع قادة الإنقلاب ضباطاً من الجيش مكان القادة السياسيين الذين أطيح بهم، ويكون هدف الضباط، هو الإستحواذ على السلطة مدى الحياة، مثلما حدث في ليبيا عام 1969 عندما انقلب معمر القذافي على الرئيس الملم السنوسي.³

6- ثورة المعلومات

أسهمت ثورة المعلومات و الإتصال و مختلف أدواتها، كالأنترنيت و الفضائيات ووسائل الإتصال المختلفة من تحويل العالم إلى قرية كونية، سمحت بالشعوب بالإطلاع

¹ علي هلال، الديمقراطية و هموم الإنسان العربي المعاصر-الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983). ص. 35 .

² رياض حسن محرم، "علاقة الإنقلاب الثوري بالجيش الوطني"، الحوار المتمدن، ع4271، 2013/11/10 في: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=386279> ، تاريخ الإطلاع (2017/04/13).

³ شريف عبد العزيز الزهيري، "صور من سجل الإنقلابات العسكرية"، مجلة البيان، ع314، 2013/07/31، في: <http://ar.islamway.net/article/1711> ، تاريخ الإطلاع (2017/06/15).

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

على مختلف الأفكار و المعتقدات و القيم، مما أجبر الحكومات و الأنظمة السياسية التكيف مع هذه الثورة، لأنها لم تعد تتمكن من السيطرة على سكانها وحدودها، ولجأت حينها الدول إلى التخفيف من القيود على الحريات و السماح بالتعددية السياسية، و الحد من تدخل المؤسسات الأمنية في المؤسسات المجتمعية.¹

إن تجربة الانتقال الديمقراطي، تتمتع بالخصوصية من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى، وفي الدولة الواحدة، حيث يلعب كل عامل من العوامل السابقة دورا في عملية الانتقال الديمقراطي، كما أن عامل واحد بدوره لا يؤدي بالضرورة لإحداث إنتقال ديمقراطي، لذا يجب أن يكون هناك تداخل و تكامل بين هذه العوامل.

المطلب الثالث: أشكال الانتقال الديمقراطي

ويقصد به الأنماط التي يتم إتباعها للقضاء على النظم غير الديمقراطية و تأسيس نظم ديمقراطية، فقد يكون بنمط التحول، أو بالإحلال، أو من خلال التحول الإحلالي.

أولاً: أسلوب التحول/التحول من أعلى إلى أسفل Transformation

يسميه البعض بمنحة الديمقراطية، حيث تلعب القيادة السياسية في هذا النمط دورا مهما في عملية الانتقال الديمقراطي، وذلك من خلال شعور النخبة الحاكمة، أن محاولات الإنشقاق عن النظام القائم قد زادت، وأن عملية إستخدام القوة و العنف إتجاه الجماهير قريبة الوقوع، لذلك يأخذ الحكام المبادرة، وذلك من خلال إجراء بعض الإصلاحات لإمتصاص الغضب الشعبي، وتطبيق المخاطرة بترك المنصب أفضل من المخاطرة بترك الحياة.²

تعني هذه الآلية، أن مسؤولي النظم الديمقراطية، هم أنفسهم يقومون بإجراء عملية التحول، وهذا النوع بحاجة لوجود قادة يمتلكون الميول الديمقراطية و الجرأة، والقدرة لعملية

¹ جمال الشلبي، التحول الديمقراطي و حرية الصحافة في الأردن (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2009)، ص ص.34،35.

² Larry Diamond, **Political culture and democracy countries**, (London :lynne Rienner publishers, 1995), p. 45.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

التحول الديمقراطي، ولكي يتم تدشين هذا التحول، فلا بد من وجود إتفاق بين قادة النظام غير الديمقراطية وبين المعارضة على أساس التخلي على السلطة.¹

وقد بلغت هذه التحولات إلى حوالي ستة عشر (16) حالة، من مجموع خمسة و ثلاثين عملية إنتقال خلال الموجة الثالثة، أو في طريقها إلى الحدوث مع نهاية الثمانينات، و هذه الحالات الستة عشر للتحول الديمقراطي، كانت تشمل تحول خمس حالات من نظم الحزب الواحد، وثلاث ديكتاتوريات فردية، و ثمانية نظم عسكرية، ويتطلب عملية التحول من الحكومة، أن تكون أقوى من المعارضة، حيث كانت هذه الأخيرة في كل من هذه الحالات أضعف من الحكومة بدرجة واضحة في بداية العملية على الأقل، ففي البرازيل على سبيل المثال في بداية التحول، لم تكن هناك معارضة سياسية تذكر، ولم تكن هناك أزمة اقتصادية، ولا انهيار لجهاز القمع بسبب الهزيمة في الحرب.²

ويتضمن التحول من أعلى إلى أسفل، ثلاث مراحل تبدأ بمرحلة ضعف النظام، و ظهور نخب إصلاحية داخله، ومعارضة ديمقراطية خارجه، ومن ثم تبني النظام مجموعة من الخطوات الإصلاحية، وتنتهي بإقامة نظام ديمقراطي جديد، وعادة تأتي الخطوات الإصلاحية التي يتبناها النظام على هيئة شكلية دون تطبيق مبدأ التداول على السلطة، أو إجراء انتخابات ديمقراطية، إلا أن شروع النظام بالسماح للممارسة السياسية، حتى لو كانت شكلاً، يؤدي إلى المزيد من الضغوط عليه، فيضطر للقيام بخطوات حقيقية نحو الديمقراطية، ويتميز هذا النظام بإقتناع النخب الحاكمة داخل النظام الحاكم بالديمقراطية، وعدم القدرة على الإستمرار بالنهج القديم، وتمتعه بقوة أكبر من قوة المعارضة، سواء من داخل النظام أو خارجه، فتكون رغبة النخب القوة الدافعة للإنتقال الديمقراطي، وتختلف طرق الوصول إلى الحكم، سواء بموت مؤسس الأنظمة القديمة، أو مجيء الإصلاحيين من المؤسسة العسكرية نتيجة إنقلابات عسكرية.³

ثانياً: أسلوب الإحلال/التحول من أسفل إلى أعلى Replacement

¹ عبد الفتاح ماضي، مداخل الإنتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009) ص. 197.

صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص. 197.²

³ عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص. 44-48.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

ينتج نمط الإحلال، نتيجة عجز النظام التسلسلي في مواجهة أزمة وطنية خطيرة، مما يعرض النظام لضغوط كبيرة من المعارضة الشعبية، في الوقت الذي تكون فيه النخب ترغب في الخضوع للإرادة الشعبية، ومن غير المحتمل أن يستقر النظام الديمقراطي وفقا لهذا النمط، فإمكانية عودة النظم التسلسلية بأشكال جديدة و مختلفة تظل قائمة، وتشمل عملية الإحلال ثلاث مراحل متميزة، الكفاح لإسقاط الحكومة، سقوط الحكومة، والكفاح بعد سقوط الحكومة، ولم تحدث سوى ستة حالات إحلال حتى عام 1990، فكانت عمليات الإحلال نادرة الإنتقال من نظام الحزب الواحد (حالة واحدة بين إحدى عشر حالة)، و الأنظمة العسكرية (حالتان من بين ستة عشر حالة)، وتزداد إنتشارا بين حالات الإنتقال من الديكتاتورية الفردية (ثلاث حالات من بين سبع حالات).¹

وهو نمط يأتي بعد سقوط النظام التسلسلي، بسبب ثورة شعبية أو موت الحاكم، ولا ينتج عن تعاقد بين النخب، فهو متعلق حسب "لينز" Linz بالضغوط الشعبية، لكن إقامة قواعد الديمقراطية و ترسيخها، تعتمد بالدرجة الأولى على دور النخب الجديدة، كما كان الحال في البرازيل بعد 1973، فقد تكون النتيجة عكس ذلك ب بروز نظام تسلسلي آخر.²

و أمثلة عن هذا النمط ما حدث في مصر في ثورة 25 جانفي 2011، حيث أن الأزمة فجرتها المطالب الشعبية، بمعنى أن الشعب هو الذي يفرض عملية الإنتقال الديمقراطي على السلطة، بفعل تدهور الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية، حيث يعبر عنها بالعنف و الاحتجاجات.

ثالثا: أسلوب الإحلال التحولي Transplacement

وهو نمط يتم بالإشتراك بين نخب الحكم و المعارضة على أساس التفاوض و التسويات، نتيجة تراجع سلطة النظام الإستبدادي و تحرك المعارضة لإستغلال الوضع، مع عدم قدرتها على إحداث كل التغييرات التي تستهدفها، فيتم اللجوء إلى التسويات و ترتيبات سياسية تتضمن إستقرار النظام، وتضعه على مسار الديمقراطية مع حماية مصالح النخب

صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص. 195-217.¹

² زكريا بوروني، مرجع سابق، ص. 67.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

بين الطرفين، ويتوقف ترسيخ الديمقراطية في هذه الحالة، على توازنات القوة و طبيعة الصفقات المعقودة، فقد تنسحب النخبة المستبدة من الحكم مقابل العفو السياسي.¹

وتتعدد أنواع هذه التفاوضات وتتباين من دولة لأخرى، و تختلف الأطراف حسب ظروف الدولة، فقد يكون الإتفاق بين النخب العسكرية و النخب المدنية حول دور كل منها في مسار التحول الديمقراطي، أو أن تكون بين الأحزاب السياسية حول المشاركة السياسية و الإنتخابات، أو بين مؤسسات النظام و بين الإتحادات العمالية و رجال الأعمال، وقد يكون الإتفاق مكتوبا أو غير مكتوب، ويعكس مدى إلتزام الأطراف و رغبتها في إحلال النهج الديمقراطي.²

وهناك إحدى عشر حالة من مجموع خمسة وثلاثين (35) حالة، من حالات الإحلال التحولي التي بدأت في الثمانينات و التسعينات، وكانت أشد هذه الحالات تميزا، كان في بولندا، وتشكوسلوفاكيا و أورغواي، و كوريا، حيث كانت الجماعات السائدة في عمليات الإحلال التحولي، في كل من الحكومة و المعارضة تدرك عجزها عن تحديد طبيعة النظام السياسي المستقبلي في بلادها، وكان زعماء المعارضة و الحكومة، يقومون بتعزيز هذه الآراء باعتبار قوة كل واحد منهم، ويستقرون على جدلية سياسية ، فمن جهة نجد أن المعارضة تعتقد أو تؤمن بفكرة تحقيق إسقاط الحكومة في مرحلة ما في المستقبل القريب، ومن جهة أخرى نجد الحكومة، تعتقد أنها تستطيع احتواء المعارضة و إخمادها دون تحمل تكاليف باهظة ، فكانت عمليات الإحلال التحولي تحدث عندما تتغير إعتقادات الطرفين.³

تمثل هذه الأنماط أشكال الإنتقال الديمقراطي، ففي النمط الأول يكون للنخب الحاكمة دور حاسم، خاصة في الأنظمة السلطوية، حيث تتم عملية الإنتقال الديمقراطي بمبادرة من داخل النظام التسلطي دون تدخل من جهات أخرى.

¹ نفس المكان.

² مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص ص. 41، 42.

³ صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص ص. 227، 228.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

أما النمط الثاني فالتحول يكون من خلال الشعب، ويعد من أكثر الأنماط تميزاً بالعنف، وإنتشار أعمال الإحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية، و الإضطرابات العامة غير المنظمة.

في حين النمط الأخير، تتم عملية الإنتقال الديمقراطي، عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة و النخب المعارضة، ونجد أن أفضل نمط لإحداث الإنتقال الديمقراطي هو الذي يبادر به النظام السياسي من تلقاء نفسه، وهذا يجنبه الضغوط الداخلية و الخارجية ويحقق الإستقرار لشعبه.

المطلب الرابع: الإتجاهات النظرية المفسرة لعملية الإنتقال الديمقراطي وأهم معوقاته.

لقد إهتم الباحثين و الدارسين في العديد من بلدان العالم بظاهرة الإنتقال الديمقراطي، وذلك من خلال التعريف و العوامل، بالإضافة إلى النظريات المفسرة لها، ورغم إختلاف وجهات النظر بين الباحثين، إلا أنهم إتفقوا على وجود ثلاث مداخل رئيسية لتفسير الإنتقال الديمقراطي، ونجد أن لعملية الإنتقال الديمقراطي العديد من المعوقات التي تواجهه.

أولاً: النظريات المفسرة لعملية الإنتقال الديمقراطي

1-نظرية الحداثة

من أهم روادها S. Martin Lipset ، ويرى أنصار هذا الإتجاه أن الديمقراطية، هي نتيجة للنمو الإقتصادي، بمعنى أن التطور الاقتصادي يرافقه تغير في بنى ووظائف المجتمع، من خلال إنتشار الثقافة و التعليم ووسائل الإتصالات، وزيادة الدخل وتحسن المستوى المعيشي، مما يؤدي إلى زيادة الطبقة الوسطى، ويساهم في زيادة عدد المتعاملين، مما ينتج عنه تطور سياسي، من خلال تنامي مطالب المواطنين السياسية، التي تشكل ضغوطاً تؤدي إلى إسقاط النظام السلطوي.¹

¹ جوني عاصي، نظريات الإنتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براد يغم التحول (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطيات، 2006)، ص ص. 31، 32.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

تعتبر المدرسة التحديثية، أن التنمية الاقتصادية تجعل من الفرد حراً، و أكثر إستقلالية، ومع تحسن مستواه المعيشي، و التعليمي، ووضعه الوظيفي، يصبح أكثر إستقلالية مالياً، و فكرياً، و إجتماعياً، مما يمكنه من إنشاء المنظمات التي تخلق حالة من المعارضة، التي تسعى إلى الإستقلال السياسي، وتعمل من أجل الحصول على الحقوق المدنية و السياسية، التي تعتبر أحد ركائز التحول الديمقراطي.¹

وتتضمن أفكار هذه المدرسة، الربط بين الديمقراطية الليبرالية و التقدم الإقتصادي، وضرورة توفر مجموعة من الشروط الاقتصادية و الإجتماعية لنجاح عملية التحول الديمقراطي، حيث أنه كلما إرتفع مؤشر النمو الإقتصادي، إرتفع الدخل الفردي، ثم التوسع في القاعدة الشعبية، ثم إنتشار أوسع للتعليم، والذي بدوره يرفع من نسبة المشاركة السياسية، كما أن هناك علاقة وطيدة بين التنمية الاقتصادية و الديمقراطية، حيث أن النظم الديمقراطية، لا تنشأ ولا تتطور إلا في ظل وجود مجتمعات متقدمة إقتصادياً.²

ولقد تعرضت نظرية ليبست للنقد من قبل أنصار كارل ماركس، الذين يرون أن الرأسمالية تزيد من تهميش بعض الطبقات التي تزداد فقراً، وبالتالي تتحول متى توافرت لها الظروف المناسبة إلى الثورة على أصحاب الثروة في المجتمع، وتبدأ مرحلة جديدة من مراحل التطور التاريخي.³

2- النظرية البنوية

¹ لاري ديامند، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، تر: عبد النور الخراقي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2014)، ص. 162.

² جوني عاصي، مرجع سابق، ص. 30.

³ M. Juuddj Harmon, *political thought from photo to the present* (macgraw-hill's collgek, custom series USA , 1994), p. 49.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

أهم روادها Barrington Moor، واهتمت هذه المدرسة بالبنى الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع و بعلاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى، حيث إنطلق مور بدراسة تطور المجتمعات بالمقارنة مع النموذج الغربي، في محاولة من مور لفهم سبب إنحراف هذه المجتمعات عن تطور النموذج المثالي (المجتمع البرجوازي الغربي)، فقد حدد أن دراسته تسعى لتفسير الأدوار السياسية البرجوازية، و للفلاحين، و لطبقة ملاك الأراضي في التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي¹.

ويرتكز أنصار هذه النظرية على دور الطبقة الوسطى في فرض رؤيتها السياسية، لأنهم يرون في حال غيابها، سيتم تحديد مسار الصراعات الاجتماعية من قبل ملاك الأراضي و الفلاحين، وهنا ستقوم الدولة بإنشاء حكم بعيد عن الديمقراطية².

تعرضت هذه النظرية لانتقادات من طرف مجموعة من الباحثين من بينهم الباحثين، "تيدا سكوبول" Scopol Tida و "جون ستيفانس" John Stivens، هذا الأخير الذي اعتبر أن مور أهمل دور الطبقة العمالية في عملية الانتقال الديمقراطي في أوروبا بين الفترة 1870-1939، فمثلا الرأسمالية الصناعية تخلق الشروط التي تسهل تنظيم الطبقة العمالية والشرائح الاجتماعية الوسطى، ما يصعب على النخب الحاكمة إبعادها من اللعبة السياسية، مثلا ما حصل في سويسرا، حيث أتت الديمقراطية، نتيجة ضغوطات من المزارعين الصغار والبرجوازية الصغيرة المدنية، بينما في فرنسا ساهمت المجموعات المختلفة ذات التوجه الجمهوري في نهاية العقد 1860-1870 الدفعة الأخيرة للديمقراطية، بفضل دعمها من الطبقة العمالية و البرجوازية الصغيرة وفئة الفلاحين والبرجوازيين³.

كما إنتقد "تيدا سكوبول" الجذور الاجتماعية لأنها عمل ماركسي، وأن مور يتفق مع "كارل ماركس" في مفهوم الطبقة الاجتماعية، كنتاج عن مجموعة من العلاقات الاقتصادية ذات خصوصية تاريخية، وأن صراع الطبقات، هو الجوهر الأساسي للسياسة، كما أن "تيدا

جوني عاصي، مرجع سابق، ص.42، 43.

² إسماعيل الشطي و آخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص. 55.

جوني عاصي، مرجع سابق، ص.47، 48.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

سكوبول" لا يوافق "مور" في تفسير الثورة الإجتماعية الذي يركز على مصالح الطبقة الأرستقراطية التي تحدد النتائج السياسية، فمثلا الثورة الإنجليزية عند مور، نتجت من صراع قاداته العناصر التجارية الأرستقراطية وصغار ملاك الأراضي، ضد الملك الذي أراد الملكية المطلقة و المحافظة على النظام الإقطاعي، في حين أكد "تيدا سكوبول" أن إنجلترا دولة ضعيفة بيروقراطيا، ما أدى إلى سيطرة مصالح الطبقة الأرستقراطية عليها، و أصبحت غير قادرة على معالجة الأزمات الإجتماعية بالوسائل المتاحة لها.¹

3- نظرية ديناميكية التحول

أهم روادها Dancourt Roustou، ويفسر أصحاب هذه المدرسة عملية الانتقال الديمقراطي، من خلال دور النخب السياسية في عملية إتخاذ القرارات من البدائل المتاحة، حيث تشدد هذه المدرسة على أهمية الثقافة السياسية، و التغيير السلمي، وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، ويرى روستو أن مسار التحول الديمقراطي، يمر عبر أربعة مراحل، تبدأ باتفاق عام بين عدد كبير من المواطنين حول الهوية الوطنية، ثم يليها صراعات ما بين الشرائح الإجتماعية، وبعد ذلك تأتي المرحلة الحاسمة، وفيها تلجأ العناصر النشطة في النزاع إلى اللجوء إلى المساومة السياسية، فيأخذ كل فريق حصته في اللعبة السياسية، وأخيرا تأتي المرحلة الأخيرة التي تتعلق بتحول هذه الأسس من وسيلة لتحقيق الأهداف إلى هدف تؤمن به جميع الأطراف.²

ومن الإنتقادات التي وجهت لنظرية ديناميكية التحول، نجد إنتقادات كل من الباحثين "البيرتو ميلوتشي" Alberto Milotchi و "ليوناردو أفريتزر" Leonardo Afritzer التي تؤكد على دور الحركات الإجتماعية، مثل الحركات النسوية و العمالية وحركات حقوق الإنسان في عملية الانتقال الديمقراطي، ضف إلى ذلك نجد أن "روستو Rusto" إشتراط شرط الوحدة الوطنية لنجاح التحول الديمقراطي، عندما فسر أن القومية، هي عدائية للديمقراطية،

المرجع نفسه ص.49. ¹

² نبيل كريسش، دوافع و معوقات التحول الديمقراطي في العراق و أبعاده الداخلية و الخارجية، أطروحة دكتوراه (جامعة بائنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008)، ص. 39.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

إلا أن الأمر ليس دائماً، ففي يوغوسلافيا إتخذت القومية توجهها يدعم إقامة مجتمع مغلق، بينما في بولندا وكازاخستان، القومية تميزت بتوجه يدعم بناء مجتمع مفتوح.¹

ثانياً: معوقات الانتقال الديمقراطي

تتخلل عملية الانتقال الديمقراطي، العديد من المعوقات التي تحول دون نجاحه.

1- التحديات الاقتصادية

إن غياب وجود قاعدة مبنية على التنافس الحر، يساهم بعدم قيام تحول ديمقراطي حقيقي، فوجود سياسات تنمية مناقضة لطموحات المواطنين التي تمارسها المنظمات الاقتصادية، وانتشار البطالة، وغياب المساواة في توزيع الثروات، والتبعية الاقتصادية للمؤسسات الاقتصادية والمالية الكبيرة، يجعل من عملية التحول الديمقراطي صعب المنال.²

2- التحديات الاجتماعية و الثقافية

تبرز أهمية التحديات الثقافية و الاجتماعية في طبيعة المجتمع، إن كان يتصف بقوة البنى التقليدية ذات العلاقات القبلية، التي تخلق إنتماءات للأفراد و الجماعات تضعف الولاء للقبيلة و مؤسساتها، وتظهر أيضاً هذه الإنتماءات في الممارسات و السلوكيات داخل مؤسسات الدولة ذاتها، و حتى أحزابها، مما يجعل منها المحدد الأساسي في مواقع الأفراد ومناصبهم داخل أطر الدولة، مما يعكس إنتشار القيم الديمقراطية، لاسيما إنتهاج العنف بين الدولة و المعارضة، وغياب أسلوب الحوار و التعددية الفكرية و السياسية.³

¹ جوني عاصي، مرجع سابق، ص ص. 59، 60.

² سمية جلوي، "معوقات التحول الديمقراطي"، 3 ماي 2012 في:

<http://regionalstudies.arabero.com/t25>، تاريخ الإطلاع (2017/04/14).

³ محمد مالكي و آخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطي وتأخر العرب؟:دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص ص. 209، 210.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

كما أن العامل الثقافي يلعب دوراً في عملية الانتقال الديمقراطي، حيث أن الثقافة تتغير حيث تكون أقل أهمية في بداية الانتقال، إلا أنها تكتسب الأهمية القصوى في مرحلة تدعيم وتعزيز الديمقراطية، وذلك من خلال تقبل المواطنين الثقافة الديمقراطية، وإستيعابهم لأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات، التي من شأنها تحقيق مفاهيم و مؤشرات الديمقراطية¹.

3- العلاقات المدنية العسكرية

من أبرز التحديات التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي، نجد العلاقات المدنية العسكرية، حيث أن نجاح الانتقال الديمقراطي يكون في سيطرة المدنيين على العسكريين، بمعنى تعظيم التدخل المدني، وتقليل التدخل العسكري في الشؤون السياسية و الأمن القومي، لما تعكسه سيطرة العسكريين على النظام السياسي من مخاطر، تبرز في العقلية العسكرية، و ما تقوم عليه من طاعة و مركزية للقرار، والتي تعد نقيضاً للحرية و المساواة².

4- التحديات الدستورية

إن الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، يستدعي صياغة دستور جديد، خاصة أن هذه المرحلة تتسم بالنزاعات و الإنقسامات وبتسويات بين الأطراف المتصدرة للمشهد السياسي بعد إنهيار النظام القديم، وتظهر هذه التسويات في الدستور الجديد³.

حيث أن غياب البناء المؤسسي، يجعل من الممارسات الشخصية تتفوق على الممارسات القانونية، مما يؤدي إلى إستمرار الصراعات السياسية، بناء على آليات تقليدية،

¹ شادية عبد الله، الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005)، ص. 34.

² نفس المرجع، ص. 38، 39.

³ عبد العظيم حنفي، إستراتيجية الانتقال الديمقراطي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص. 213.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

ويشكل عقبة أمام التحول الديمقراطي، الذي يرمي إلى إدارة الصراع السياسي بأدوات سلمية ضمن القواعد القانونية و المؤسسية¹.

5- التحديات الدولية و الإقليمية

هناك مجموعة من التحديات الدولية و الإقليمية التي تؤثر في عملية الانتقال الديمقراطي، وهذه التحديات متصلة بالإتفاقات و المعاهدات الدولية و الإقليمية المبرمة مع دول العالم، أو مع المنظمات الدولية، وكيف يتعامل معها النظام السياسي الجديد، إن قام برفضها سوف يؤثر على الوضع السياسي و الإقتصادي، وإن أبقى عليها سوف يؤدي إلى الإحتجاج الشعبي، خاصة إن كانت هذه المرحلة تتصف بالتوتر الشعبي، كما تتعلق التهديدات الإقليمية بالتهديدات الأمنية، كمحاولة دخول الجماعات المسلحة، و تهريب السلاح، و المخدرات، و الآثار، وإنعكاس ذلك على الإستقرار الأمني².

ومن خلال دراستنا للمبحث الأول، نستخلص أن عملية الانتقال الديمقراطي من المفاهيم الحديثة النشأة، التي يتم بموجبها الانتقال من أنظمة تسلطية و غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية، ويرتبط مفهوم الانتقال الديمقراطي بالعديد من المفاهيم ذات الصلة به، كالتحول الديمقراطي، ومفهوم الإصلاح السياسي، و التنمية السياسية، ولحدوث الانتقال الديمقراطي، لابد من توفر العديد من العوامل الداخلية و الخارجية، إلا إن عملية الانتقال الديمقراطي تعترضها العديد من المعوقات و التحديات التي تحول دون نجاحها.

المبحث الثاني:

ماهية التوافق السياسي

¹ محمد مالكي و آخرون، مرجع سابق، ص ص.208، 209.

² محمد سالم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015، رسالة ماجستير (جامعة النجاح الوطنية فلسطين، كلية الدراسات العليا، تخصص التخطيط والتنمية السياسية، 2016)، ص.90.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

تتميز العديد من الدول بالاختلافات الدينية و العرقية ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث صراعات ونزاعات، لذا كان من الضروري إيجاد حل وآلية لتجاوز هذه النزاعات، وهذا ما ظهر فعلا من خلال التوافق السياسي، الذي أصبحت تأخذ به العديد من الدول.

المطلب الأول: مفهوم التوافق السياسي

أولاً: نشأة التوافق السياسي

أطلق مصطلح التوافق السياسي لأول مرة، على طبيعة عمل الحكومة البريطانية للفترة الممتدة بين 1945-1979، حيث عبر على الظاهرة التي سادت الحياة السياسية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، واستمرت إلى سبعينات القرن الماضي، وتمثلت بتوافق الحزبين السياسيين (المحافظين و العمال) على السياسة العامة للحكومة، مثل تحقيق الرفاهية، و الضمان الإجتماعي، وخدمات الدولة في القطاع الصحي، وإنتشار تأميم الصناعة¹.

ومع بداية السبعينات، عرف التوافق السياسي في بريطانيا تراجعاً كبيراً، بسبب أزمة إرتفاع أسعار النفط، وتدهور الاقتصاد البريطاني، وهو ما إستوجب على حزب المحافظين بالتخلي عن سياسة التوافق السياسي، وبدأ يدعو إلى سياسة مالية مغايرة لسياسة حزب العمال، فكانت إنتخابات 1979 مبنية على سياسة إقتصادية وإجتماعية ومالية جديدة، التي دعا إليها حزب المحافظين بقيادة " مارغريت تاتشر " Marguerite Thatcher، وفاز حزب المحافظين فيها، وأفادت نتائج تلك السياسة الإقتصادية إلى إزدهار الإقتصاد البريطاني مجدداً ، وانتهت بذلك فترة التوافق السياسي في بريطانيا².

ثانياً: تعريف التوافق السياسي

لتعريف التوافق السياسي لابد من وضعه، في إطاره اللغوي والإصطلاحي.

¹ كمال كوكبي، "التوافق السياسي و التوافق الوطني: المفاهيم ووسائل التطبيق والتجارب الدولية"، 2013/07/11، في:

<http://www.altaakhipress.com/printart.php?art=32543> ، تاريخ الإطلاع (2017/05/15).

الموقع نفسه².

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

أ: لغة

يعرف التوافق لغة، على أنه الإنسجام والتفاهم، يقال توافق على أو توافق، يتوافق، توافقا، فهو متوافق، والمفعول متوافق عليه، يقال توافقت أرائهم أي إتفقوا و تفاهموا، أو توافقت وجهات النظر، أي تألفت وإنسجمت وتقاربت.

ب: إصطلاحا

هو تفاعل عاملين أو قوتين أعظم من مجموع تأثيرها منفردتين، أو هو إتفاق عدة أشخاص من عدة نصوص بشأن موضوع أو مضمون معين، والدفاع عنه بشكل موحد ليصبح تأثيره أكبر.¹

ويختلف مفهوم التوافق عن الإتفاق، كون أن التوافق هو مقارنة الرؤى لترشيح الحق الوطني، الذي يصب في مصلحة الوطن، الذي يضمن حق الشعب و الوطن، ويؤسس لدولة المؤسسات، لا دولة المصالح و المزاجات الضيقة بالإتفاقات، فالتوافق هو تشابه المواقف نتيجة ظروف معينة، أما الإتفاق كما هو معروف، هو تلك الإجتماعات التي تجرى بعيدا عن الإعلام، و تجرى بين أطراف، تجتمع وتتفق بالرؤى الخاصة وليس الرؤى الوطنية، والإتفاق يكون مكتوبا أو شفهي.²

والتوافق يعتبر آلية مهمة في إدارة المراحل الإنتقالية، بالنسبة للبلدان التي تعرف أوضاعا استثنائية، أو التي إختارت نظاما سياسيا، يصعب على الأحزاب السياسية الحصول على الأغلبية من المقاعد.³

ومن بين التعاريف المقدمة لمصطلح التوافق السياسي، نجد تعريف عمار علي حسن، وهو أن تتعاون جميع القوى المتنافسة على تحديد الأهداف و الإجراءات، وذلك من

¹ معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي، في: <http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/>، تاريخ الإطلاع (2017/09/10).

² الموقع نفسه.

³ ماجد البرهمي، التوافق في التجربة السياسية التونسية، 2015/10/12، في: <http://www.alquds.co.uk/?p=416817>، تاريخ الإطلاع (2017/09/13).

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

خلال تجاوز الأطراف المتنافسة للخلافات و الصراعات السياسية بمنطق التنازلات، للمحافظة على المصلحة العامة ، ورفضاً للمحاصصات السياسية للمناصب القيادية للدولة¹.

كما يعرف التوافق السياسي، على أنه إتفاق عام يكون بين الأحزاب السياسية على إدارة شؤون البلد، وذلك بناءاً على أسس توافقية، بغض النظر عن حجم تمثيلها البرلماني الحقيقي (الأحزاب الصغيرة و الكبيرة)، ولأن هذا المصطلح ظهر مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، سمي في بعض المراجع بالتوافق السياسي لفترة ما بعد الحرب² post war political consensus.

التوافق السياسي هو مصطلح في العلوم السياسية، يقصد منه تعاقد طرفين مختلفين، أو أكثر على تسوية قضية سياسية، أو إدارة الحكم، بأسلوب تشاركي على أساس التعاون و الإحترام، ودون نفي خصوصياتهم، إنطلاقاً من الإتفاق على السياسات العامة للحكومة بعد نقاشها، وصولاً إلى تنفيذها، مروراً بالمصادقة عليها عبر البرلمان³.

وهو تكييف مبدأ الأكثرية و الأقلية في مرحلة الإنفلات السياسي و الأمني، وغياب سلطة الدولة ومؤسساتها و أجهزتها، وبروز نزاعات على مختلف المستويات السياسية والإجتماعية لصالح الإنحيازات الطائفية و العشائرية والمذهبية⁴.

فالتوافق إذن يعني التفاهم والتعاون، وهو مخرج من مخرجات الأزمات و المشاكل، في ظل صعوبة إيجاد حل لها، بحيث يمكن أن يكون التوافق مثلاً حول قضية معينة تهم المصلحة العامة، كصياغة دستور أو تجاوز أزمة معينة أو سياسة عامة.

¹ عمار علي حسن على الصفحة الرسمية ، 2012/03/30، في:

//free.facebook.com/permalink.php?story_fbid=421805984502932&id=117728944910639&rdc=1&rd تاريخ الإطلاع (2017/06/15).

كمال كوكبي، موقع سابق².

³ سليمان شعباني، "حركة النهضة ونداء تونس: دفاعاً عن التوافق السليم ضد التوافق المختل"، 18 أكتوبر 2016، في: <https://www.noonpost.org/content/14579>، تاريخ الإطلاع (11 / 06 / 2017).

⁴ فخري كريم، "وجهات النظر: في مفهوم التوافق: لحضة غياب الوعي"، في:

www.marefa.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=19785 ، تاريخ الإطلاع (20 ماي 2017).

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

المطلب الثاني: أسس التوافق السياسي

أولاً: الإئتلاف الواسع grand coalition concept

" إن الميزة الأساسية التي يتميز بها التوافق السياسي، هو أن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي تتعاون فيما بينها في ائتلاف واسع لحكم البلاد"¹.

وهذا النوع موجود وشائع في معظم الدول الديمقراطية، فمثلاً الدول التي تتبع النظام الأكثرية، تلجأ الأحزاب الرئيسة إلى تنفيذه في أوقات الأزمات، مثلما فعلت بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وقد تلجأ إليه الأحزاب الكبرى، إذا أسفرت الانتخابات العامة عن تعادل في عدد المقاعد التي يملكها كل حزب، وهذا ما حدث أكثر من مرة في ألمانيا، أما في الديمقراطيات التوافقية، فإنه ليس ترتيباً خاصاً تلجأ إليه الأحزاب في الحالات الإستثنائية، بل هو خيار مستقر يميز النظام التوافقي عن غيره².

و الإئتلاف الواسع يستمد أهميته من عدة عوامل، وهو أنه يحل مشكلة الإستثناء الدائم للأقلية من الحكم، في حالات المجتمعات التعددية، وذلك لأن الانقسامات الطائفية تميل إلى التطابق مع الانقسامات السياسية و الحزبية، بمعنى أن كل طائفة يكون لها أحزابها السياسية التي تمثل مصالحها³.

ويتطلب الإئتلاف الكبير، قيام أحزاب قوية ذات إنتشار واسع، وقيام تكتلات نيابية قادرة على تكوين أكثريات مستقرة، وتمتلك برامج واضحة تشكل أساساً للعلاقة مع المواطنين،

¹ أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص. 48.

² رغد الصلح، "الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي و اللبناني"، سلسلة الدراسات و المعلومات، الملف 16، مجلس النواب اللبناني، كانون الثاني 2007، ص. 19.

³ يوسف بن يزة، "مستقبل الديمقراطية التوافقية في العالم العربي - قراءة في المقومات الثقافية و الإجتماعية"، مجلة دفتير المستقبل، جانفي 2015، ص. 28.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

ولإقامة التحالفات المزدهرة، والإئتلاف الكبير يتطلب إقرار الأطراف الرئيسية ببعضها البعض وإتفاقها على أساس البرامج و الأهداف المشتركة.¹

ويمكن توظيف وظيفة الائتلاف الواسع عبر وضعه ضمن سياق مبدئين متنافسين، هما الحكم بالإجماع و حكم الأكثرية في النظرية الديمقراطية المعيارية، فمن جهة يبدو الاتفاق الواسع بين كافة المواطنين أكثر ديمقراطية من حكم الأكثرية، ولكن من جهة ثانية البديل الوحيد من حكم الأكثرية، هو حكم الأقلية أو على الأقل فيتو الأقلية، إلا أنه وجهت له إنتقادات كون أن الإئتلاف الواسع، يعني أن عملية صنع القرارات ستكون بطيئة، وذلك يكون من الأسهل القيام بالتوصل إلى إتفاق في إئتلاف محدود، بمعنى أن تشكيل أصغر الإئتلافات الراحبة أنجح من الإئتلافات الواسعة.²

ثانيا: النسبية

هو مبدأ وثيق الصلة بمبدأ الائتلاف الواسع، وتقوم النسبية بوظيفتين هامتين، الأولى أنها طريقة في توزيع التعيينات في الإدارة العامة و الموارد المالية القليلة، على شكل مساعدات حكومية على مختلف القطاعات، ويمكن مقابلتها بمبدأ الرابح يأخذ كل شيء في حكم الأكثرية غير مقيدة، وباعتبارها معيارا محايدا وغير منحاز للتوزيع، تزيل عددا كبيرا من المشاكل المسببة للإنقسامات في عملية صنع القرار، وتخفف بذلك من أعباء الحكم التوافقي.³

¹ صبا الندوي، "قراءة في مفهوم الديمقراطية التوافقية"، الحوار المتمدن، 2007/08/29، في:

m.ahewar.org/s.aid=107397&r=0، تاريخ الإطلاع (2017/04/03).

أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص ص. 51- 84.

المرجع نفسه، ص. 67، 68.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

ومن بين أهم الوظائف الأكثر أهمية للنسبية وظيفة تتصل بعملية صنع القرارات نفسها، ويحدد يورغ شتاينر York shetayner النموذج النسبي، بأنه النموذج الذي تؤثر فيه كل الجماعات في قرار ما بنسبة قوتها العددية، وفي هذا المجال تتصل أيضا قواعد النسبية و الائتلاف الواسع ببعضها البعض، فتوزيع النفوذ توزيعا نسبيا إلى حد ما في المسائل السياسية، لا يمكن أن يضمن إلا إذا تمت المساومة على القرار بمشاركة كافة الجماعات، إلا أن النسبية كمعيار لتوظيف العاملين في الإدارات الحكومية، يتبع أولوية للعضوية في قطاع محدد، أعلى من الأولوية التي توليها للكفاية الفردية، ولذلك فقد تكون على حساب الفعالية الإدارية¹.

المطلب الثالث: أشكال التوافق السياسي

إن التوافق السياسي له أشكال متعددة و تطبق في دول مختلفة، وهناك العديد من الدول التي طبقت هذا النموذج .

1- التوافق بين قوميات متعددة

يسود في سويسرا نظام كونفدرالي منذ عام 1948، ويجمع بين ستة وعشرين (26) مقاطعة، كما أن البرلمان السويسري يضم شقين، المجلس الوطني الذي يمثل الشعب من خلال 200 عضو، ينتمون في الأساس إلى أربعة أحزاب، و مجلس الولايات الذي يضم

نفس المرجع، ص ص. 70-84.¹

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

مندوبي المقاطعات، والحكومة السويسرية مؤلفة من 7 أعضاء، يمثلون الأحزاب الأربعة، ورئاسة الحكومة تنتقل كل سنة بالتناوب بين هذه الأحزاب الأربعة، إلى جانب تمثيل المقاطعات في البرلمان.¹

أما في بلجيكا فالتركيبة الإثنية مركبة، بحيث يوجد 58% هولنديين و 32 % فرنسيين و 7% ألمان، و مجموعة من الأقليات التي تتركز في مناطق جغرافية محددة ، حيث أقر في 1993 دستور للدولة، يعتبر الحكم فيها فدراليا بين المناطق، و البرلمان البلجيكي بشقيه (السينات و البيت) يضم أعضاء يمثلون المناطق، وهناك خمسة أحزاب رئيسية ليس بينها حزب وطني واحد، بل أن كل حزب يمثل منطقة أو أقلية، وعليه فإن الانتخابات تكون بمثابة تقاسم و توزيع المقاعد بين المناطق و الأحزاب، مما يضمن تمثيلا متوازنا بين الأقليات في البرلمان و في الحكومة، بحيث لا يوجد حزب مهيم في أي من البرلمان و الحكومة، الأمر الذي يحتم التعاون فيما بين الأحزاب، التي تمثل الأقليات المختلفة، وبالتالي لا ينفرد أي حزب بالسلطة.²

2- توافق بين أحزاب

الدول الإسكندنافية (الدنمارك، النرويج، السويد)، تعطي المثل للديمقراطية التوافقية بين أحزاب الأغلبية، بحيث أن هذا النوع من الديمقراطية لا يلغي الصراعات السياسية، بل يوجه جميع الأطراف إلى حلها على أساس توافقي، يأخذ فيه كل طرف اعتبارا لمواقف و مصالح الطرف الآخر، من خلال عملية حوار من أجل الوصول إلى حل مقبول على الجميع، فالبرلمانيون في السويد يعملون بشكل مهني، متمركزين في التشريع أكثر من الظهور في الإعلام، كل مشاريع القوانين تعرض للنقاش أمام مجموعات جماهيرية و مهنية

¹ مروان دويري، "الديمقراطية التوافقية consensual democracy (2-2)" 2006/12/02، في:

<http://aldjabha.org/?i=501783>، تاريخ الإطلاع (2017/05/23).

الموقع² نفسه.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

ذات علاقة، قبل إقرارها بشكل نهائي في البرلمان، بفضل هذا النظام يستطيع التيار السياسي اليساري العمالي، أن يتعايش مع نظام رأسمالي، كما هو الأمر في السويد، وفي هذه الدول هناك تراث مشاركة، و ثقافة توافقية تحترم الطرف الآخر.¹

3- توافق بين إنتماءات قبلية

بعد سنوات من الحرب الأهلية في رواندا، بين قبيلتي الهوتو التي تمثل 85 %، و التوتسي التي تمثل 14 %، وبعد إبادة حوالي 800 مواطن، سيطرت الجبهة الوطنية الرواندية على الحكم سنة 1994، وأقامت نظام عسكري، عمل على تثبيت الإستقرار السياسي، ومن ثم وبتأييد دولي واسع إستطاع نقل الحكم إلى ديمقراطية توافقية، ففي سنة 2001 جرت إنتخابات منطقية حسب هذا النموذج، حصلت فيها القوى المتصارعة على تمثيل مرضي، وفي سنة 2003 جرت إنتخابات وطنية، وضعت حدا للإختلاف بين الأطراف المتنازعة على السلطة.²

4- توافق بين إنتماءات طائفية

بعد سنوات من الحرب الأهلية في لبنان التي بدأت عام 1975، جرى التوصل في إتفاق الطائف سنة 1989 إلى تعديل في الميثاق الذي ساد منذ 1943، والذي يعطي للمسيحيين في لبنان سيطرة كبيرة على السلطة، وفي أعقاب هذا التعديل أعطى للمسلمين مكانة أفضل عما كانت عليه، واتفق سنة 1990 على تقاسم البرلمان بين المسيحيين و المسلمين، وإستمر الإتفاق على أن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً، ورئيس الحكومة مسلماً سنياً، والناطق باسم البرلمان مسلماً شيعياً، مما وضع حدا لهذه الحرب، ويعتبر النظام السياسي اللبناني نظاماً توافقياً، حيث يعطي لكل طائفة المكانة المتفق عليها في الحكم، مما

الموقع نفسه.¹

الموقع نفسه.²

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

يحول دون سيطرة طائفة على طائفة أخرى، حتى وإن كانت هذه الديمقراطية تركز الطائفية في لبنان، إلا أنها استطاعت أن تضع حد للحرب الأهلية.¹

المطلب الرابع: علاقة التوافق السياسي بالانتقال الديمقراطي

ظهر التوافق السياسي كآلية مهمة في إدارة المراحل الإنتقالية، تمهيدا لأوضاع سياسية و إجتماعية أكثر إستقرارا، بحيث يحتاج التوافق السياسي إلى البيئة السياسية و الثقافية و الإجتماعية التي تجعل فرص نجاحه عالية.

حيث يرتبط التوافق بعملية بناء السلطة، أو إعادة تصحيح مسارها، والسعي إلى نسج علاقات سياسية، تؤدي في محصلتها إلى إدارة الدولة، من خلال أكبر قدر من الإجماع السياسي و الإجتماعي حولها، ومثل حاجة منهجية التوافق إلى الإستناد إلى معطيات التقارب السياسية، فإن حاجاته كبيرة إلى الإستناد إلى معطيات التقارب الإجتماعية والفكرية، وهذا ما يفسر تعقيدات مسار التوافق في دول تمتلك نسيجاً إجتماعياً، قبائلياً، ومناطقياً فاعلاً ومؤثراً.²

ويرتبط التوافق بالدرجة التي يمكن أن يبلغها منطق التنازلات السياسية، وهو ما يفرض أثناء إدارة الشراكة مع باقي مكونات الأنظمة القديمة، إدراك قدراتها الإقتصادية وخبراتها وشبكة علاقاته، وفوق ذلك إمكاناتها في العودة إلى السلطة، وذلك من خلال التوافق على قاعدة برامج إقتصادية وسياسية، ولا تقف منهجية الشراكة على محاولات التقريب و الجمع بين الفاعلين السياسيين المختلفين فقط، فهي بهذا المعنى تعتبر ضيقة المدى والتأثير، بل إن التأثير الفعلي لآلية التوافق، يظهر حين تتمكن من تجميع السياسيين وقوى الدولة العميقة وإدارتها، ذلك أنه في كثير من الأحيان يفشل مسار التوافق بين

الموقع نفسه.¹

² كمال القصير، التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغاربية (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص.3.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

السياسيين على مستوى أجهزة الدولة الإدارية ورؤيتها، حيث تتيح منهجية الشراكة بين الفاعلين في إدارة السلطة، قدرة كبيرة على مواجهة عوامل التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، التي تعرف مسارات إنتقال سياسي وتقلل من فاعلية العناصر الخارجية في المشهد السياسي الداخلي.¹

إن نجاح آلية التوافق السياسي، مرتبط بشكل كبير بإنخفاض منسوب استخدام و توظيف الإيدولوجيا في الصراع السياسي، كما أن عنصر التخوف من الإقصاء السياسي الذي تبديه المكونات السياسية، التي تدرك تواضع قدراتها وإمكاناتها السياسية، يعتبر من محفزات الضغط في إتجاه خيار التوافق، بهدف تأمين جزء من الحق في التواجد في السلطة وصناعة القرار السياسي.²

ويعتبر التوافق السياسي كمنهج وخاصة للوصول إلى ما يسمى بالديمقراطية التوافقية، هذه الأخيرة التي حضيت باهتمام كبير من طرف المختصين والباحثين، كون أنها طرحت لمعالجة مشكلة المجتمعات المنقسمة وغير المتجانسة، ونجد أن المرتكز الأساسي لها هو مبدأ التوافق، ولقد عرفها "أبريل كارتل" April Kartel، على أنه " التكيف ووقائع الوضع السياسي والإلتقاء بالمعارضين في منتصف الطريق، وتعزيز الخير العام بالتضحية ببعض المطالب و الإيثار الشخصية، ويرتبط أيضا بقيم الحكم و التسامح والليبرالية".³

المرجع نفسه، ص ص. 3-6.¹

نفس المرجع، ص. 7.²

³ خالد عليوي العرداوي، "الفدرالية و الديمقراطية التوافقية و معطيات الواقع العراقي"، في:

<http://fcds.com/mag/issue-7-3.html> ، تاريخ الإطلاع (2017/05/19).

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

أما قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية، فنجد أنه عرفها على أنها إتفاق يجري بين غالبية الأعضاء صراحة أو ضمناً، حول العمل المراد القيام به أو السياسية الواجب إتباعها أو سلم القيم المقبولة، مثلاً في فرنسا التوافق حول القوة النووية الإستراتيجية¹. أما أرنت ليبهارت* فقد عرف الديمقراطية التوافقية، إستناداً إلى أربعة خصائص، وهي كالتالي²:

1-الحكم من خلال إئتلاف واسع بين الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي.

2-الفيتو المتبادل أو حكم الأغلبية المتراضية.

3-النسبية كمعيار للتمثيل السياسي.

4-وجود درجة عالية من الإستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية و الخاصة.

أما "لامبروخ" Lambroukh فعرف الديمقراطية التوافقية، على أنها إستراتيجية في إدارة النزاعات، وذلك من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب، بدلاً من التنافس وإتخاذ القرارات بالأكثرية³.

والدول التي إستقلت حديثاً بحاجة ماسة إلى هذا النمط، كونها ورثت إنقسامات مجتمعية هائلة، لا بسبب الإستعمار فقط، بل لأن تلك الإنقسامات، قد تشكلت بفعل عوامل قديمة وفاعلة⁴.

¹ أحمد سعيان، قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية (مكتبة لبنان، 2001)، ص.109.

² أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص. 47.

³ المرجع نفسه، ص. 17.

⁴ شاكر الأنباري، الديمقراطية التوافقية: مفهومها ونماذجها (العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007) ص ص.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

وكخلاصة للمبحث الثاني، نصل إلى أن التوافق السياسي من الظواهر الحديثة النشأة، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، فهو يعبر عن ذلك التعاون بين القوى، ونسيان الخلافات حفاظاً على المصلحة العامة، وهذا لضمان استمرار المسار الديمقراطي، وللتوافق السياسي أسس التي يقوم عليها، وهي مبدأ الائتلاف الواسع ومبدأ النسبية، وتعددت أشكال وأنماط التوافق السياسي، حيث نجد توافق بين أحزاب سياسية، أو توافق بين انتماءات قبيلة وإثنية، شرط أن يغلب منطق التنازلات على هذه القوى المتوافقة.

توصلنا من خلال دراستنا للفصل الأول، وبعد الإحاطة بمفهوم الانتقال الديمقراطي و التوافق السياسي إلى النتائج التالية:

- إن الانتقال الديمقراطي يحتاج إلى البيئة السياسية و الثقافية و الإجتماعية، التي تدعمه وتجعل فرص نجاحه عالية.
- إن التوافق السياسي، يعد مرحلة مهمة من مراحل الانتقال الديمقراطي، باعتباره آلية مهمة ومؤثرة في المراحل الإنتقالية، للوصول إلى أوضاع سياسية وإجتماعية أكثر إستقراراً.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الانتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

- إن التوافق السياسي يرتبط بدرجة كبيرة بمدى مزج علاقات سياسية، تؤدي إلى إدارة الدولة وتنظيمها، بقدر أكبر من الإجماع السياسي و الاجتماعي، وأيضاً يرتبط بمنطق التنازلات السياسية، والتقليل من استعمال الصراع الإيديولوجي.
- إن العلاقة بين الانتقال الديمقراطي و التوافق السياسي، هي علاقة تكاملية ترابطية تهدف للوصول إلى نظام ديمقراطي، باعتبار التوافق السياسي منهج وخاصة، للوصول إلى ما يسمى بالديمقراطية التوافقية، وخاصة في المجتمعات التي تعاني من الانقسامات وعدم التجانس، لذا فالتوافق السياسي هو مرتكز أساسي للوصول إلى الديمقراطية التوافقية.

الفصل الثالث :

تجربة التوافق السياسي في تونس

2017 – 2011

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

في هذا الفصل، سنركز على التوافق السياسي، أو تجربة التوافق السياسي في تونس بعد 2011، وهذا من خلال التطرق إلى بدايات الحراك السياسي في تونس، وما ترتب عنه من نتائج على المستويين الداخلي والخارجي، وأهم العوامل المساهمة في التغيير في تونس، والتطرق إلى أهم المواقف الإقليمية والدولية إتجاه الثورة التونسية، ثم نقوم في المبحث الثاني بدراسة أهم آليات ومسارات التوافق السياسي في تونس، وفي المبحث الثالث سيكون لنتائج التوافق السياسي وتقييم.

وعلى هذا الأساس إستعنا في دراستنا على المباحث التالية:

المبحث الأول: الحراك السياسي في تونس أواخر 2011

المبحث الثاني: آليات ومسارات التوافق السياسي في تونس بعد ثورة 2011

المبحث الثالث: نتائج وتقييم التوافق السياسي في تونس

المبحث الأول:

الحراك السياسي في تونس 2011

إنطلقت شرارة الثورة بتاريخ 17 ديسمبر 2010، بعد إقدام الشاب محمد البوعزيزي* على إحراق نفسه، كردة فعل عن الأوضاع المزرية التي يعيشها، وقد إكتسب هذا الحدث زخما شعبيا تونسيا، وقد نتج عن هذه الثورة العديد من النتائج، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

المطلب الأول: الإحتجاجات في تونس ونتائجها

مثلت حادثة البوعزيزي الشرارة الأولى لثورة 17 ديسمبر 2010، حيث هزت هذه الحادثة الشارع التونسي، وخاصة المقربين منه الذين تجمعوا أمام مقر ولاية سيدي بوزيد* للمطالبة بحقهم وحق البوعزيزي، لينظم إليهم فيما بعد العديد من الشباب الغاضبين، مما إستدعى تدخل الشرطة من أجل تقرييق الإحتجاجات، ما أدى إلى مواجهات بين الطرفين، والتي خلفت عمليات إعتقال في صفوف المتظاهرين، وحرقت بعض السيارة ومهاجمة المباني الحكومية.¹

لقد قاد الإحتجاجات في البداية مجموعة من الشباب هم من خريجي الجامعات و العاطلين عن العمل، وكانت هذه الحركات الإجتماعية عفوية كالتظاهرات و الإضرابات،

*محمد البوعزيزي هو شاب تونسي من مواليد 29 مارس 1984 من عائلة مكونة من تسعة أفراد (أحدهم معاق) وهو خريج جامعة دفعته ظروف المعيشة إلى العمل كبائع متجول لكسب معيشته، إلا السلطات التونسية قامت بمصادرة عربته، وفي هذا الظرف توجه البوعزيزي إلى مقر ولاية سيدي بوزيد من أجل مقابلة المحافظ وتقديم شكوى ضد شرطية التي قامت بصفعه إلا أن المحافظ رفض رؤيته، ما أدى بالبوعزيزي إلى إحراق نفسه.

**سيدي بوزيد: هي إحدى ولايات الجمهورية التونسية ، تقع بإقليم الوسط الغربي لتونس ، تمتد على مساحة جغرافية تمثل 4,6 من مساحة تونس ما يعادل 6994 كلم، بلغ عدد سكانها عام 2009 نحو 409.671 ساكن وتصل الكثافة السكانية 58,8 نسمة/كلم نعتبر من اقل مناطق البلاد تحضرا، تعتبر الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية فيها، وأهم إنتاجها الخضر وزيت الزيتون.

راغب السرجاني، مرجع سابق، صص.90، 91.¹

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

وابتعدت عن العمل السياسي، (بمعنى لم تكن هناك أحزاب سياسية ونقابات عمالية لتأطر هذه المظاهرات)، لينظم إليهم فئة الطلبة و العمال و الموظفين و المحامين و الأطباء و العمال، ليصل صداها إلى خارج تونس، حيث تظاهر العديد من التونسيين في العواصم الأوروبية على غرار فرنسا، التي تمثلت مطالبهم بالتشغيل و الإنفتاح السياسي وحرية الرأي و الإعلام لتصل المطالب إلى تتحية الرئيس من الحكم.¹

وأمام تفاقم هذه الإحتجاجات، قرر الرئيس بن علي إستخدام القوة في مواجهة هذه الأحداث ، حيث قام بإخراج قوات الأمن إلى الشارع بتاريخ 24 ديسمبر 2010، والتي خلفت وفاة أول حالة (محمد العماري) في ولاية سيدي بوزيد، ما أدى إلى إشتداد حدة هذه الإحتجاجات، وكمحاوله من الرئيس بن علي لكسب عطف التونسيين قام بزيارة البوعزيزي في المستشفى، إلا أن هذا لم يمنع من مواصلة التظاهرات، التي انظم إليها المئات من النقابيين و الحقوقيين في ساحة محمد علي في تونس العاصمة، للتعبير عن تضامنهم مع أهالي سيدي بوزيد، والتي تسبب في سقوط قتيل وجريح، بسبب استعمال قوات الأمن للرصاص الحي ضد المتظاهرين، لتتواصل هذه الاحتجاجات، وتنتقل إلى مدن ومحافظات تونسية كالقيروان، وصفاقس، وتالة، وقفصة، ومدنين، والتي أعربت عن تضامنها مع سكان وأهالي سيدي بوزيد.²

ولقد تجاهلت وسائل الإعلام لهذه الحركات الاحتجاجية في بداية الأمر، بسبب منع السلطات التونسية الصحفيين المحليين و الأجانب من الوصول إلى مناطق الإحتجاجات وإعطاء صورة واضحة لحقيقة الأحداث، وبقي دور الإعلام في تونس في إعطاء البيانات التي تبثها "وكالة تونس إفريقيا للأنباء"³.

توفيق المديني، الربيع العربي... إلى أين ؟، مرجع سابق، ص ص. 153-154.¹

² الثورة التونسية 2011، 2014/04/02 في:

www.marefa.org ، تاريخ الإطلاع (2017/05/04).

³ علي عبده محمود، موقع سابق.

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

وكأول رد فعل للرئيس زين العابدين على الإحتجاجات الشعبية، ألقى خطابه الأول في 28 ديسمبر 2010، والتي أدانها ووصفها بأعمال شغب، وأنها تضر بصورة تونس لدى المستثمرين، وتعهد بتطبيق القانون ضد كل من يريد المساس بتونس¹.

وفي 30 ديسمبر 2010، قام الرئيس بن علي بتعديل وزاري، ضم خمس وزارات وهي وزارة الإتصالات، وزارة التجارة، وزارة الشباب و الرياضة، وزارة الشؤون الدينية ووزارة الخارجية، كما عقد إجتماع وزاري عاجل للنظر في توفير مناصب الشغل، إلا أن هذه الخطة لم تكن كافية بسبب مواصلة الإحتجاجات، وما زاد الأمر صعوبة هو وفاة محمد البوعزيزي في 05 جانفي 2011، ما خلف موجة جديدة من المظاهرات لتنتشر في العديد من المدن التونسية كتالة، القصيرين، الكاف، سوسة و صفاقس².

لتصل المظاهرات إلى تونس العاصمة، التي عرفت إضرابات 95 من المحامين التي رفعت شعارات مناهضة للحكومة التونسية، لتتصد لهم قوات الأمن بالرصاص الحي، ما أدى إلى سقوط أكثر من 35 قتيلًا في مدينتي القصيرين وتالة، حسب مصادر نقابية³.

وفي 10 جانفي ألقى بن علي خطابا، يعلن فيه عن مجموعة من الإجراءات الإجتماعية و الإقتصادية، بهدف تحسين أوضاع الشباب من خلال خلق 300 ألف منصب شغل جديد في 2011 و 2012 بمشاركة مؤسسات الدولة و الشركات الخاصة، كما اقترح عقد ندوة وطنية تشارك فيها المجالس الدستورية و الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وجامعيين، بهدف اقتراح خطط و استراتيجيات جديدة لدعم سياسة التشغيل، كما تعهد بفتح المجال أمام الإعلام من خلال إفساح المجال أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم وانشغالاتهم، وكحل للتخفيف من عبء البطالة، قرر إعفاء كل مشروع إقتصادي من دفع

¹ خطاب زين العابدين بن علي 28 ديسمبر 2010، في:

<https://m.youtube.com/watch?v=6-xrKyi-cni> ، تاريخ الإطلاع (2017/06/17).

راغب السرجاني، مرجع سابق، ص. 93.

³ مسلسل الأحداث منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس، 2011/01/13، في:

m.france24.com/ar/20110113-tunisia-events-chronology-sidi-bouazid-bouazizi، تاريخ الإطلاع (2017/08/02).

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

الضرائب في الأرباح لمدة عشر سنوات، كما اتهم أطراف خارجية بالوقوف وراء الإضرابات¹.

وبما أن الخطاب لم يقتنع به شريحة واسعة من المواطنين، لذا نجد أن الشباب لم يتوانى من مواصلة الاحتجاجات، ما أدى إلى سقوط قتلى في مدن الوسط و الشمال الغربي خلال يومين، وفي 12 جانفي قام بن علي بإقالة وزير الداخلية رفيق بلحاج، بسبب إطلاقه النار على المتظاهرين².

وفي 13 جانفي ألقى بن علي خطابه الأخير، وقال فيه العبارة الشهيرة (راني فهمتكم)، الذي أعلن فيه عن عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية 2010، وتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الفساد وإلغاء الرقابة عن الأنترنت و الحرية الكاملة للإعلام بكل وسائله، وتكليف الحكومة بتخفيض أسعار السلع الأساسية كالسكر و الخبز و الحليب، ليعلن في اليوم الموالي عن حل الحكومة التونسية وإعلان حالة الطوارئ ومنع التجمعات لأكثر من ثلاثة أشخاص³.

ولكن توسع شدة الإنتفاضة الشعبية ووصولها إلى المباني الحكومية في 14 جانفي 2011، أجبرت الرئيس بن علي على التنحي من السلطة و الهروب من البلاد، حيث توجه أولاً إلى فرنسا التي رفضت إستقباله، خشية وقوع مظاهرات للتونسيين فيها، ليلجأ في الأخير إلى المملكة العربية السعودية، وقد كان شعار الثورة التونسية "ارحل".

إن حادثة البوعزيزي لم تكن السبب وراء التغيير في تونس، لأنه كانت هناك عوامل أخرى، ساهمت بشكل كبير في هذا التغيير، خاصة أن الثورة حملت شعارات تنادي بتحسين مستوى المعيشة، والقضاء على أزمة البطالة والفقر.

¹ خطاب زين العابدين بن علي 10 جانفي 2011، في:

<https://m.youtube.com/watch?v=RggZec7tv8i>، تاريخ الإطلاع (2017/1706).

مسلسل الأحداث منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس، موقع سابق².

³ خطاب زين العابدين بن علي 13 جانفي 2011 ، في:

<https://m.youtube.com/Watch?v=FuH0-MBvhVY>، تاريخ الإطلاع (2017/06/17).

1- العوامل السياسية

عند وصول الرئيس بن علي للسلطة في تونس 1987، سيطر حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على مجمل نشاطات الحياة السياسية و العامة في تونس، وسيطر الحزب على أغلبية مقاعد مجلس النواب في جميع الإنتخابات التي أجريت في تونس منذ 1989، كما تم إقرار قوانين و تشريعات جديدة، جاءت في مجملها لمصلحة الحزب الحاكم، واتضح ذلك من خلال التعديلات الدستورية التي أقرها مجلس النواب، لضمان استمرارية حكم الرئيس بن علي لتونس، حيث جاء تعديل 2002 ليلغي القيد على عدد الفترات للترشح لمنصب رئيس الجمهورية، ورفعت سن الترشح للرئيس من 70 سنة إلى 75 سنة، وترتب عن هذه التعديلات فوز حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في كل مرة في تونس¹.

ولقد تحول نظام بن علي إلى دولة بوليسية أمنية ونظام استبدادي، وظل محافظا على قدر من المعارضة الموالية، والتي تسمى في تونس بأحزاب الديكور، وحافظ على وجود تعددية منضبطة، وحافظ على هامش بسيط من الأحزاب النقدية نصف القانونية، التي لا يسمح لها بخوض الإنتخابات، وأخرى ممنوعة بشكل مطلق من المشاركة في الإنتخابات البرلمانية².

عانت مؤسسات المجتمع المدني من مضايقات من قبل السلطات التونسية، ولم يعيش أحد بمأمن من التدخل الحكومي و المتابعة و الملاحقة، حيث قامت الحكومة و أجهزتها الأمنية، باستخدام أساليب تتراوح بين الاعتداء البدني، ووضع العراقيل البيروقراطية، ما وضع هذه النقابات ومؤسسات المجتمع المدني تحت رحمة الحكومة³.

¹ العربي صديقي، تونس: ثورة المواطنة... ثورة تونس بلا رأس (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص. 14.

² عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات، 2013)، ص. 155.

³ العربي صديقي، مرجع سابق، ص. 14.

كما تميزت فترة حكم الرئيس بن علي، بتصاعد حملات القمع، حيث إعتد النظام السياسي التونسي على تنمية أذرع الأمن، للحفاظ على بقائه، حيث يلاحظ المعالجة الأمنية للقضايا ذات الطابع السياسي وتضخم الجهاز الأمني، وتراجع الوظيفة السياسية للحزب الحاكم مقابل التوسع في الوظائف والأدوار الأمنية، حيث تحول إلى ممارسة الضغط والرقابة على مستوى الشارع التونسي، من خلال تحويل خلايا الحزب إلى ما سمي لجان الأحياء التي عملت كخلايا مدنية أمنية¹.

2- العوامل الاقتصادية

يعاني المجتمع التونسي من مشكلات هيكلية تنموية، إعتدت نهج التفضيل في الخطط التنموية المناطقية أو الجهوية، إذ تعد السياسة التنموية غير العادلة في تونس من أهم الاضطرابات الإجتماعية، لأنها تسبب في الفوارق الإجتماعية الضخمة، حيث انقسمت البلاد على مستوى التنمية، إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الإستثمارات التنموية سواء الأجنبية أو الحكومية، ومناطق داخلية معزولة، وكأنها تعيش خارج التنمية التي تشهده تونس².

وقد كشفت دراسة أعدتها منظمة رجال الأعمال التونسيين عام 2010، على أن أكثر من 52 من الشركات في تونس، توجد في 7 محافظات ساحلية حيث تستقطب 17 المحافظة المتبقية أقل من نصف المؤسسات التونسية، كما كشفت الدراسة نفسها أن 32 من المؤسسات الاقتصادية التونسية توجد في العاصمة تونس³.

إضافة لذلك استثنى قلة من العائلات في تونس بخيرات الوطن وحرمان الباقي من الإستفادة من مشاريع التنمية وفرص النمو الاقتصادي، يثير الخنق الاجتماعي، ويولد شعور

¹ عبد النور ناجي، "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي"، مجلة المستقبل العربي، ع 387، ماي 2011، ص. 135.

نفس المرجع، ص. 142.²

³ كمال بن يونس، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، ع 184، أفريل 2011، ص 59.

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

في نفوس المواطنين الألم النفسي، حين يرون أن العائلات تستولي على مقدرات البلاد الاقتصادية وتعيش في ترف على حسابهم¹.

حيث استطاعت ليلي الطرابلسي و عائلتها، السيطرة و الهيمنة على نسب كبيرة من النشاط الإقتصادي، سواء كان ذلك عبر العمل كوسيط لعمولة مالية من أجل تسهيل الإجراءات المالية و الإدارية، أو من خلال إمتلاك المؤسسات و الشركات المالية و الاقتصادية².

وكردة فعل عن تهيش المناطق الجنوبية، عرفت إحدى المدن التونسية (ولاية مدنين) مظاهرات و إحتجاجات، على خلفية قيام السلطات التونسية بغلق المعبر الحدودي الرابط بين تونس و ليبيا، وهو المعبر الذي يمثل عصب الحياة لسكان هذه المنطقة كون أن هذه الأخيرة تعاني من ارتفاع نسبة البطالة وتدهور القدرة المعيشية بسبب سياسة التهميش التي يعانون منها و المطبقة من طرف الدولة³.

الملاحظ أن الأوضاع الاقتصادية التي كانت تشهدها تونس في فترة حكم الرئيس بن علي، لعبت دورا في إندلاع الثورة التونسية، على الرغم من أن هذه الأوضاع كانت الأحسن بالنسبة لبعض الدول العربية، إلا أن سياسة تونس غير متوازنة في توزيع الثروات زادت الأمر تعقيدا.

3- العوامل الاجتماعية

لقد شكلت أزمة البطالة، أبرز أسباب الثورة خاصة في صفوف الجامعيين، الذي تجاوز عددهم 200 ألف عام 2010، ولم تكن هذه البطالة مؤقتة، بل ترجع لعدة سنوات جعلت من هذه الشرائح عبئا على ذويهم و أسرهم، مما زاد من شدة الإحباط النفسي لديهم

عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص. 141.

توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص. 203 ، 204.

³ علي عبده محمود، "الثورة التونسية: الأسباب، عوامل النجاح و التحديات"، في:

<http://www.sis.gov.eg/newur/34/8.htm> تاريخ الإطلاع (2017/05/15).

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

وجعل من أزمة البطالة اجتماعية ت طال أغلب التونسيين، ويضطر بسببها الشباب التونسي إلى الهجرة إلى أوروبا بطرق غير شرعية¹.

تنامت في تونس في السنوات الأخيرة قبل الثورة، تدرج الطبقة الوسطى في المجتمع، بسبب غلاء المعيشة و صعوبة العيش في المدن الكبرى لذوي الدخل المحدود، ويقول خبراء إقتصاديون، أن غالبية أرباب البيوت من الأسر المتوسطة، صاروا يستدينون من أجل قضاء حاجياتهم، ما أدى إلى تضخم الديون الخاصة².

مثلت أزمة البطالة و الفقر التي يعاني منها الشباب التونسي، أهم العوامل المساعدة على قيام الثورة في تونس.

تعتبر الثورة التونسية التجربة الإستثنائية بالمقارنة مع الدول التي شملتها ثورات الربيع العربي، كليبيا، وسوريا، ومصر، حيث إمتدت من 17 ديسمبر 2010 إلى غاية 14 جانفي 2011 (29 يوما)، والنتائج التي أفرزتها الثورة لن تكن فقط على المستوى المحلي، بل امتدت إلى المستوى الخارجي.

أولا: على المستوى الداخلي

أفرزت الثورة التونسية النتائج التالية:

1- هروب زين العابدين بن علي إلى المملكة العربية السعودية بعد رفض فرنسا استقباله، والإطاحة بعائلة بن علي وعائلة الطرابلسي التي سيطرت على منابع السلطة في تونس، وكان لهذه العائلة نفوذ كبير في الأوساط السياسية و الاقتصادية، وبعد الثورة تم اتهام هذه العائلة بسرقة المال واستغلال النفوذ³.

¹ حسن كريم وآخرون، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد، دراسة حالات (بيروت: شرق الكتاب،)، 2013، ص. 32.

توفيق المديني، الربيع العربي... إلى أين؟، مرجع سابق، ص. 159.

³ محمد محسن أبو النور، "أهم نتائج الثورة التونسية"، 2011/01/14، في: <http://cairodar.com/383542>، تاريخ الإطلاع (2017/06/20).

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

- 2- كسر حاجز الخوف الذي أكد أن الشعب التونسي قادر على الفعل، متى أراد طالما وجد الأمل و الإصرار، وكذا التطور الحاصل على السياسة التونسية، حيث بدأت الوسائل الإعلامية تدرك جدية رسالتها وتعمل على طرح العديد من القضايا السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية التي كانت في الماضي ممنوعة.¹
- 3- حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وتصفية أصوله، ما يمكن تونس من بدأ مرحلة جديدة من العمل السياسي الحزبي بعيدا عن احتكار السلطة.
- 4- حل المجالس البلدية.

ثانيا: تداعيات الثورة التونسية على الدول

لقد كان الثورة التونسية تأثير كبير على العديد من الدول، منها ما تعرض إلى الثورة كمصر واليمن وليبيا وسوريا، والبعض الآخر سارع إلى إجراء تعديلات تجنباً من وقوع احتجاجات.

1- مصر

كانت للثورة التونسية الأثر الكبير قي إطلاق شرارة الغضب في مصر، حيث بعد عشر أيام من سقوط النظام التونسي، قامت الثورة في مصر المعروفة "بثورة 25 يناير" المتزامنة مع احتفالات عيد الشرطة، وقامت المظاهرات تنديدا بقمع الشرطة، وقانون الطوارئ، البطالة، أزمة السكن، الفساد و ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ودعت المظاهرات بشكل أساسي إلى إسقاط نظام الرئيس حسني مبارك، الذي تولى السلطة مدة ثلاثين عاما، حيث في 11 فيفري 2011 أعلن نائب الرئيس عمر سليمان تنحي مبارك عن منصب الرئاسة، وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، ثم سجن وحكم بتهمة قتل المتظاهرين خلال الثورة.²

¹ توفيق المديني، الربيع العربي... إلى أين؟، مرجع سابق، ص. 164 .

² حسام رمضان، "أسباب قيام الثورة/أسباب ثورة 25 يناير، في:

تاريخ الإطلاع (2017/08/13)، <http://www6.mashy.com/home/tahrir-egypt/revolution-causes>

2- اليمن

بدأت الإحتجاجات في اليمن بالتشكل ابتداءً من جانفي 2011 في عدد من المدن اليمنية، قبل أن تصل إلى العاصمة صنعاء، وبالرغم من استعمال النظام للعنف في قمع المظاهرات، إلا أن هذه الأخيرة بقيت سلمية، وتضمنت العديد من الشعارات المختلفة منها "جمعة الغضب" في 18 فيفري في مدن تعز وصنعاء وعدن و "جمعة اللاعودة" في 11 مارس 2011، إلا أن الوضع انفجر في العاصمة صنعاء بعد إطلاق القوات الحكومية النار على المتظاهرين في 18 مارس، الذي أسفر على مقتل 52 شخصا، ومع تأزم الأوضاع وافق الرئيس اليمني على توقيع اتفاق مجلس تعاون دول الخليج في 23 جانفي 2012، الذي يقضي بتسليم السلطة لنائب الرئيس عبد ربه منصور الهادي مقابل حصوله على حصانة من الملاحقة القانونية أو القضائية بالرغم من ردود الفعل من الشعب اليمني المعارض على الاتفاق الموقع¹.

3- ليبيا

بدأت الثورة الليبية في 17 فيفري 2011 أين كسر الليبيون حاجز الخوف في مدينة بنغازي، ثم انتقلت إلى المدن الرئيسية الأخرى، ولقد كانت الثورة في بدايتها تتسم بغياب عنصر الإجماع و التوافق الوطني حول الإطاحة بالنظام، وذلك لوجود عدد كبير من المجموعات القبلية الموالية و المؤيدة لنظام القذافي، ولقد كانت الثورة عنيفة في ليبيا، وذلك بسبب استعمال النظام للقوة ضد المعارضة، إلا أن تدخل قوات حلف الناتو وما وفرته للانتفاضة من مستشارين عسكريين وإمكانيات، وفرضها منطقة حظر جوي أرسى التوازن بشكل حاسم وغير الواقع لصالح الثوار، الأمر الذي أدى إلى الإطاحة بالنظام وقتل معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011 خلال معركة سرت².

¹ خير الدين حسيب، "الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح و الفشل"، في: www.thawabitna1.com/article/article17-01/12/7242.htm ، تاريخ الإطلاع (2017/08/05).

² الموقع نفسه.

4- سوريا

الاحتجاجات السورية 2011، هي انتفاضة شعبية انطلقت يوم الجمعة 18 مارس 2011 ضد القمع و الفساد وكبت الحريات، وعلى اثر حادثة اعتقال خمسة عشر طفلا في 27 فيفري 2011 وتعذيبهم، لأنهم كتبوا عبارات مناهضة للنظام متأثرين بالاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي كتونس ومصر اللتين أطاحتا برئيسيهما، ولقد قاد هذه المظاهرات الشبان السوريون في مدينة درعا الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية، ورفعوا شعار "حرية...حرية" إلا أن قوات الأمن قابلتهم بالرصاص ليتحول الشعار إلى إسقاط النظام، ومن ثم انتشرت المظاهرات لتعم العديد من المدن السورية كحماة و درعا ودمشق وحمص، وبعد التوسع والقمع الدامي للانتفاضة من قبل القوات السورية تم تشكيل الجيش السوري الحر¹.

5- الجزائر

إنطلقت حملة من الإحتجاجات الشعبية في الجزائر في 28 ديسمبر 2010، والتي قادها أحزاب المعارضة والشبان الجزائريين الذين طالبوا بإجراءات إصلاحات إقتصادية واجتماعية وسياسية، وإحتواء هذه المظاهرات، ألغى النظام الجزائري حالة الطوارئ المفروضة منذ 19 عاما، وأعلن جملة من الإجراءات في مجال العمل و الإسكان ومكافحة الفساد، وتراجع عن قراراته الإقتصادية التي من شأنها تخفيض الدعم على سلع أساسية، وذلك بعد أن شهدت العديد من ولايات الجزائر إحتجاجات عن الأوضاع الإقتصادية².

¹ الثورة السورية، 2016/03/08، في:

www.aljazeera.net/encyclopedia/event/2016/3/7/ ، تاريخ الإطلاع (2017/05/01).

² الاحتجاجات الجزائرية 2011، 2013/06/18، في:

<http://www.4algeria.com/forum/t/375465/> ، تاريخ الإطلاع (2017/05/01).

6- الأردن

شهدت عدة مدن أردنية إحتجاجات تطالب بإصلاحات سياسية وتحسين ظروف المعيشة، ومن ثم إتخذ ملك الأردن إجراءات إقتصادية لخفض الأسعار ورفع رواتب الموظفين وتخفيض الضرائب، من أجل تهدئة الأوضاع داخل الأوساط الشعبية، كما تم إقالة الحكومة الأردنية وتشكيل حكومة جديدة، كما إلتقى بقيادة الإخوان المسلمين لأول مرة منذ استلامه السلطة¹.

7- البحرين

الاحتجاجات البحرينية هي حملة احتجاجات شعبية بدأت في 2011/02/14 متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي، سميت هذه الانتفاضة بثورة اللؤلؤ، قاد هذه الاحتجاجات شباب مستقلون إلى جانب جمعيات معارضة شيعية وليبرالية وقومية وبعثية تطالب بالحرية و الديمقراطية².

وتأثير الثورة التونسية لم يكن على مستوى الدول العربية فقط، بل إمتد إلى الصين التي قامت بتعديل الدستور الصيني.

¹ الاحتجاجات الأردنية 2011، في:

<http://www.marefa.org/index.php> ، تاريخ الإطلاع (2017/04/03).

² الإحتجاجات البحرينية 2011-الآن، في:

www.marefa.org/index.php تاريخ الإطلاع (2017/04/03).

المطلب الثاني: الفواعل المساهمة في التغيير في تونس

ساهمت العديد من العوامل في إحداث التغيير في تونس:

أولاً: فئة الشباب

كانت لفئة الشباب الدور الكبير في تحريك شرارة الانتفاضة التونسية، وذلك من خلال كسر حاجز الخوف الذي فرضه النظام سواء كان في فترة حكم الرئيس بورقيبة أو بن علي، وهذا يعود لعاملين أساسيين وهما: ¹

1- الأول فيتمثل في الإقصاء التهميش والبطالة، التي عان منها الشباب التونسي، خاصة الفئة المتعلمة.

2- أما العامل الثاني فيتمثل في قدرته على التكيف مع الوسائل التكنولوجية الجديدة، خاصة مواقع التواصل الاجتماعي، وتحويلها إلى أداة لتأسيس أنماط مشتركة جديدة الأمر الذي لم يكن لدى الأجيال الماضية في تونس.

ثانياً: وسائل التواصل الاجتماعي

إعتمدت الاحتجاجات التونسية بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك عن طريق نقل حقيقة الأحداث إلى الشعب داخل تونس، وهذا بهدف حشد أكبر عدد من الجماهير ورفع حس المواطنة داخل الأوساط الشعبية، وبالتالي تكذيب البيانات التي تصدر من الحكومة، وتشبه ظاهرة مواقع التواصل الاجتماعي بكرة الثلج المتدحرجة، بحيث استطاعت استقطاب آلاف المناصرين في فترة زمنية قصيرة.²

¹ مولود دحماني، أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي، دراسة مقارنة: تونس وليبيا 2011-2015، مذكرة ماجستير (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016)، ص. 86، 87.

² جميلة غطاس، كريمة مقداد، دور وسائل التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، دراسة وصفية (تونس، مصر)، (جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علوم الاتصال والإعلام، 2014/2015) ص. 37.

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

ويرى باحثون أن الأنترنت كان لها النصيب الأكبر في إسقاط الحكومة التونسية، حيث ساهم المدونون التونسيين في توفير تغطية مباشرة على أعمال الشغب وأماكن التظاهرات، وعند إطلاعهم على محتوى تسريبات ويكيليكس، إكتشفوا أن الأمريكيون يشاركونهم الرأي في فساد رئيسهم و أسرته¹.

كما إستطاعت بعض القنوات الفضائية، كقناة الجزيرة و العربية في تعريف العالم و المواطن التونسي بالأحداث التي تجري في تونس ومجرياتها وبالإحتجاجات و التظاهرات القائمة في المحافظات التونسية من خلال مشاهد الفيديو و الصور و الخطابات، وساهمت بذلك بتغذية الضمير الجمعي للمواطن التونسي، ووفرت مساحة للتعرف على أبرز مواقف الأطراف السياسية و الفاعلين السياسيين و المحتجين ومطالبهم، كما أسهمت بعد إسقاط النظام في تنظيم الحراك الشعبي و الدعوة إلى حماية الممتلكات الوطنية والمدن من بعض الخارجين عن القانون.²

حيث كانت لموقع ويكيليكس الدور الهام في التغيير في تونس، الذي شبه المحيط العائلي للرئيس بن عائلي بالماфия، وأن النظام التونسي لا يقبل النقد ولا النصح، وفي إحدى البرقيات لهذا الموقع، التي تم إرسالها في جوان 2008 بعنوان "ماهو لكم هو لي"، الذي بين فيه سوء إستخدام أقرباء الرئيس للنفوذ³.

ثالثا: الإتحاد التونسي للشغل

يعد الاتحاد العام التونسي للشغل من أرقى مؤسسات المجتمع المدني في تونس، ويعتبر من الفواعل الذين ساهموا في إنجاح الثورة التونسية التي التحق بها ، حيث أصدر أول بيان يوم 18 ديسمبر 2010، يطالب بطلاق سراح الموقوفين وبحق جهة سيدي بوزيد

¹ عبد الوهاب مؤدب، "ثورة تونس و المناطق المهمشة"، 26 جانفي 2011، في:

[http:// archive.li/m72to](http://archive.li/m72to) ، تاريخ الإطلاع (2017/07/15).

² عبد العلي حامي الدين، الثورة الشعبية في تونس ومدى قابلية النموذج للتعميم (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011) ص ص. 3، 4.

توفيق المدني، الربيع العربي... إلى أين؟، مرجع سابق، ص. 159.³

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

في التنمية، وسحب قوات الأمن من الشوارع، ثم صدور أول بيان للمكتب التنفيذي الوطني بتاريخ 21 ديسمبر 2010، والذي أكد فيه على عدد من النقاط أهمها، الحق في الشغل وضرورة اجتناب الحلول الأمنية داعيا السلطة السياسية إلى إشراكه في حل المشاكل من منطلق تشاوري¹.

تم إنعقاد الهيئة الإدارية الوطنية يوم 04 جانفي 2011 لتؤكد مساندتها لتحرك الجهات، وتدعو إلى إصلاحات سياسية، كما طالبت بانسحاب الجيش و إنهاء محاصرة الجهات، وبعد قرار هذه الهيئة عمت المسيرات في كل جهات البلاد، حتى وصلت إلى العاصمة خاصة بعد التجمع الكبير في ساحة محمد علي يوم 08 جانفي، الذي أعلن الاتحاد انحيازه للجماهير، ومن ثم قرار الإضراب بصفافس الذي رافقت مسيرة حاشدة قدرة ب 40 ألف متظاهر، وتلى هذا الإضراب إضرابات أخرى ومسيرات يوم 13 جانفي بولايات سيدي بوزيد و سليانة و القيروان و القصيرين وبنزرت، التي رفعت شعارات تنادي بإسقاط بن علي وحل حزبه التجمع الدستوري الديمقراطي، وبالتالي يعتبر الإتحاد التونسي للشغل من أهم الفواعل التي أحدثت تغيير في مجرى الثورة.²

رابعا: حيادية المؤسسة العسكرية

لعبت المؤسسة العسكرية التونسية دورا مهما في ثورة 2010، وذلك من خلال منع انتشار الفوضى واتخذت موقف مع الثورة ورفضت التدخل ضد المتظاهرين، حيث رفض رئيس أركان الجيش الفريق أول رشيد عمار قمع المتظاهرين، وأعلن عن مساندته للثورة بكل الوسائل المتاحة ورفض الانصياع و الخضوع لأوامر الرئيس بن علي في قمعه للثوار بكل وسائل القوة.³

¹ أحمد محمد مصطفى، حياة اليعقوبي، الدور السياسي للثورات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي (التجربتان المصرية و التونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات)، منظمة فريديريش إيبيرت، 2015، ص. 14.

² المرجع نفسه، ص. 16.

³ محمد كارو، "خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية"، مركز كارنيغي، في:

<http://www.carnegie-mec-rg/2014/04/22/D8AED7D988> ، تاريخ الإطلاع (2017/06/20).

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

قام الجيش بحماية المؤسسات الحيوية في تونس، كشركات المياه و الكهرباء و الغاز وكذا البنوك والسجون والمصانع والجامعات والوزارات و المستشفيات، كما أشرف على حماية حقول القمح و التمور وحماية المتظاهرين، كما قدمت المؤسسة العسكرية بعض عناصر الأمن للقضاء¹.

نجد أن وقوف الجيش إلى جانب المتظاهرين وعدم امتثاله لأوامر الرئيس يعد عامل من عوامل نجاح الثورة، من خلال التزام الحياد في المظاهرات و المسيرات التي طالبت برحيل الرئيس بن علي ومنع سقوط العديد من الضحايا، وبروز دوره في الضغط على الرئيس بن علي ودفعه نحو التنازل عن السلطة، والتزم الجيش التونسي بدوره السياسي دون التدخل في الشؤون السياسية².

وبرز دوره كمتغير أساسي من خلال الوقوف مع المطالب الشعبية، دون أن يمسك بشرعية الثورة وأبقى شرعيتها بيد الشعب، مما أضفى قوة للثورة التونسية، وبذلك إنتقلت الشرعية السياسية من النظام الإستبدادي إلى الشعب دون أن يستحوذ عليها الجيش أو يطاب بها³.

¹ بدرة قعلول، "الجيش سيعود إلى ثكناته: 2011/11/11، في:

www.tunes.com/alwasat/21531، تاريخ الإطلاع (2017/04/19).

² فضيل التهامي، "لثورات الديمقراطية في العالم العربي: تونس نموذجا"، ج2، الحوار المتمدن، 22 جويلية 2013، في:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369652&r=0>، تاريخ الإطلاع (2017/05/21).

³ مهند مصطفى، "مقاربات نظرية للثورات العربية، الحالة المصرية و التونسية"، الكرمل الجديد، ع1، صيف 2011، ص. 110.

المطلب الثالث: الموقف الإقليمي و الدولي إتجاه الثورة التونسية

تباينت المواقف والآراء بخصوص الثورة التونسية، والتي انقسمت بين معارض ومؤيد لها، في حين اتخذت العديد من الدول موقف الصمت، وسأخذ عينة عن ذلك كالجائر ومصر من حيث التقارب الإقليمي، وفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما دولتان تؤثران في صنع القرار في العالم.

1- الجزائر

إن الموقف الجزائري اتجاه الثورة التونسية كان غير واضح المعالم حيث لم تتخذ الدولة الجزائرية أية ردة فعل بشأن الأوضاع في تونس واكتفت بالقول أن ما يحدث في تونس هو شأن داخلي ولا يجوز التدخل في سيادة الدول، ويمكن إرجاع سبب هذا الموقف هو تخوفها من تصدير نموذج الثورة، خاصة أن الدولتين متقاربتين جغرافيا، حيث عرفت الجزائر بعض الاحتجاجات في وهران في 05 جانفي 2011، إلا أن السلطات الجزائرية استطاعت احتوائها، ضف لذلك تخوفها من تكرار سيناريو 1992، وكذا التخوف من تأثير الفراغ الأمني في تونس على الحالة الأمنية في الجزائر.¹

2- مصر

أعلنت مصر في بيان لوزارة الخارجية أنها تؤكد على احترامها لخيارات الشعب التونسي وأنها تثق في حكم الأشقاء التونسيين وقدرتهم على تثبيت الأوضاع وتجنب السقوط في الفوضى، وعلى الصعيد الشعبي فقد تظاهر العشرات من الناشطاء المصريين أمام نقابة الصحفيين بالقاهرة، للتعبير عن دعمهم للثورة التونسية رافعين الإعلام المصرية و التونسية.²

كما وقفت العديد من الشخصيات العامة، ومجموعة من المثقفين والكتاب و الصحفيين المصريين مع الثورة التونسية، حيث أشاد الشيخ يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد

¹ إبراهيم منشاي، "توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس"، تاريخ 2015/04/08 ، في:

<http://www.acrseg.org/36851> ، تاريخ الإطلاع (2017/05/03).

علي عبده محمود، موقع سابق.²

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

العالمي لعلماء المسلمين بثورة الشعب التونسي، ودعا إلى إكمال المسيرة بإسقاط بقية رموز النظام السابق¹.

3- قطر

بالنسبة لقطر، فقد بادرت وزارة الخارجية القطرية بإبداء إحترامها لإرادة الشعب التونسي وخياراته، ونقلت وكالة الأنباء القطرية الرسمية، تأكيد التزام قطر بعلاقاتها المتينة مع الشعب التونسي، وحرصها على علاقاتها المميزة مع الجمهورية التونسية².

4- ليبيا

كان النظام الليبي أول نظام يعلن رفضه للثورة التونسية، حيث دعا الرئيس السابق ليبيا معمر القذافي بعودة الرئيس زين العابدين بن علي للحكم في تونس، وقال مخاطبا الشعب التونسي في كلمة أذاعها التلفزيون الليبي " اذا كان رئيسكم اخطأ فحاسبوه"، وأعرب من جهة أخرى عن ألمه لما حدث للجمهورية التونسية³.

5- فرنسا

رفضت الحكومة الفرنسية لجوء زين العابدين إليها، وذلك لعدم رغبتها في استياء الجالية التونسية المقيمة بفرنسا وقامت السلطات الفرنسية ببعض الإجراءات، لضمان منع أية تحركات مالية مشبوهة للأصول التونسية في فرنسا، وأكد مكتب الرئيس نيكولا ساركوزي أنه مستعد لتقديم المساعدة، ودعا إلى إجراء انتخابات حرة بأسرع ما يمكن⁴، وأعربت الحكومة الفرنسية عن أملها في التهدئة وإنهاء العنف، وشددت على أن الحوار وحده يمكن أن يؤمن حلا ديمقراطيا ودائما للضرورة الراهنة⁵.

1. راغب السرجاني، مرجع سابق، ص. 100.

2. نفس المرجع، ص. 99.

3. نفس المرجع، ص. 99، 100.

4. خليل سامي أيوب، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن، 2011/12/02، في :

http://www.m.ahewar.org/s.asp ?=285741&r=0 ، تاريخ الإطلاع (2017/05/03).

5. راغب السرجاني، مرجع سابق، ص. 98.

6-الولايات المتحدة الأمريكية

مع بداية الاحتجاجات في تونس 17 ديسمبر 2010 الى غاية 14 جانفي 2011، إلترمت الإدارة الأمريكية الصمت اتجاه ما يحدث في تونس، بدءا بالرئيس السابق "باراك أوباما" Barack Obama، ثم الخارجية الأمريكية وصولا إلى الناطق باسم البيت الأبيض، الذين لم يشيروا في خطاباتهم إلى الموقف الأمريكي من الإحتجاجات التونسية، ومن ثم أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون Hillary Clinton، أن الحكومة الأمريكية تراقب ما يحدث في تونس دون أن تقف إلى جانب النظام على حساب الشعب ولا العكس¹.

وبسبب تطور الأحداث في تونس، دعت الخارجية الأمريكية السفير التونسي في الولايات المتحدة الأمريكية، للفت انتباهه لما يحصل في تونس من تزايد عدد الضحايا، بسبب استعمال الرصاص في بعض ولايات تونس².

مما سبق نصل إلى أن الاحتجاجات في تونس، كانت عفوية وسلمية، ، إلا أن تفاقم الإحتجاجات، أدى بالنظام السياسي التونسي إلى إستعمال القوة و العنف ضد الاحتجاجات، إلا أن هذا لم يمنع من مواصلة التظاهرات بانضمام النقابيين و الحقوقيين له، حيث كانت هناك العديد من العوامل التي ساهمت في إنجاح الثورة في تونس، كقئة الشباب، وسائل التواصل الاجتماعي، الإتحاد التونسي للشغل، وحياد المؤسسة العسكرية، ولقد كان للثورة التونسية دور في قيام العديد من الإحتجاجات في مختلف الدول العربية.

¹ تونس، "ما دور الولايات المتحدة في الربيع العربي؟"، 2011/12/12، في:

² كمال بن يونس، مرجع سابق، ص. 61. <http://www.turess.com/alhiwar/23658> ، تاريخ الإطلاع (2017/05/03).

المبحث الثاني:

آليات ومسارات التوافق السياسي في تونس بعد ثورة 2011

واجهت الثورة التونسية أولى تحدياتها السياسية في أعقاب شغور منصب رئيس الجمهورية، بعد إقالة الرئيس التونسي بن علي في 14 جانفي 2011 ولقد تولى محمد الغنوشي* سلطات الرئيس طبقا لأحكام الفصل 57 من الدستور "الذي ينص على أنه في صورة التعذر على الرئيس بالقيام بمهامه بصفة وقتية أن يفرض سلطاته إلى الوزير الأول"، وبعد إقرار الشغور النهائي لمنصب الرئيس تولى **فؤاد المبرغ** منصب الرئيس طبقا لأحكام الفصل 57 من الدستور بصفة وقتية إلى حين إجراء انتخابات مبكرة في مدة أقصاها ستين(60) يوما من تسلم الرئيس المؤقت المنصب، ولقد عرف المشهد السياسي التونسي بداية من 2011 إلى غاية 2017 العديد من المحطات السياسية، ولعل أبرزها بروز آلية التوافق السياسي كآلية مهمة، ساهمت في حماية مسار الانتقال الديمقراطي وتجاوز الخلافات و الصعاب بين مختلف الأطياف السياسية التونسية.

المطلب الأول: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي و الإنتقال الديمقراطي

في إطار التحضير للانتخابات التشريعية وكخطوة أولى لتحقيق أهداف الثورة، سعت الحكومة إلى القيام بعملية إصلاح سياسي مؤسس على الشرعية الدستورية من خلال تأسيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي(التي تشكلت على أنقاض المجلس الوطني لحماية الثورة)، بمقتضى مرسوم رقم 06 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011، وهي إحدى اللجان الاستشارية التي شكلتها حكومة محمد الغنوشي

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

التي تقوم بالسهر على دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي، وترأس هذه الهيئة عياض بن عاشور.¹

وتجاوز عدد أعضائها 100 عضو، ينتمون إلى تيارات فكرية مختلفة اشتراكية علمانية وإسلامية وضمت 12 حزبا و 19 منظمة ونقابة وشخصيات وطنية وعائلات شهداء ثورة الياسمين (ملحق رقم 01).

تمكنت هذه الهيئة من الجمع بين الشرعية الثورية و الشرعية الدستورية، وعملت على تأسيس مجموعة من الإجراءات القانونية و الترتيبية وإصدار العديد من المراسيم لتنظيم الحياة السياسية و العامة وضمان الإنتقال الديمقراطي وهي:

- 1- المرسوم 27 لسنة 2011 المؤرخ في 15 أفريل 2011 والتي أنشأت بمقتضاه اللجنة العليا المستقلة للانتخابات التي أشرفت على تنظيم أول إنتخابات حرة في تونس (إنتخابات المجلس التأسيسي 23 أكتوبر 2011).
- 2- المرسوم 10 لسنة 2011 المؤرخ في 2 مارس 2011 المتعلق بإحداث هيئة وطنية مستقلة لإصلاح الإعلام و الاتصال.
- 3- مرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بتنظيم المؤقت للسلطات العمومية.
- 4- مرسوم عدد 35 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ماي 2011 المتعلق بإنتخابات المجلس الوطني التأسيسي المتمم بالمرسوم عدد 72 لسنة 2011 المؤرخ في 3 أوت 2011.
- 5- مرسوم 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهيكل العمومية المنقح و المتمم بالمرسوم عدد 54 لسنة 20011 المؤرخ في 11 جوان 2011.

¹ هيثم سليمان، التوافق السياسي في تونس: محطات و مطبات ، مرجع سابق، ص ص. 1، 2.

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

- 6- مرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية.
- 7- مرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات.
- 8- مرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الصحافة و الطباعة والنشر.
- 9- مرسوم عدد 116 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الإتصال السمعي البصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للإتصال السمعي البصري.

مثلت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي و الإنتقال الديمقراطي، أول خطوة للتوافق السياسي والمخرج التوافقي، بعد شغور منصب رئاسة الجمهورية في تونس بالرغم من الجدل الحاصل داخلها حول تركيبتها، حيث كانت تضم أحزاب وجمعيات ومنظمات وشخصيات من إيديولوجيات مختلفة، بحيث استطاعت أن تجمع بين تيارات مختلفة.

المطلب الثاني: الترويكاً*

بتاريخ 09 مارس 2011 أعلنت محكمة البداية التونسية عن حل التجمع الدستوري الديمقراطي (الذي حكم من 1956 إلى 2011)، وفي ظل التحضير لإنتخابات المجلس التأسيسي، ظهرت العديد من الأحزاب السياسية التي كانت ترغب في المشاركة في هذه الإنتخابات حيث وصل عددها إلى 100 حزب (ملحق رقم 02)، بعدما كان عددها لا يتجاوز 10 أحزاب قبل الثورة.¹

¹ المولدي الأحمر، الإنتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي (الدوحة:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص ص. 7- 9.

*الترويكاً: كلمة روسية تعني عربة التي تجرها ثلاثة خيول وأستخدمت خلال القرنين 18 و 19 لنقل البريد، لينتقل المصطلح إلى السياسة الروسية في العهد السوفييتي، حيث كان يقود البلاد ترويكاً (رئيس الحزب، رئيس مجلس السوفييت الأعلى ورئيس الوزراء، وانتقل المصطلح إلى تونس التي تعني التحالف الذي يجمع بين ثلاثة أحزاب.

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

ولقد كان من المقرر إجراء إنتخابات المجلس التأسيسي في 24 جويلية 2011، إلا أنه، وبسبب الجدل الحاصل بين مختلف الأحزاب السياسية حول التاريخ حال دون إجرائها، ومن بين الأحزاب التي تمسكت بتاريخ 24 جويلية نجد حركة النهضة، الحزب الديمقراطي التقدمي، حركة التجديد وحركة المؤتمر من أجل الجمهورية، ففي بيان لحركة النهضة التي أكدت تمسكها بإجراء الإنتخابات في الموعد المحدد، واعتبرت أن كل يوم تأخير وتمديد للمرحلة الانتقالية يؤثر على استقرار البلاد، أما الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، فأكد تمسكه بالموعد أيضا، وأكد على قناعته بضرورة الإسراع في إضفاء الشرعية على المؤسسات التي تقود البلاد في المرحلة الانتقالية، في حين استغرب حزب أفاق تونس عن قرار التأجيل الذي لا يحترم الالتزام السياسي، الذي تم التأكيد عليه خلال المجلس الوزاري المنعقد يوم 16 ماي 2011¹.

أما الأحزاب التي كانت تدعو إلى قرار التأجيل، فنجد التحالف الوطني للسلم و النماء، الذي أكد أن موعد 24 جويلية كان ارتجاليا، ولم يرق التشاور عليه بالقدر الكافي، حتى يحضى بإجماع وطني، وأضاف أن أي إنتخابات شفافه في أي بلد، تستدعي فترة لا تقل عن 20 أسبوعا من تاريخ تعيين الجهاز المنظم للانتخابات، أما "حركة مواطنة" فأعربت عن مباركتها لمقترح التأجيل، وقد أعلن كمال الجندوبي رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات، أنه من غير الممكن إجراء الانتخابات في جويلية وتأجيلها إلى أكتوبر 2011 لكي تكون أكثر شفافية و ديمقراطية².

أجريت إنتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011، والتي عبرت عن رغبة جماهيرية عارمة، في بناء الجمهورية التونسية الثانية على أسس و قواعد ديمقراطية.

¹ موقف الأحزاب من تأجيل الانتخابات، 2011/05/24، في:

<http://www.tunisia-sat.com/forums/threads/1743024/page-2>، تاريخ الإطلاع (2017/06/20).

نفس الموقع².

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

الجدول رقم: 09:

يوضح توزيع المقاعد على الأحزاب في إنتخابات المجلس التأسيسي 2011

الأحزاب	الأصوات	النسبة	المقاعد
حركة النهضة	1,498,905	%36,97	89
المؤتمر من أجل الجمهورية	352,825	%8,70	29
العريضة الشعبية	280,382	%6,92	26
التكتل الديمقراطي من اجل العمل و الحريات	285,530	%7,04	20
الحزب الديمقراطي التقدمي	160,692	%3,96	16
حزب المبادرة	129,215	%3,19	5
القطب الديمقراطي الحداثي	113,094	%2,79	5
أفاق تونس	76,643	%1,89	4
حزب العمال الشيوعي التونسي	60,620	%1,50	3
حركة الشعب	31,793	%0,78	2
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	22,842	%1,27	1
الاتحاد الوطني الحر	51,594	%0,80	1
حركة الوطنيين الديمقراطيين	32,306	%0,32	1
الحزب الليبرالي المغاربي	13,053	%0,38	1
حزب الأمة الديمقراطي الاجتماعي	15,572	%0,38	1
الحزب الدستوري الجديد	15,459	%0,23	1
حزب النضال التقدمي	9,329	%0,19	1
حزب العدالة و المساواة	7,619	%0,14	1
حزب الأمة الثقافي الوحدوي	5,581	%1,54	1
قوائم مستقلة فائزة بمقاعد	62,293	%79,66	8
أصوات الأحزاب و القوائم الممثلة للمجلس	3,228,813	%20,34	217
بقية الأحزاب و القوائم	824,335	%100	0
الإجمالي	4,053,905		
عدد من يحق لهم الانتخاب	8,289,900		

المصدر : isie.tn

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

قراءة في نتائج الانتخابات: في قراءة لنتائج انتخابات المجلس التأسيسي، يظهر تغير وتطور في الخريطة الحزبية التونسية، خاصة بروز حزب حركة النهضة التي حصلت على المرتبة الأولى بـ 89 مقعدا من بين 217 مقعدا، يليها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بـ 29 مقعدا، وفي المرتبة الثالثة العريضة الشعبية بـ 26 مقعدا، ويرجع سبب حصول حزب النهضة على المرتبة الأولى، إلى تعاطف الشعب التونسي معها، خاصة بسبب التهميش والإقصاء الذي كان مسلط عليه من طرف نظام الرئيس بن علي، ومن جهة ثانية يرجع ذلك إلى الرغبة في إحداث قطيعة مع النظام السابق.

أفرزت هذه الانتخابات فوز حزب حركة النهضة بأغلبية المقاعد (89)، وبما أن الحكومة تحتاج إلى موافقة 109 نائب، دخلت النهضة في مشاورات مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الحاصل (29 مقعدا) و التكتل من أجل العمل و الحريات (20 مقعدا)، من أجل تشكيل إئتلاف حكومي (الترويكا) والتي إنتهت بالتوقيع على الإتفاق، وشكلوا مجموع 137 مقعدا، وفاز بثقة 154 نائب لإدارة المرحلة الإنتقالية مقابل إعتراض 38 عضو وتحفظ 15 عضو، وأوكلت رئاسة الحكومة إلى الأمين العام لحركة النهضة حمادي الجبالي وتولى المنصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية رئاسة الجمهورية التونسية، في حين تولى مصطفى بن جعفر رئيس حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات رئاسة المجلس التأسيسي.¹

وقد لعبت أحزاب الترويكا دورا كبيرا ، حيث إنتهجت منذ ائتلافها منهج التوافق و التشارك في الحكم، حيث أكد رئيس حزب النهضة راشد الغنوشي أن تونس ذات الديمقراطية الناشئة، لا تقبل أن تحكم بأغلبية 51 ، لذا كان لابد من جمع أكبر عدد من الأحزاب، ورغم أن حزب النهضة فاز في الانتخابات، إلا أنها لم تسعى إلى إقصاء خصومها، وكان الهدف من هذا التوافق، هو إجراء إنتخابات تشريعية ورئاسية في أقرب وقت ممكن.²

هيثم سليمان، مرجع سابق، ص. 3.1

المرجع نفسه، ص. 4، 3.2

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

وبالرغم من أن الترويكا حافظت على زمام الأمور في تونس لأكثر من سنتين سواء في حكومة الترويكا الأولى أو الثانية، إلا أن حضوره الشعبي قد عرف تراجعاً ملحوظاً بسبب:

- 1- بطئ وتيرة الإصلاحات في شتى المجالات.
 - 2- تعطل المشاريع التنموية.
 - 3- فشل الترويكا في مواجهة العمليات الإرهابية ما جعل مجموعة من المواطنين يعتقدون أنها غير قادرة على إدارة البلاد وتحقيق الاستقرار.
 - 4- حدوث انشقاق داخلي بين الأحزاب الممثلة للترويكا خاصة في حزبي المؤتمر و التكتل بقرار التحالف مع حزب النهضة، والتي عرفت انسحاب نواب داخلهما مثل، انسحاب عبد الرؤوف العيادي الذي أسس حزب حركة وفاء وتأسيس محمد عبو حزب التيار الديمقراطي (كان كلاهما من نواب حزب المؤتمر من أجل الجمهورية).¹
- إن تجربة الترويكا كانت أول تجربة ديمقراطية أفرزتها إنتخابات المجلس التأسيسي التي جمعت بين إسلاميين و علمانيين وهي الأولى في الوطن العربي.

المطلب الثالث: الحوار الوطني

بعد النجاحات التي عرفتتها تونس في المرحلة الانتقالية الأولى وانجاز انتخابات المجلس التأسيسي 2011، وتشكيل حكومة الترويكا بقيادة حزب النهضة، إلا أن الأزمة السياسية التي عصفت بتونس بعد اغتيال المعارض شكري بلعيد، أدت إلى تقديم حمادي الجبالي (رئيس الحكومة) إستقالته، في 6 فيفري 2013، وما زاد من حدة الأزمة هي حادثة الإغتيال الثانية، التي راح ضحيتها محمد البراهيمي النائب في المجلس التأسيسي و عضو حزب التيار الشعبي في 25 جويلية 2013، حيث تعالت الأصوات المنادية بإسقاط الحكومة وحل المجلس التأسيسي الذي كان بصدد التصديق على النسخة النهائية للدستور، والتي

¹ أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص. 3.

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

تبعها تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني يوم 26 جويلية 2013 المتكونة من عدة أحزاب سياسية معارضة وفي مقدمتها حزب نداء تونس*، والجبهة الشعبية، وعدد من الأحزاب الاشتراكية و الليبرالية، والتحق بها فيما بعد الإتحاد من أجل تونس وحركة تمرد السياسة و ستة عشر منظمة مدنية و حقوقية ، ودعت هذه الجبهة إلى تنظيم التظاهرات و الإعتصامات السلمية في مقر السلطة المحلية و الجهوية بغرض حل المجلس التأسيسي وجميع السلطات المنبثقة عنه (الحكومة و مؤسسة الرئاسة)¹.

ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى تفجير الأزمة:

- 1- هو إمتناع ورفض حزب النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية الجلوس إلى طاولة الحوار الجماعي مع حزب نداء تونس، بإعتبار أن هذا الأخير هو إمتداد لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي.²
- 2- تجاوز المد الزمني للمرحلة الإنتقالية: حيث عند إنتخابات المجلس التأسيسي، تم التوقيع على وثيقة إعلان المسار الإنتقالي بتاريخ 15 ديسمبر 2011، على تحديد المرحلة الإنتقالية بعام واحد فقط، وغير قابلة للتجديد، وإتفقت على هذه الوثيقة إثنا عشر حزبا (الأحزاب المكونة لهيئة تحقيق أهداف الثورة)³، إلا أن بنود هذه الوثيقة لم تطبق بسبب طول

*حزب نداء تونس : هو حزب سياسي تونسي ذو إيديولوجية علمانية ووسطية ليبرالية تؤمن بفصل الدين عن السلطة لبناء مجتمع مدني متطور يسوده العلم و الثقافة، أعلن عن تأسيسه الباجي قايد السبسي في 16 جوان 2012 في اجتماع شعبي بقصر المؤتمرات بالعاصمة تونس وتم منحها الترخيص من قبل وزارة الداخلية التونسية في 07 جويلية 2012، ويضم تيارات سياسية مختلفة إذ تضم التيار اليساري وعدد عام من الدستوريين (نسبة للحزب الاشتراكي الدستوري)، بالإضافة إلى تجمعيين ومسؤولين انتموا سابقا إلى نظام زين العابدين بن علي، كما يضم أيضا مجموعة من ناشطي المجتمع المدني ووجه ينتمون إلى الحركة النسوية التونسية، ويقدم الحزب نفسه على أنه يحمل الفكرة البورقيلية، أي أنه يدافع عن أفكار أول رئيس للجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة، ويتبنى أفكاره خاصة المتعلقة بمدنية الدولة والدولة الحديثة وتحرير المرأة. مرجع نفسه، ص ص. 5، 6¹.

² وكالة أنباء تونس، "مع اقتراب موعد 23 أكتوبر.... أسئلة عن الشرعية، والنهضة ترفض الجلوس على طاولة الحوار مع نداء تونس"، في:

<http://www.tap.info.tn>، تم الإطلاع (2017/07/03).

³ وكالة أنباء تونس، "فحوى وثيقة إعلان المسار الإنتقالي"، في:

<http://www.turess.com/tap/109067>، تم الإطلاع (2017/07/03).

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

فترة المرحلة الإنتقالية لصياغة دستور جديد لتونس، حيث إعتبر كل من حزب نداء تونس و الحزب الجمهوري و حزب العمال أن طول هذه المدة هو محاولة من الترويكات للبقاء في الحكم و الهيمنة على مفاصل الدولة، حيث كان من المفترض إنهاء المرحلة الإنتقالية بصياغة دستور جديد بتاريخ 23 أكتوبر 2012، وبالمقابل رفض إئتلاف الترويكات هذا التوجه، حيث رأوا أن المجلس التأسيسي لم ينجز كامل مهماته الأساسية و الدستورية الموكلة إليه¹.

3- أدى الخلاف بين العلمانيين و الإسلاميين حول مسألة هوية الدولة بشأن صياغة الدستور، فالإسلاميين يريدون إعتقاد الشريعة الإسلامية كأساس لصياغة الدستور، في حين ذهبت المعارضة إلى إعتقاد صيغة دستور 1959، وهو علمانية الدولة، كما إختلفوا أيضا في شأن نظام الحكم فالإسلاميون يريدونه برلمانيا و حزب نداء تونس و الجمهوري يريدونه رئاسيا، في حين فضل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الخلط بين النظام البرلماني و الرئاسي².

4- تدهور الوضع الإقتصادي و الإجتماعي: حيث شهد الإقتصاد التونسي عدة مشاكل بسبب تراجع احتياطي البلاد من العملة الأجنبية وارتفاع قيمة الدين الخارجي (2,5 مليار يورو سنة 2013)، وتقادم عجز الميزان التجاري 8,8 ما أثر سلبا في الوضع الاجتماعي، وأدى ذلك إلى اتساع دائرة الفقر لتشمل 24,7 من مجموع السكان، كما أن الجهات المهشمة لم يتجاوز عدد المشاريع المنجزة فيها سنة 2013 نسبة 11%، مازاد الأعمال الاحتجاجية تصاعدا واتساع المظاهرات، ولقد وظفت المعارضة هذه المظاهرات لتساهم في توسيع دائرة شعبيتها، وكل ذلك ضاعف حدة التوتر الاجتماعي و السياسي واثّر سلبا في الإقتصاد³.

5- لعب الإعلام التونسي دورا تحريزيا لدى الأفراد من خلال زرع مشاعر الحقد و الكراهية بين أطراف الشعب التونسي، وعدم وجود قانون منظم للقطاع الإعلامي، الذي زاد

¹ أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص. 9.

² المرجع نفسه، ص. 11، 12.

³ International monetary fund.state.ent by the INF Mission at the end of a visit to tunizia

http://www.info.org/external/up/sec/pr/2013/pr_13482.htm

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

من رقعة الكتابات التشهيرية التي تعتمد الإقصاء و التخوين، ففي تقرير للمجموعة الإعلامية لرصد الإعلام وجمعيتان تونسيّتان، أن الصحف الناطقة باللغة العربية نشرت نحو 90 من خطابات الكراهية¹.

وفي ظل إشتداد التعارض و التجاذب السياسي بين الإسلاميين و العلمانيين، تمكن الرباعي الراعي للحوار من جمع الفرقاء السياسيين، حول طاولة تفاوض واحدة لإنهاء الخلاف فيما بينهم، الذي جمع بين 21 حزبا من منتمين إلى الترويكا الحاكمة و المعارضة، ومن مجموع اللقاءات بين راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة والباقي قايد السبسي رئيس حركة نداء تونس في لقاء باريس الشهير في 15 أوت 2013 في فندق le bristol، وكان الهدف من هذا اللقاء، هو تقريب وجهات النظر بين الحزبين وإخراج تونس من أزمتها، وفي هذا الصدد صرح الغنوشي في 8 فيفري 2015 أن لقاء باريس حقق الإستقرار في البلاد وأنقذ تونس من حرب أهلية، وأن هذين الحزبين إختارا التوافق وبناء الدولة الديمقراطية².

وكان من أهم الإقتراحات التي ضمتها خريطة الطريق هي:³

- 1- إستكمال أعمال المجلس التأسيسي.
- 2- إختيار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- 3- إصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعان.
- 4- تحديد المواعيد الانتخابية في مدة لا تتجاوز أسبوعان.
- 5- التصديق على الدستور خلال مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع بالإستعانة بلجنة خبراء.
- 6- تشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة.
- 7- بقاء المنظمات الأربعة الراعية للحوار إطار للتفاوض لحل كل الخلافات المستقبلية.

¹ جهاد حرب، " تقرير حول رصد خطابات الحقد و الكراهية في وسائل الإعلام التونسية، المجموعة العربية لرصد الاعلام" في:

<http://www.pulpit.alwatanvoice.com/content/print/373445.htm> ، تاريخ الإطلاع (2017/07/18).

² الإنتقال الديمقراطي في تونس، ويكيبيديا، موقع سابق.

³ أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص. 20.

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

في 14 ديسمبر 2013، أعلنت المركزية النقابية بزعامة حسين العباسي عن إتفاق الرباعي الراعي لحوار وعدد من الأحزاب السياسية، على تنازل حركة النهضة وإستقالة علي العريض من الحكومة وتسليمها إلى التكنوقراط بقيادة مهدي جمعة بتاريخ 28 جانفي 2014 والتي خلفت حكومة علي العريض، يكون مهمتها الإعداد وتنظيم الإنتخابات التشريعية و الرئاسية، إلا أنه وبالرغم من تعرض الترويكات للإنتقادات، إلا أن حركة النهضة كان بإستطاعتها الإستمرار في قيادة الحكومة إلى حين إجراء الإنتخابات، إلا أنها فضلت التخلي عن السلطة، فغيرت بذلك صورتها في الداخل و الخارج، على كونها حزب يؤمن بالتداول السلمي على السلطة، بخلاف حركة الإخوان المسلمين في مصر، وهذا يدل على قدرة حزب النهضة في قراءتها للمتغيرات المحلية و الدولية¹.

وفي هذا الصدد ألقى راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة كلمة في المنتدى الإقتصادي العالمي في دافوس حيث قال "كان لدينا خياران، إما أن نبقى في السلطة ونخسر الديمقراطية، أو أن نكسب الديمقراطية ونتخلى عن السلطة"².

مما سبق، نصل إلى أن التوافق السياسي في تونس بعد 2011، عرف ثلاث محطات رئيسية، ألا و هي الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي و الإنتقال الديمقراطي، التي ضمت أحزاب وجمعيات وشخصيات من إيديولوجيات مختلفة، ثم المحطة الثانية، وهي الترويكات التي جمعت بين ثلاثة أحزاب سياسية (حركة النهضة، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، حزب التكتل من أجل العمل والحريات) وتعد محطة إستثنائية، فهي أول تجربة ديمقراطية التي أفرزتها إنتخابات المجلس التأسيسي ، ليأتي دور الحوار الرباعي الراعي للحوار في جمع الفرقاء السياسيين على طاولة واحدة.

¹ التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين ماضي الحاضر وأحلام التغيير: أربع سنوات من الربيع العربي (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ص. 25.

² فريد زكريا، لماذا نجح الربيع العربي في تونس ونعثر بباقي الدول بتاريخ 9 فيفري 2014، في:

<http://www.arabic.cnn.com/middleeast/2014/02/09/tunis-farid-zakaria-op> ، تاريخ الإطلاع (2017/07/20).

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

يمكن القول أن فترة حكم الترويكات ورغم قصر فترة توليها السلطة من 2011 إلى 2014، وما تخلل هذه المرحلة من أزمات و تحديات، إلا أنها إستطاعت تجاوزها من خلال تقبلها الآخر، والمشاركة، و التوافق السياسي، و ترسيخها لمبدأ التعددية، من خلال إئتلافه مع أحزاب أخرى ذو إيديولوجية مختلفة في إدارة حكم تونس، وقد رافق المسار الإنتقالي بعد الثورة العديد من التنازلات بدءا من تخلي رئيس الحكومة الترويكات، وصولا لحكومة التكنوقراط لتنتهي في نهاية المطاف إلى إنجاز دستور تونس والإنتخابات التشريعية و الرئاسية.

المطلب الرابع: دستور تونس 2014

دستور الجمهورية التونسية، هو دستور صادق عليه المجلس الوطني التأسيسي التونسي في 26 جانفي 2014، وتم ختمه في 27 جانفي 2014 في جلسة من قبل رئيس الجمهورية المؤقت المنصف المرزوقي، ورئيس الحكومة علي العريض، ورئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر، بحضور عشرات الشخصيات التونسية، بالإضافة إلى السفراء و الضيوف الأجانب في تونس، وتمت المصادقة عليه بموافقة 200 نائب واعتراض 12 وتحفظ 4 من جملة 217 لشغور منصب محمد البراهيمي وشمل الدستور توطئة و 146 فصلا¹.

بمعنى أن تونس تعد أول بلد عربي يضع دستورا بعد ثورة 2011، حيث تجاوزت، فالبرغم من طول فترة صياغة الدستور (من 26 أكتوبر 2011 إلى غاية 26 جانفي 2014)، وإغتيال كل محمد البراهيمي وشكري بلعيد، إلا أن هذا التأخر تم تتويجه بدستور نال إجماع المشرعين الدستوريين.

وقد أبدت العديد من الأحزاب السياسية التونسية سعادتها بصياغة هذا الدستور، حيث هنا رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي النواب في المجلس التأسيسي والشعب التونسي،

¹ مضامين دستور تونس 2014، 2014/02/09، في:

www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2014/2/9/ تاريخ الإطلاع (2017/08/10).

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

والذي إعتبر أنه يكرس مبادئ حقوق الإنسان، وينص على مراقبة قوانين أعمال الحكومة، وأضاف أن هذا الدستور هو دستور تاريخي توافقي سيشهد له العالم، وأن تجربة تونس في الديمقراطية هي تجربة منفردة في العالم العربي، في حين قال الطيب البكوش الأمين العام لحزب نداء تونس، أن دستور 2014 هو دستور توافقي حول كل الأطراف السياسية في تونس وأن العالم سيشهد له، أما المتحدث بإسم حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات محمد باشور، أن هذا الدستور يجمع كل الأطراف التونسيين مؤكدا على التوافق الكبير على هذا الدستور الذي سيكون فخر لكل التونسيين¹.

تمحورت الخلافات والنقاشات حول الدستور التونسي، على جملة من المسائل، أهمها علاقة الدين بالدولة، مكانة المرأة وحقوقها، ومسألة نظام الحكم.

• مسألة مدنية الدولة وهويتها:

ففيما يخص مدنية الدولة وهويتها، أكد رئيس حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي بعد الثورة وقبيل إنتخابات المجلس التأسيسي، أنه ليس في برنامج الحركة الدعوة إلى تطبيق الشريعة، وأن الأولوية لإقامة نظام ديمقراطي يكفل الحريات للجميع، وبأن الدولة التونسية لم تنفصل عن الإسلام، حيث أن القانون الأساسي ومجلة الأحوال الشخصية مستمدة من الشريعة الإسلامية، وأن حركة النهضة لن تقدم نفسها ناطقة باسم الإسلام، لأنها ليست مستخلفة من الله².

وقد أثارت مسألة الشريعة الإسلامية قلق العلمانيين التونسيين، الذين إعتبروا حركة النهضة تمضي بخطاب مزدوج، وتسعى إلى فرض الشريعة كمصدر للتشريع، وفي الجانب

¹ من مرسوم للأحزاب إلى قانون منظم: تفاوت في المواقف وتمسك بالروح التحريرية لإنشاء الأحزاب، 2016/11/04، في:

<http://www.babnet.net/mobile/cadredetail-amp.php?id=133392>، تاريخ الإطلاع (2017/07/6).

² راشد الغنوشي، في حوار مع نجم الدين العكاري، المجلة، 3 أكتوبر 2011، في:

<http://arb.majalla.com/2011/10/article55227372> تاريخ الإطلاع (2017/06/20).

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

الأخر، قامت بطمأنة العلمانيين بعدم سعيها إلى تطبيق الشريعة، وعدم إدراج هذه الكلمة في الدستور، هو الحفاظ على الوحدة الوطنية التونسية وكى لا تكون سببا في الإنقسام¹.

وقد لجأت حركة النهضة التونسية إلى النأي بنفسها من الدخول في صراعات و خلافات حول ذلك، وقررت عدم إعتبار الشريعة الإسلامية مصدرا وحيدا للتشريع و الحكم، وبررت ذلك بأنه إستهلاك للوقت في الجدل حول هذا الموضوع، ويضر بمصلحة تونس في حل أزمتها الإقتصادية و الإجتماعية².

وهذا ما جاء في الفصل الأول من دستور تونس 2014، الذي ينص على أن "تونس دولة مدنية، تقوم علو المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون".

• مسألة المرأة وحقوقها:

أما الموقف من مكانة المرأة وحقوقها، فقد أكدت حركة النهضة على تفعيل دور المرأة وصون مكتسباتها وتطوريتها، و ضمان تكافؤ الفرص بين المرأة و الرجل، وتحملها المسؤوليات السياسية، وضمان حقها في العمل، وتعزيز مشاركتها في الحياة الإقتصادية ومناهضة كل أشكال العنف و الإضطهاد ضدها، وهذا يبرز في الفصل 46 من الدستور³.

وكذا إلزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة، في إشارة للحفاظ على مجلة الأحوال الشخصية الموروثة عن الحبيب بورقيبة، والتي يعارضها بعض التيارات، وأثيرت

¹ مونيكا ماركس، أي أسلوب اعتمدته الثورة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات، (الدوحة: مركز بروكنجز، 2014) ص ص. 18، 19.

² ريكاردو لاريمونت وآخرون، ما بعد الثورة: تحديات وأفاق الانتقال الديمقراطي، في يوسف الصواني، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح و الثورة، تر: لطفي زكراوي، (بيروت: منتدى المعارف، 2013) ص. 223.

³ برنامج حركة النهضة من أجل تونس الحرية والعدالة و التنمية، ديسمبر 2011، ص 45 في: <http://www.slideshare.net/mustapha556/nahdha-bengairdaine> ، تاريخ الإطلاع (2017/07/20).

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

قضية المرأة من خلال مصطلحي المساواة و التكامل في سياق القضايا المجتمعية المعروفة في تونس¹

• مسألة شكل الحكم:

أما موقف الحركة من شكل النظام السياسي، فهي دعمت النموذج البرلماني لاستئصال الحكم الفردي ولضمان الحريات العامة و الخاصة، وبما يتيح هذا النموذج من توزيع السلطات، والتداول على السلطة عبر الانتخابات التعددية، ومصدر قوة واستقلال المجتمع المدني².

في حين رأى معارضوها، بأنها تسعى إلى اكتساب السلطة من خلال ما حققته في الانتخابات التشريعية، وكونها تمتلك أعلى عدد من المقاعد في المجلس التأسيسي، إلا أن حركة النهضة تنازلت عن موقفها لتدعم النظام المختلط الذي يجمع بين النظامين، وقد قبلت بذلك تحت ضغط الاغتيالات السياسية مما اضعف موقفها أثناء التفاوض، رغم أن تمسكها بالنظام البرلماني هو سعي منها للحصول على الحماية السياسية، في ضوء ما تعرض أنصارها من إقصاء من قبل الأنظمة السياسية السابقة³.

من خلال الفصل الأول من الدستور فنصت على أن يكون نظام الحكم جمهوري، " تونس دولة حرة مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، العربية لغتها، والجمهورية نظامها".

¹ بشير الجويني، الإنتقال الديمقراطي في تونس: دستور الجمهورية الثانية وتحديات الصياغة (حزب حركة النهضة أنموذجاً)، نشر مركز الدراسات السياسية والإقتصادية و الإجتماعية، إسطنبول، تركيا، ع1 ربيع 2014، ص ص. 17، 18

برنامج حركة النهضة من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية، ص4، موقع سابق².

مونیکا ماركس، مرجع سابق، ص ص. 23، 24³.

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

المبحث الثالث:

نتائج وتقييم التوافق السياسي في تونس

أبرز التوافق السياسي الذي انتهجته تونس، الوصول إلى مجموعة من النتائج، فبعد صياغة دستور تونس 2014، تم تنظيم الانتخابات التشريعية و الرئاسية، وكذا تشكيل الحكومة.

المطلب الأول: نتائج التوافق السياسي

أولاً: الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014

في ظل التحضير للانتخابات التشريعية حدد القانون الانتخابي عدد مقاعد البرلمان التونسي بـ 217 مقعد وخصص 199 مقعد في داخل تونس و 18 في الخارج، وتنافست 1327 قائمة في الانتخابات (1230 في داخل تونس و 97 في الخارج)، ووصل عدد المترشحين إلى حوالي 13 ألف مترشح.

جدول رقم 10 :

نتائج الانتخابات التشريعية التونسية 2014

الأحزاب	الأصوات	المقاعد	
حزب نداء تونس	1279941	37,56%	86
حركة النهضة	947014	27,29%	69
الإتحاد الوطني الحر	137110	4,02%	16
الجهة الشعبية	124654	3,66%	15
أفاق تونس	102916	3,02%	8
المؤتمر من أجل الجمهورية	72942	2,14%	4
حزب التيار الديمقراطي	65762	1,93%	3
حركة الشعب	45799	1,34%	3
حزب المبادرة	45086	1,32%	3
تيار المحبة	40924	1,2%	2

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

الحزب الجمهوري	49965	%1,47	1	%0,4
التحالف الديمقراطي	43371	%1,27	1	%0,4
الجبهة الوطنية للإنقاذ	5977	%0,18	1	%0,4
حركة الديمقراطية الاشتراكيين	5762	%0,17	1	%0,4
القائمة المستقلة "رد الاعتبار"	5236	%0,15	1	%0,4
القائمة المستقلة "مجد الجريد"	5111	%0,14	1	%0,4
حزب صوت الفلاحين	3515	%0,1	1	%0,4
القائمة المستقلة "نداء التونسيين بالخارج"	1814	%0,05	1	%0,4
بقية الأحزاب و القوائم	425271	%11,88	0	0
العدد الإجمالي للاوراق الصحيحة	3408170	100	217	100
الأوراق الملغاة	106010	2,96		
الأوراق البيضاء	65069	1,81		
الناخبون	3579256	68,36		
الإمتناع عن التصويت	1656988	31,64		
المسجلون	5236244			

المصدر: الهيئة العليا للانتخابات isie.tn

قراءة في نتائج الانتخابات: أفرزت هذه الانتخابات عدة معطيات جديدة، حيث كانت النتائج مختلفة كليا عن نتائج إنتخابات المجلس التأسيسي لعام 2011، حيث تراجع حزب النهضة إلى المرتبة الثانية بحصوله على 69 مقعدا، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل و الحريات، وبروز حزب نداء تونس، الذي تحصل على المرتبة الأولى بـ 86 مقعدا، والسبب يرجع إلى إخفاق حركة النهضة في تسيير المرحلة الإنتقالية، ونقص الثقة لدى الجماهير في هذه الأحزاب.

أما الإنتخابات الرئاسية فقد أجريت في 23 أكتوبر 2014، وهي الأولى منذ الإطاحة بالرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، وترشح لهذه الإنتخابات 27 مرشحا والفائز في هذه الإنتخابات، هو الذي يجب أن يحصل على أغلبية تفوق 50 من الأصوات.

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

جدول رقم 10:

نتائج الانتخابات الرئاسية في الدورة الأولى

المرشحين	الاصوات	النسبة
الباجي قايد السبسي (حزب نداء تونس)	1289384	%39,46
المنصف المرزوقي (مستقل)	1092418	%33,43
حمة الهمامي (الجبهة الشعبية)	255529	%7,82
محمد الهاشمي الحامدي (تيار المحبة)	187923	%5,75
سليم الرياحي (الاتحاد الوطني الحر)	181407	%5,55
كمال مرجان (حزب المبادرة الوطنية الدستورية التونسية)	41614	%1,27
احمد نجيب الشابي (الحزب الجمهوري)	34025	%1,04
احمد الصافي السعيد (مستقل)	26073	%0,80
المنذر الزنايدي (مستقل)	24160	%0,74
مصطفى بن جعفر (التكتل الديمقراطي من اجل العمل و الحريات)	21989	%0,67
كلثوم كنو (مستقلة)	18287	%0,56
محمد الفريخة (مستقل)	17506	%0,54
عبد الرزاق الكيلاني (مستقل)	10077	%0,31
مصطفى كمال النابلي (مستقل)	6723	%0,21
عبد القادر اللبائي (مستقل)	6486	%0,20
العربي نصره (صوت شعب تونس)	6426	%0,20
حمودة بن سلامة (مستقل)	5737	%0,18
محمد بن مبروك الحامدي (التحالف الديمقراطي)	5593	%0,17
محرز بوصيان (حزب الشباب الحر)	5377	%0,16
سالم الشايبلي (حزب المؤتمر الشعبي)	5245	%0,16
سمير العبدلي (مستقل)	5054	%0,15
علي الشورابي (مستقل)	4699	%0,14
مختار الماجري (مستقل)	4286	%0,13
عبد الرؤوف العيادي (حركة وفاء)	3551	%0,11
ياسين الشنوفي (مستقل)	3118	%0,10
عبد الرحيم الزواري (الحركة الدستورية)	1701	%0,08
نور الدين حشاد (مستقل)	2181	%0,07
مجموع أصوات المترشحين	3267569	%100
إجمالي الأصوات	3339666	

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

الإقبال	62,91	
عدد من يحق لهم الانتخاب	5308354	
الأوراق الملغاة	50088	1,50%
الأوراق البيضاء	22009	0,66%
الامتناع عن التصويت	1968683	37,09%

المصدر: الموقع الرسمي لهيئة الانتخابات

قراءة في نتائج الإنتخابات: أفرزت هذه الإنتخابات فوز الباجي القايد السبسي بالمرتبة الأولى بـ 39,46% عن حزب نداء تونس الفائز في الإنتخابات التشريعية، ومنصف المرزوقي على نسبة 33,43%، وحمة الهمامي عن حزب الجبهة الشعبية على نسبة 7,82%، وبما أن النتائج الأولى لهذه الانتخابات لم تفسر على أي فائز بالأغلبية المطلقة، تم إجراء دورة ثانية، تضم الحزبين المتحصلين على أكبر نسبة.

جدول رقم 11:

نتائج الانتخابات الرئاسية (الدورة الثانية)

المرشحين	الأصوات	النسبة
الباجي قايد السبسي	1731529	55,68%
المنصف المرزوقي	1378513	44,32%
مجموع أصوات المترشحين	3110042	100%
إجمالي الأصوات	3189382	
عدد من يحق لهم التصويت	5308354	

المصدر: الموقع الرسمي لهيئة الانتخابات

قراءة في نتائج الانتخابات: في الدورة الثانية من الإنتخابات الرئاسية في تونس، أسفرت عن فوز الباجي قايد السبسي بحصوله على نسبة 55,68%، في حين حصل المنصف المرزوقي على نسبة 44,32%، ما يعني فوز السبسي بمنصب الرئاسة.

ثانياً: تشكيل الحكومة

بعد الانتخابات الرئاسية كلف رئيس الجمهورية في 05 جانفي 2015 من الحبيب الصيد* تشكيل الحكومة الأولى للجمهورية الثانية والسابعة منذ الثورة مع الأخذ بعين الاعتبار برنامج الحزب الفائز بأكبر نسبة في مجلس النواب (نداء تونس)، وقد قدم الحبيب الصيد أول مقترح لتشكيلته الحكومية أمام وسائل الإعلام بتاريخ 23 جانفي 2015 والتي ضمت 40 عضواً من بينهم ثلاث نساء (23 وزيرا و 3 وزراء معتمدين و 14 كاتب دولة)، إلا أن هذه التشكيلة الأولى عرفت نوع من الاهتزاز بسبب ضمها لممثلين عن نداء تونس (89 مقعداً) و الاتحاد الوطني الحر (16 مقعداً) وعدد من التكنوقراط واستبعاد حزب النهضة والجهة الشعبية وأفاق تونس من التشكيل الحكومي، لذا قررت أهم الأحزاب الممثلة في مجلس نواب الشعب (حزب النهضة، الحركة الشعبية، أفاق تونس والمؤتمر من أجل الجمهورية) عدم منحها الثقة لأنها لا تمثل طموحات التونسيين في حكومة وحدة وطنية.¹

وبعد مشاورات مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني قام الحبيب الصيد لإجراء تعديلات على تركيبة حكومته التي عرضها على مجلس النواب في 04 فيفري 2015 ليتم التصديق عليها في 05 فيفري 2015، بعد تصويت 166 نائباً، واعتراض 30 مع احتفاظ ثمانية نواب بأصواتهم من مجموع 204 نائب حاضراً، ليضم التشكيل الحكومي حزب نداء تونس (وسط ليبرالي) والنهضة (إسلامية) والاتحاد الوطني الحر (ليبرالي) وأفاق تونس (ليبرالي)، ويتكون من 42 عضواً من بينهم 8 نساء (25 وزيرا و 3 وزراء معتمدين و 14 كاتب دولة).²

ويرجع سبب قبول حزب نداء تونس العلماني الائتلاف مع حركة النهضة الإسلامي، إلى خيار استراتيجي، يسعى من خلاله حزب نداء تونس إلى تحقيق عدة مطالب، من بينها

¹ هيثم سليمان، مرجع سابق، ص. 6.

² أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص. 1.

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

نيل الثقة في البرلمان وذلك من خلال احتواء الإسلاميون المعتدلون و تحويلهم من معارضة إلى قاعدة شعبية تدعم خياراته السياسية و الاقتصادية.¹

ركز الحبيب الصيد في برنامجه على عدد من الملفات التي إعتبرها من أولويات حكومته، في مقدمتها الملف الأمني و الاقتصادي و الاجتماعي، فيما يخص الملف الأمني فأكد على ضرورة تحقيق الأمن و الاستقرار من خلال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، حيث دعا إلى التسريع في التصديق على قانون مكافحة الإرهاب و وضع منظومة قانونية تشريعية تضمن الأمنيين و العسكريين حقوقهم و حمايتهم أثناء قيامهم بواجبهم، أما الملف الاقتصادي فوعد بالحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن و مكافحة الاحتكار و المضاربة و مقاومة التهريب و العمل على تنظيم السوق و التحكم في الأسعار، أما الملف الاجتماعي فوعد بإدماج الفئات الغير المهيكلة في المنظومة القانونية و إيجاد الحلول للذين يمارسون التجارة بطريقة غير منظمة.²

ولقد جدد البرلمان ثقته في حكومة الحبيب الصيد بعد التحويل الوزاري الذي أجراه على حكومته في جانفي 2016، وتم التخلي على كتاب الدولة و ضمت 32 عضو (27 وزير و 5 وزراء معتمدين)، خاصة أنها عرفت قبول واسع داخل المجتمعين السياسي و المدني لأنها ضمت خليط بين سياسيين و مستقلين و تكنوقراط، إلا أنه وبعد مرور أقل من خمسة أشهر بدأ الحديث حول ضرورة استبدال الصيد بشخصية حزبية تنتمي إلى نداء تونس.³

في 09 نوفمبر 2015 فقد حزب نداء تونس الأغلبية البرلمانية بعد أن قرر 31 عضوا من حزب نداء تونس الاستقالة من الكتلة البرلمانية للحزب و تكوين كتلة انتخابية

نفس المرجع، ص. 10.¹

أنور الجمعاوي، الحكومة الائتلافية في تونس، مرجع سابق، ص. 5، 6.²

³ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تونس.. تداعيات إقالة حكومة الحبيب الصيد وفرص نجاح خلفيتها"، 14 أوت 2016، في:

<https://alaraby.co.uk/opinion/2016/8/14/> تاريخ الإطلاع (2017/08/21).

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

جديدة على خلفية الصراع الداخلي للنداء وتصادد الصراع بين شق دستوري نسبة إلى الحزب الاشتراكي الدستوري الذي أسسه بورقيبة ، والذي يقوده نجل السبسي(حافظ السبسي)، وبين شق يساري نقابي يقوده الأمين العام للحزب محسن مرزوق الذي يرفض التقارب من النهضة لأنها تمثل خطرا على التجربة الديمقراطية باعتبارها حركة دينية لا حزبا سياسيا وهم يرفضون أي شكل من أشكال التحالف معها¹.

في 3 جويلية 2016، جمع الرئيس السبسي في قصر قرطاج تسعة أحزاب سياسية (حركة النهضة، نداء تونس، مشروع تونس، الاتحاد الوطني الحر، أفاق تونس، حركة الشعب، المبادرة الوطنية الدستورية، الحزب الجمهوري، المسار الديمقراطي الاجتماعي) وثلاث منظمات وطنية (الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري، و الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية) للحوار حول تغيير الحكومة ووضع مبادئها التي على الحكومة المقبلة الالتزام بها، عرفت بوثيقة قرطاج، وقعها المشاركون في الحوار في 13 جويلية 2016، الذين وافقوا على ضرورة قيام حكومة جديدة تسعى لتطبيق ما جاء في الوثيقة، حيث بدأت الحكومة الجديدة أعمالها بعد سحب مجلس نواب الشعب الثقة من الحبيب الصيد في 30 جويلية، الذي اتهمته الحكومة بأنها لم يطبق برنامج حزب نداء تونس الفائز في انتخابات 2014²، فالبرغم من نجاح تونس في عملية انتقالها السياسي بعد 2011 إلا أن اقتصادها يواجه أزمة بعد سلسلة الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها تونس والتي مست قطاع حساس ومهم في تونس (السياحة)*.

وفي 3 أوت 2016 أعلن الرئيس السبسي تكليف يوسف الشاهد لرئاسة الحكومة الذي أعلن عن تشكيل حكومته الجديدة في 20 أوت التي ضمت 26 وزيرا و 14 كاتب دولة من بينهم 8 نساء و 14 شابا وشابة التي حصلت على ثقة مجلس النواب ب 167 صوتا من إجمالي 194 نائبا، فيما إعترض 22 نائبا واحتفظ 5 بأصواتهم الحكومة الجديدة مشاركة

¹ "نداء تونس يفقد الأغلبية البرلمانية لصالح النهضة"، جريدة الثورة، العدد 18618، 10 نوفمبر 2015، ص.11.

² فؤاد غربالي، "تونس: حين ترتفع اليد اليمنى للدولة"، جريدة السفير العربي، 15 سبتمبر 2016، ع 13465، ص.1.

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

شخصيتين نقابيتين وهما محمد الطرابلسي وعبيد البريكي وعودة كتاب الدولة بعد أن كان الحبيب الصيد قد ألغاهما في التحويل الحكومي الذي قام به في 6 جانفي 2016.

وذكر حمادي النحالي الكاتب العام للإتحاد الجهوي للشغل "بولاية زغوان" أن الحكومة الجديدة، إنبثقت بناء على وثيقة قرطاج التوجيهية، وهي بالتالي ملزمة ببرنامج عمل، وبين أن نجاح الحكومة من عدمه مرتبط بمدى تطبيقها لما جاء في وثيقة قرطاج التي تحتوى على عناصر مهمة ونقاط أساسية، لا بد من الشروع في العمل عليها والتزام الحكومة بهذه النقاط يجعلها حكومة وفاق وطني وعدم إلزامها يجعلها كباقي الحكومات.¹

وتواجه حكومة يوسف الشاهد اليوم وبعد مرور أكثر من ستة سنوات على الثورة تحديات إقتصادية واجتماعية، التي ساهمت في إحتجاجات بعدد من المحافظات التونسية (تطاوين، توزر، سيدي بوزيد) ، حيث رصد المرصد الإجتماعي التونسي التابع للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية في شهر ماي 2017، 1533 تحركاً إحتجاجياً تتوزع بين 1462 إحتجاجاً جماعياً و 71 إحتجاجاً فردياً خاصة في مدن الجنوب، حيث يعاني الإقتصاد التونسي من مشاكل أبرزها الفساد و التهريب، حيث نبهت مجموعة الأزمات الدولية في تقرير لها بعنوان " الإنتقال المعطل: فساد ومناطقية في تونس" إلى أن بارونات الإقتصاد الموازي، و خصوصا التهريب على الحدود الليبية و الجزائرية فاقت المليارات من الدولارات منذ الإطاحة ببن علي، حيث تراجع ترتيب تونس في لائحة الفساد لمنظمة الشفافية الدولية من المرتبة 59 سنة 2010 الى المرتبة 75 عام 2016.²

* هجوم متحف باردو في 18 مارس 2015 الذي أسفر عن مقتل 22 شخصا أغلبهم من السياح الأجانب وجرح 45 آخرين، وهجوم سوسة في 26 جوان 2015 الذي أسفر عن مقتل 38 سائحا وجرح 39 آخرين أغلبهم من السياح، وذلك بعد إقدام مسلح على الهجوم على أحد شواطئ المنتجع السياحي مرسى القنطاوي، بالإضافة إلى تفجير تونس في 24 نوفمبر 2015 وهجوم بنقردان في 7-9 مارس 2016 .

¹ طارق السعيد، "نجاح الحكومة مرتبط ببرنامجها وسعيها إلى حل المشاكل الإجتماعية"، جريدة الشعب، ع 1398، 25 أوت 2016، ص.4.

² عائد عميرة، هل تشهد تونس تعديلا وزاريا أم تغييرا كاملا لحكومة يوسف الشاهد، 08 جويلية 2017، في:

<http://www.noonpost.org/content/18760> ، تاريخ الإطلاع (2017/08/31).

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

حيث أعلن يوسف الشاهد في 23 ماي 2017 عن عملية كبيرة لمكافحة الفساد التي أطلق عليها " الحرب على الفساد، بدأت بإيقاف مجموعة من رجال الأعمال من بينهم شفيق الجراية وياسين الشنوفي المرشح الرئاسي السابق و الإعلامي سمير الوافي، كما تم مصادرة أموال و أملاك السياسي ورجل الأعمال المعروف سليم الرياحي، حيث لاقت هذه العملية دعما كبيرا من قبل التونسيين، ومنظمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية، حيث أعلنت النهضة في بيان لها دعمها للحكومة في مقاومة الفساد مع مطالبتها بضرورة توفير الإمكانيات اللازمة، أما حزب المسار الاجتماعي فوصف هذه العملية بالخطوة الإيجابية نحو تجسيد إحدى الأولويات التي نصت عليها وثيقة قرطاج المتمثلة في مقاومة الفساد، في حين إعتبر حزب أفاق تونس أن مجموعة الاعتقالات التي شملت بعض رموز الفساد تمثل بوادر أولى لإنطلاق الحرب على الفساد.¹

المطلب الثاني: تقييم التوافق السياسي

تعتبر تونس مقارنة بالبلدان العربية، التي عاشت تغييرات مماثلة على مستوى الأنظمة، التجربة الوحيدة التي تمكنت من التحول من نظام تسلطي إلى وضع السمات الأولى لنظام ديمقراطي، فالإنتقال الديمقراطي في تونس، إنتقال ديمقراطي سريع لم يحدث من الأعلى بمبادرة السلطة، ولم يمر عبر تفاوض بين أطراف المجتمع السياسي، بل نتج من القاعدة، أي من جذور المجتمع التونسي في إنتفاضة، أطلق عليها إسم ثورة، وتعددت الأسماء من ثورة الياسمين، أو الثورة ضد الإستبداد، وغيرها من التسميات..

لقد تعرضت تونس في بدايات عملية إنتقالها الديمقراطي إلى عدة عقبات كادت تعصف بتجربة التوافق السياسي التي إنتهجتها، بعد سقوط نظام الرئيس بن علي، وقد تميز التوافق السياسي بما يلي:

¹ الرأي الجديد، هل بدأت الحرب على الفساد.. أم هو جزء من الصراع السياسي حول الحكم؟، 26 ماي 2017، في: <http://rayalhadid.com/index.php/reportage/118-2017-06-27-23-26-24/933> ، تاريخ الإطلاع (2017/08/31).

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

- بعد تأسيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وما ترتب عنها من تحضير للإنتخابات، ظهرت العديد من الأحزاب الراغبة في المشاركة في الإنتخابات، وقد تعددت هذه الأحزاب واختلفت إيديولوجياتها، وهذا ما سبب جدلا واسعا، خاصة حول تاريخ إجراء إنتخابات المجلس التأسيسي التي كانت مقررة في 24 جويلية 2011، وأمام هذا الصراع تم تأجيلها إلى غاية 23 أكتوبر 2011.
- فشل حكومة الترويكا، وعلى رأسها حركة النهضة في التصدي للهجمات الإرهابية، جعل المواطنين يشكون في قدرتها على تحقيق الإستقرار الأمني، والتطور الاقتصادي.
- أزمة الحوار الوطني وعدم قبول أحزاب الترويكا وبالأخص حزب النهضة للجلوس إلى طاولة الحوار مع حزب نداء تونس، بإعتباره إمتداد لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي.
- أزمة الإغتيالات التي طالت كل من المعارض شكري بلعيد و محمد الإبراهيمي، وإستقالة حمادي الجبالي من رئاسة حكومة الترويكا.
- طول فترة صياغة الدستور التونسي الجديد (من 2011 إلى 2014).
- الخلاف بين العلمانيين و الإسلاميين حول مسألة هوية الدولة بشأن صياغة الدستور و تدهور الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في تونس.
- و إستطاعت تونس أن تضع لنفسها ما يعرف بالإستثناء التونسي، وبفضل وعي الأطراف المتوافقة لخصوصية المرحلة الإنتقالية و الحاجة لقوانين و قواعد سياسية غير عادية، فلم يستسلموا لدواعي إختزال الثورة في الإنتخابات، بل رابطوا الثورة بقيم سياسية تستدعي التوافق و التشارك بين الإسلاميين والعلمانيين، و الإنفتاح على المعارضة، وهو ما توج بالتوافق العام و الشامل، الذي أنقذ البلد من التوتر السياسي الحاصل ومهد لإخراج الدستور في 2014، وأثبتت أن الحوار هو الآلية الوحيدة والناجعة لإنهاء الخلافات السياسية عبر الوصول إلى أرضية مشتركة، من خلال تغليب المصلحة العامة على الخاصة.
- كما نجد تناغم ثقافة التوافق السياسي مع تجانس النسيج الإجتماعي، فالدولة التونسية هي دولة أمة موحدة، وذلك خلافا للعديد من الدول الديمقراطية المتعددة الأجناس، التي تحتاج إلى مواطنة متعددة الأجناس، مثل أمريكا وكندا، أو إلى إتفاق اثني اجتماعي، فما يميز تونس عن الدول العربية التي برزت فيها الإنقسامات الدينية (مسلمون وغير مسلمون)، أو

إثنية (قبائل و أعراق) أو الطائفية (شيعية وسنة)، فالمجتمع التونسي لا يشكوا إختلافات عرقية ولا قبلية ولا دينية زلا طائفية، وهو ما سهل عملية التوافق السياسي وجنبها العوائق الموجودة في البلدان الأخرى المتعددة الأطياف العراق ولبنان، بالإضافة إلى ثقافة التسامح التي تحلى بها الفاعلون السياسيون وعدم إستجاباتهم لداعي الإنتقام و الكراهية .

- ولقد أفضت مجموعة الإنشقاقات داخل نداء تونس إلى تكوين أربعة أحزاب سياسية وهي حزب مشروع تونس بقيادة محسن مرزوق، حزب المستقبل للطاهر بن حسين، حزب بني وطني لسعيد العايدي ، وكان آخر هذه الأحزاب حزب تونس أولا للقيادي رضا بلحاج، الراضة للتوافق مع حزب النهضة، وإذا إستمر مسلسل الإنشقاقات داخل حزب نداء تونس، فذلك سينعكس سلبا على الحكومة التونسية، وبالتالي على الشعب التونسي، خاصة أن هذه الأخيرة عول عليها كثيرا في عودة الإستقرار السياسي و الإقتصادي للبلاد.

- إن إنخراط ومشاركة حزب النهضة ونداء تونس، في حكومة واحدة سيؤثر سلبا على التجربة الديمقراطية في تونس، لأنه يفرغها من مبدأ التداول السلمي على السلطة، الذي يعد أهم مبادئ الديمقراطية، ضف إلى ذلك إئتلاف حزب النهضة مع حزبين علمانيين(حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات) في تجربة الترويكا، سيظهرها على أنها حركة إنتهازية، مستعدة للإئتلاف مع أي كان، مقابل الوصول إلى السلطة، كما أن حزب النهضة يتميز بعدم المسؤولية، ونقص الخبرة في المجال السياسي، خاصة أنها كانت مهمشة لسنوات طويلة، سواء كان ذلك في فترة حكم الرئيس بورقيبة، أو فترة الرئيس زين العابدين بن علي.

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس 2011-2017

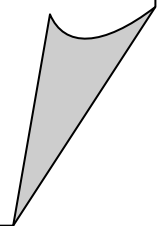
من خلال دراستنا لتجربة التوافق في تونس، توصلنا إلى عدة نقاط وإستنتاجات، نجملها فيما يلي:

- بداية الثورة ووصولها إلى المباني الحكومية ودعمها من طرف جميع الفئات المكونة للمجتمع من جمعيات وحقوقيين وغيرهم، عجلت بإسقاط نظام الرئيس زين العابدين بن علي، ودفعه إلى الهروب.
- إنتشار عدوى الثورة من تونس إلى باقي الدول العربية الأخرى.
- دور فئة الشباب و وسائل التواصل الإجتماعي في إنجاح الثورة التونسية.
- مرور تجربة التوافق السياسي بعدة محطات بدءا من تأسيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي و الإنتقال الديمقراطي، تليها فترة حكم الترويكا وبعدها الرباعي الراعي للحوار، الذي كان له النصيب الأكبر في جمع الفرقاء السياسي على طاولة واحدة.
- عرفت تونس بعض الأزمات على مستوى الأحزاب المتمثلة في الإنشقاقات التي طالت حزب نداء تونس.
- صياغة دستور توافقي ضم أحزاب من إيديولوجيات مختلفة علمانية و إسلامية توصلت في الأخير إلى صياغته .

الفصل الثاني:

بيئة الإنتقال الديمقراطي في تونس

2011-1987



الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

في هذا الفصل، سوف نتطرق إلى بيئة الإنتقال الديمقراطي في تونس في فترة حكم الرئيس زين العابدين بن علي، من خلال دراسة أهم التعديلات الدستورية التي قام بها في شتى المجالات، وواقع كل من المؤسسات الرسمية و غير الرسمية في فترة حكمه لتونس.

وقسمنا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة البنى الرسمية والإطار الإيديولوجي للنظام السياسي التونسي.

المبحث الثاني واقع المؤسسات غير الرسمية في تونس.

المبحث الأول:

طبيعة البنى الرسمية والإطار الإيديولوجي للنظام السياسي التونسي.

بعد وصول الرئيس زين العابدين بن علي* للرئاسة في تونس في 07 نوفمبر 1987، أجرى العديد من التعديلات على المؤسسات الدستورية والسياسية في مختلف المجالات.

المطلب الأول: وصول بن علي لسدة الحكم في تونس في 07 نوفمبر 1987

تولى زين العابدين بن علي رئاسة تونس في 07 نوفمبر 1978، عن طريق إنقلاب أبيض، ومنذ ذلك الوقت أصبح يعرف برجل النظام القوي الذي أطاح بالرئيس بورقيبة*، وقد إستند في إنقلابه على تقرير طبي، يثبت عجز الرئيس بورقيبة عن إدارة مهامه كرئيس للدولة، مستفيدا من الفصل 57 من دستور 1959، الذي ينص على أنه "عند شغور منصب رئاسة الجمهورية بسبب الوفاة أو الإستقالة أو العجز التام، يتولى الوزير الأول مهام رئاسة الدولة"¹.

ويعتبر إختيار زين العابدين رئيسا للجمهورية التونسية خيارا دوليا، حيث إعترف جهاز الإستخبارات الإيطالي سابقا "فولفيو مارتيني" Fulvio Martini ، بأن إيطاليا هي التي وظفت وصاغت عملية الإنقلاب الأبيض ضد الرئيس بورقيبة، لأنها رأت في هذا الأخير أنه

*زين العابدين بن علي: هو رئيس الجمهورية التونسية منذ 1987 إلى غاية 2011، وهو الرئيس الثاني لتونس منذ إستقلالها عن فرنسا بعد الحبيب بورقيبة، من بين المهام التي تولها وزير الدولة، وزير مفوض للشؤون الداخلية قبل أن يعين وزيرا للداخلية في 28/04/1987، ثم رئيسا للوزراء في عهد الحبيب بورقيبة، تولى بعدها الرئاسة مباشرة في نوفمبر 1987، ليعيد إنتخابه في كل الإنتخابات الرئاسية التي أجريت في تونس والتي كانت أخرها في 2009.

*الحبيب بورقيبة(1903-2000): هو أول رئيس للجمهورية التونسية، بعد إستقلال تونس في 20 مارس 1956، حيث تم إنتخابه رئيسا لتونس بعد المصاقة على الدستور التونسي في 01 جوان 1959.

عمر بوبكري، ظهور فكرة الدستور و تطورها في تونس، مجلة تباين، ع3، (تونس، 2013)، ص.83.¹

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

لم يعد قادرا على تولي زمام الأمور في تونس بسبب مرضه و كبر سنه، إضافة إلى عدم قدرته على مواجهة التيار الإسلامي في تونس، وفي شمال إفريقيا، وكذا توجه رئيس الوزراء الإيطالي "بettino Craxi" إلى الجزائر عام 1984 لمنع تدخل جزائري في تونس، بسبب التوتر الذي كان حاصلا بينهما، وبناءا على ذلك قامت الحكومة الإيطالية بالتنسيق مع المخابرات الأمريكية بوضع خطة الانقلاب، وأصدرت الحكومة الإيطالية شهادة طبية، وذكر فيها أن الرئيس بورقيبة لم يعد قادرا صحيا و عمليا على إدارة الحكم في تونس، ووفق ذلك أصبح زين العابدين رئيسا شرعيا بموجب الدستور¹.

وقد تلقى الرئيس زين العابدين بن علي تأييدا من مختلف القوى السياسية التونسية، من بينها حركة النهضة، التي قامت بتعبئة أنصارها لمساعدته، حيث قال راشد الغنوشي:

" لقد بدد تغيير السابع من نوفمبر كابوسا كبيرا و ثقيلًا عن تونس وفتح أفقا رحبة جيدة ومبشرة وواعدة بآمال و خيارات كثيرة، بينما كان الوضع قبل ذلك في حالة انسداد شديد و على حافة هاوية خطيرة، وإنني أدد قرار التغيير وهو الوثيقة الأساسية التي تحكم الوضع القائم اليوم وتوجه جملة السياسات الحالية، يتضمن عناصر أساسية كانت كل القوى السياسية في البلاد و الإتجاه الإسلامي من بينها قد ناضلت من أجلها"².

مع وصول الرئيس بن علي للسلطة في تونس، أعلن في خطابه الأول على إنقاذ تونس من الإنهيار السياسي والاقتصادي، من خلال وضع برنامج يسمح للدولة بالإنفتاح على المجتمع، فقام بإصدار العديد من القرارات الإصلاحية، تمثلت في:³

- 1- الإفراج عن الآلاف من المعتقلين السياسيين من الحركة الوطنية و الإسلامية.
- 2- تأسيس ديمقراطية وفاقية، من خلال إمضاء الميثاق الوطني مع المعارضة 1988.

¹ توفيق المديني، سقوط الدولة البولييسية في تونس (بيروت: الدار العربية للعلوم و الناشرون، 2011)، ص ص. 49، 50.

² علي علاني، الحركات الإسلامية في الوطن العربي: دراسة مقارنة بالحالة التونسية (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2008)، ص. 257.

³ توفيق المديني و آخرون، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص. 147.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

- 3- الإعلان عن تعديلات دستورية، تتضمن إلغاء النص الذي يجيز تولي منصب الرئاسة مدى الحياة، و إلغاء الخلافة الآلية في 25 جويلية 1988، وتحديد مدة حكم تونس بثلاث ولايات.
- 4- إصدار القانون المنظم للأحزاب السياسية في أفريل 1988، وإلغاء نظام الحزب الواحد.
- 5- إجراء إنتخابات ومشاركة حركة النهضة فيها، ودخول المعارضة لأول مرة إلى البرلمان.
- 6- السماح للمعارضة من الحصول على 20 من إجمالي المقاعد في مجلس النواب.

بالإضافة إلى هذه التعديلات، قام الرئيس بن علي بالإجراءات التالية:¹

- 1- إجراء مصالحة مع الإتحاد العام التونسي للشغل.
- 2- إصدار قانون جديد للصحافة، و السماح بإصدار الصحف الحزبية، منها صحيفة المستقبل، وصحيفة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.
- 3- الاعتراف بشرعية ثلاث أحزاب جديدة، هي التجمع الاشتراكي التقدمي، والحزب الإجتماعي من أجل التقدم، وحزب الإتحاد الديمقراطي الوحدوي.

إلى جانب هذه التعديلات:²

- 1- إلغاء محكمة أمن الدولة وخطة وكيل العام للجمهورية.
- 2- إحداث المجلس الدستوري ليتولى مراقبة دستورية القوانين.
- 3- التعديل الدستوري في ماي 2002، الذي يتعلق بنظام إختيار رئيس الجمهورية الذي يمكنه من الترشح لفترة رئاسية جديدة عام 2004 ثم الترشح لولاية خامسة عام 2009.
- 4- رفع سن الترشح من 70 سنة إلى 75 سنة.
- 5- تأسيس التجمع الدستوري الديمقراطي بدل الحزب الدستوري الاشتراكي.

توفيق المديني، سقوط الدولة التونسية في تونس، مرجع سابق، ص. 66.¹

² رنا العشوري سعدي، "التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر، آراء ومناقشات"، المستقبل العربي، تونس، ص. 162.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

يمكن القول أن الإجراءات التي قام بها الرئيس زين العابدين في بداية حكمه لتونس، مكنه من اكتساب شرعية أمام الرأي العام الداخلي، إلا أن السياسية التي إنتهجها سرعان ما برزت حقيقتها على أنها إمتداد لسياسة بورقيبة، حيث كرس الرئيس بن علي نظاما رئاسيا سلطويا من خلال:¹

- 1- تعديل المادة المتعلقة بتعديل عدد العهودات، الأمر الذي يجعل الرئيس بن علي يترشح لعدة مرات.
- 2- الدور الشكلي للمعارضة في البرلمان، نتيجة تحكم الحزب الدستوري في نتائج الانتخابات.
- 3- تحكم السلطة التنفيذية في جميع القرارات في تونس.

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي و الدستوري للنظام السياسي

أولا: المؤسسات الدستورية في تونس

إستند نظام الحكم في تونس طيلة ثلاث عقود إلى دستور 1959، حيث كان رئيس الحزب الدستوري هو الرئيس الجمهورية في ظل الحكم الحزب الواحد، حيث إحتكر رئيس الجمهورية جميع السلطات في يده، كون أنه هو من يعين أعضاء السلطة التشريعية عبر إنتخابات شكلية لا وجود فيها لمنافسين، وإزدادت أكثر مع وصول بن علي لسدة الحكم في تونس، الذي حافظ على جوهر النظام السابق، من خلال رئيس يحتكر السلطات و حزب يسيطر على أغلبية المقاعد في السلطة التشريعية².

لقد أخذ الدستور التونسي 1959 بالنظام الرئاسي، ولقد تم تأكيد ذلك من خلال التعديل الدستوري لعام 2002، الذي نص على إقامة نظام رئاسي قائم على تفعيل علاقة الحكومة بمجلس النواب من خلال الحوار البرلماني، وتعزيز رقابة مجلس النواب على

المرجع نفسه، ص ص. 23-25.¹

² الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، ثورات الخلاص من الاستبداد، (شرق الكتاب، 2013)، ص. 36.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

الحكومة، كما تم تخصيص جلسات للأسئلة الشفوية، و تطوير نظام التمثيل بإحداث مجلس المستشارين، حيث نص الفصل 18 من الدستور، على "أن الشعب يمارس سلطته التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين، أو عن طريق الإستفتاء" وبذلك يكرس الدستور التونسي لأول مرة ثنائية السلطة التشريعية¹.

أما من الناحية الواقعية، فنجد أن مبدأ التداول السلمي على السلطة في تونس غير موجود في الواقع السياسي التونسي، بسبب التعديلات التي كانت تظهر في كل مرة على أحكام المواد المنظمة للتداول السلمي على السلطة، حيث أنه وبعد إلغاء المبدأ الذي ينص على الحكم مدى الحياة وإستبداله بعهدين فقط، إضطر الرئيس بن علي للعدول عن هذا التعديل، وإجراء تعديل آخر، ينص على أن العهدة الرئاسية غير محدودة، وهذا من أجل البقاء و الإستمرار في الحكم مدى الحياة².

فيما يخص الفصل بين السلطات، فالدستور لم يضمن النصوص القانونية لضمان التوازن بين السلطات، وهذا يظهر من خلال هيمنة السلطة التنفيذية على كل من السلطة التشريعية و القضائية، حيث تشارك السلطة التنفيذية السلطة التشريعية، مهمة التشريع من خلال إقتراح مشاريع القوانين، حيث ينص الفصل 28 من الدستور على أن يمارس مجلس النواب أو مجلس المستشارين السلطة التشريعية، طبقا لأحكام دستور 1959، ولرئيس الجمهورية ولأعضاء مجلس النواب على السواء حق مشاريع القوانين، كما تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية باضطلاع رئيس الجمهورية بوضع السياسة العامة للدولة، ويعلم بها مجلس النواب، كما تقوم الحكومة بمهمة المبادرة في المجال المالي فقط، دون السلطة التشريعية، ولا يحق لأعضاء مجلس النواب تقديم مشاريع قوانين تتعلق بتخفيض الموارد العامة أو زيادة أعباء جديدة³.

محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص. 177.

²Sadrikhiri, *le renouveau du mouvement démocratique tunisien*, olfa lamloum et bernard ravenala alger, metidja impression, 2002, p. 67.

³ قسم الدراسات الانتخابية، دساتير الدول العربية، (بيروت: مركز الدراسات العربية)، ص. 115.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

كما تتحكم السلطة التنفيذية في السلطة القضائية من خلال الإصدار، الاستفتاء و الحل.

عملية الإصدار تعني موافقة رئيس الجمهورية على القانون، وحدد المشرع التونسي أجل الإصدار بخمسة عشر يوما من بلوغها رئيس الجمهورية، سواء من رئيس مجلس المستشارين أو رئيس مجلس النواب، حيث ينص في الفصل 52 في الفقرة الأولى "يختص رئيس الجمهورية القوانين الدستورية و الأساسية و العادية ويسهر على نشرها في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، في أجل لا تتجاوز خمس عشر يوما، ابتداء من بلوغها إليها من طرف رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين حسب الحالة"¹.

أما في حالة الإستفتاء، فقد نص الفصل 47 "لرئيس الجمهورية، أن يستفتي الشعب مباشرة في مشاريع القوانين ذات الأهمية الوطنية أو في المسائل الهامة، التي لا تتصل بالمصلحة العليا، دون أن يكون ذلك مخالفا للدستور، وإن أفضى الإستفتاء إلى المصادقة على المشروع، فإن رئيس الجمهورية يصدره في أجل لا تتجاوز خمس عشر يوما من تاريخ الإعلان على نتائجه، ويضبط القانون الانتخابي صيغ إجراء الإستفتاء و الإعلان عن نتائجه، ويحق لرئيس الجمهورية في تونس حل مجلس النواب في حالة مصادقته على لائحة لوم ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه أثناء المدة النيابية نفسها، أو أن يقوم بقبول إستقالة الحكومة"².

كما تظهر هيمنة السلطة التنفيذية على القضائية، من خلال أن رئيس الجمهورية هو رئيس المجلس الأعلى للقضاء، ويتولى مهمة تعيين جميع القضاة وإنهاء مهامهم، ويتولى المجلس الأعلى للقضاء، مهمة تعيين ترقية ونقل وعقوبة القضاة، وهناك وجه آخر لإنعدام الفصل بين السلطات، هو أن الانتخابات التشريعية و الرئاسية يقامان في فترة واحدة ما يجعل الناخب يصوت لأعضاء السلطة التشريعية و المرشحين للرئاسة في وقت واحد.

المرجع نفسه، ص. 122.

المرجع نفسه، ص. 121.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

لكي يكون القضاء عادلا ويقوم بمسؤولياته، لابد من أن يكون مستقلا عن السلطة التشريعية و التنفيذية ويشرف عليه هيكل مستقل.

أعتبر القضاء التونسي مرفقا إداريا، يحضى برعاية رئيس الجمهورية الذي يرأس مجلس قضاءه الأعلى العدلي، ويدير أي إنفلتات قضائي يهدد طبيعة الحكم وشكله، مثل قمع كل التحركات التي تنادي بإستقلال القضاء، ومثال عن ذلك الحراك الذي قادته جمعية القضاة الشبان، بسبب قرار رئيس الجمهورية إنهاء عمل رئيس محكمة التعقيب " إبراهيم عبد الباقي" على خلفية إصداره لحكم لم يعجب الوزير الأول في قضية نزاع مدني، حكم فيها ضد أقارب المسؤول الحكومي¹.

وفي عام 2005، فرضت السلطة سيطرتها الكاملة على القضاء الرسمي، وكذا الجمعيات، إلا أن قوة سيطرة السلطة لم تمنع من بروز مقاومة قضائية، فقد تحملت الهيئة الشرعية لجمعية القضاة التونسيين مسؤولية إبراز الخطاب الرافض لاستيلاء السلطة و قضاتها على الجمعية وقمعها التيار الإستقلالي².

ولقد كان القضاء تحت هيمنة السلطة التنفيذية لسنوات عديدة، وكان القاضي يعيش بين ما يتطلبه الحكم وما تطلبه الإدارة، حيث كان يعاقب كل من كان ينادي بإستقلالية القضاء وذلك بالعزل أو تجميد في الرتبة و الرواتب.

نصل إلى أن القضاء في فترة حكم بن علي كان تحت سيطرة السلطة التنفيذية، وتابع لها، ما أدى إلى عرقلة القيام بمهامها بفعل القيود المسلطة عليها.

ثانيا: المؤسسة العسكرية

عند تولي بن علي للسلطة في تونس، قام بمنح المؤسسة العسكرية بعض الإمتيازات كتعيين بعض الجنرالات في مناصب وزارية أو تقليدهم إدارة بعض الولايات، وهذا يعود إلى

¹ محمد غفيف الجعدي، القضاء التونسي خلال مرحلة الإنتقال الديمقراطي تحت الجسد الحي (تونس: المفكرة القانونية، 2016)، ص. 9.

المرجع نفسه، ص. 11، 12.²

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

أن المؤسسة العسكرية أيدت تولي بن علي للسلطة، عكس ما كانت عليه في نظام بورقيبة التي إنتقدته ووصفته بالإستبدادي، ويسعى إلى التفرد بالسلطة في تونس ، هذا لم يدم طويلا حيث قام بن علي بتهميشه، وقرب إليه أجهزة الأمن بتفرعاتها والتي كان قوامها 120.000 عنصر، ومن ضمنها جهاز الأمن السري، الذي كان من مهامه ملاحقة السياسيين و النقابيين¹.

إن دور الجيش بقي هامشيا وبعيدا عن الحياة العامة في البلاد، بعكس الدول المجاورة كالجزائر وليبيا، ولا يتم اللجوء إليه إلا في حالة عجز الأجهزة الأمنية في قمع مظاهرات وإنتفاضات ، وقد عزز الرئيس بن علي سيطرته على مؤسسة الجيش من خلال توليه معظم القرارات الخاصة بالجيش، وذلك بعد تقاعد الفريق سعيد الكاتب عام 1991، ورفض الرئيس بن علي تعيين رئيس جديد لهيئة الأركان للفروع الثلاثة للقوات المسلحة، يقوم بمهمة التنسيق بين الجيش و القوات البحرية والجوية ، وبالتالي حرماها من أعلى مناصبها².

إن المؤسسة العسكرية في تونس، عايشت ظروفًا محليًا دفعتها إلى عدم التدخل في الحياة السياسية لا وفقا حدودها الدنيا، ما جعلها تحافظ على درجة من المقبولية لدى الشعب التونسي، وأوجد هذا الواقع شعورا من التهميش لدى أفراد مؤسسة الجيش التونسي في أبسط قضايا الحياة العامة، وبالتالي لم تنغمس بمظاهر الفساد و الترف، ولم تمتلك مؤسسات خاصة بها، في الوقت الذي تورط مجموعة من عناصر مؤسسات الأمن في قضايا فساد وسرقة المال العام³.

¹ أحمد مالكي و آخرون، ثورة تونس: الأسباب و السياقات و التحديات (الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 337.

² Charan grewal, a quit revolution: the tunisia military after ben ali, (Beirut : carenegie middele east centre, 2016), p .3.

³ أحمد مالكي و آخرون ، مرجع سابق، ص ص. 338، 339.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

ما يمكن ملاحظته، أن الجيش التونسي، حافظ على شكله العام كمؤسسة لها دور مهني، يديرها وزير الدفاع، في الوقت الذي اختص فيه جهاز الأمن بالتسيير الكامل للشؤون المتعلقة بالمحافظة على الأمن، ومواجهة المعارضة.

المطلب الثالث: الإطار الإيديولوجي للنظام السياسي التونسي

يعتمد النظام السياسي لأي دولة على مقومات، التي يبني بها إيديولوجيته، وفي تونس تطرح كثيرا مسألة على أي إيديولوجية يقوم عليها النظام السياسي، هل إتخاذ العلمانية أو إتباع الشريعة الإسلامية.

أولاً: على المستوى الرسمي

بعد حصول تونس على الإستقلال في 1956، لجأت النخبة الحاكمة إلى تطبيق الأنماط الغربية في تسيير شؤون الدولة و المجتمع، وكان الرئيس بورقيبة يتفاخر بالعلمانية حيث كان مشبعا بالثقافة الفرنسية، وأحد أبرز المعجبين بالطرح العلماني حول بناء دولة تونسية علمانية، على غرار ما فعله مصطفى أأتاتورك في تركيا، حيث قام بورقيبة بتجميد دور جامع الزيتونة، الذي لعب دورا كبيرا في تاريخ تونس المعاصر، واحتضن رواد حركات التحرر في كل دول المغرب العربي¹.

كما أن بورقيبة لم يسعى لإسترجاع الإستقلال الثقافي، بل ضلت تونس خاضعة ثقافيا للغرب، حيث أنه لم يكتفي بتكريس العلمانية بشكلها الغربي، بل واصل به الحد إلى إلغاء كل قوانين الأحوال الشخصية المستمدة من الشريعة الإسلامية كقانون تعدد الزوجات، الإرث و الطلاق، وحتى أن الصوم أراد إلغائه كحجة أن الصوم يضعف الإنتاج، ضف إلى ذلك تولى بعض اليهود التونسيين مناصب وزارية أمثال ألبير بيسيبي، وأندري باروش مؤسس

¹ يحي أبو زكريا، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبى إلى الغنوشى، (الملكية الفكرية محفوظة الكتاب، 2003)، ص.27.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

الحزب الشيوعي، هذا ما أدى إلى تقليص دور الإتجاه الإسلامي في المحافظة على الهوية الوطنية الإسلامية¹.

إتجه بورقيبة إلى بناء دولة عصرية وفق النموذج الغربي المثالي، الذي يجب الإقتداء به، إذ فتح إسم تحديث المجتمع التونسي، وأخذ على عاتقه إسترداد الحداثة الغربية وتطبيقها في تونس، سعيا منه للتغيير السريع وتمتين العلاقة مع فرنسا الأم مثلما وصفها بورقيبة، وبالتالي انسلخ عن كل ما هو عربي و إسلامي، وقد صرح بذلك قائلا:

"بأن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وإن من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص، وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة، وأن إجتياز البحر الأبيض المتوسط أسهل من إجتياز الصحراء الليبية².

فالرئيس بورقيبة إعتبر مشروعه الثقافي جهاد أكبر لمحو التخلف، وهو في مسار تطبيق مشروعه، فقد كان يحاول الإستيلاء على تراث الإصلاحيين، و الإنعطاف به نحو منهج تغريبي نخبوي، ومن أجل تحقيق ذلك سد منابع " توليد النخبة" العربية بعد إغلاق الجامعة الزيتونية، وإستبدالها بجيل جديد من النخب الحديثة البورقيبية، وهو أرقى جامعة إسلامية وحظر التعليم الشرعي فيه بموجب أمر عام 1961، وحل كافة الأوقاف الشرعية الموقوفة على جامعة الزيتونة وطلابه وعلمائه، وعلى غيره من المساجد و المؤسسات الخيرية الأهلية، و القيام بتحويل بعض المساجد إلى مستودعات ومخازن، هذه الثورة الثقافية التي قادها بورقيبة أفرزت قوى رافضة ومعارضة لهذا التيار و المشروع وكان من بينها:³

1- إحتجاج الحركة الطلابية عام 1972 ضد طمس و تغريب الهوية التونسية.

¹ المرجع نفسه، ص ص. 28، 29.

² عائشة عباس، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، تخصص رسم السياسات العامة، 2007/2008)، ص. 116.

³ المرجع نفسه، ص. 114.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

2- إضراب الاتحاد العام التونسي للشغل في 26 جانفي 1978، الذي قوبل بالقوة و العنف، و المضي في إصلاحات شخصية لا تراعي خصوصيات المجتمع التونسي، أما من الناحية الإقتصادية فقد اتجهت نحو:

1- تكوين حكومة برجوازية متألفة من العناصر التي ركزت الإحتياجات الأساسية للنظام السياسي الجديد.

2- دعم السلطة للنفوذ الاقتصادي للبرجوازية الكبيرة الفلاحية و الصناعية و التجارية ، وكان هذا الدعم عن طريق الإجراءات التي تكرر هيمنة الطبقة البرجوازية، مما أدى إلى زيادة الفقر و البؤس لدى شريحة واسعة من التونسيين، و ظهور وانتشار الصراعات و الحركات الاجتماعية الرافضة لهذه الوضعية، كالإضراب العام في جانفي 1978 وإنقفاضة الخبز*.

كان بورقيبة من أشد المعارضين للباس النساء للحجاب ، حيث أصدر منشور 108 عام 1981 الذي وصف الحجاب الذي الطائفي، ووزعت الجهات الرسمية منشورات على المساجد التي تحت المرأة على خلع الحجاب.¹

والرئيس بن علي كان حكمه إمتدادا لسابقه بورقيبة، فقد واصل في نفس المنهج ، بحيث منع لبس الحجاب لأنه زي طائفي، حيث جدد الرئيس بن علي مرسوم 108 من خلال المنشور عدد 35 الصادر 2001، وفي عام 2008 أصدرت وزارة شؤون المرأة و الأسرة في تونس مرسوما، يؤكد على منع ارتداء الحجاب في مؤسساتها، ليصل الأمر عام 2009 إلى إجبار الجامعات التونسية الطالبات على التوقيع على إقرار بعدم لبس الحجاب في الجامعة، حتى الصلاة أصبحت ببطاقات عضوية وبطاقات مغناطيسية لكل مصلي، والذي أعلن عنه وزير الداخلية التونسي الهادي مهني خلال مؤتمر صحفي في تونس عام 2006، وذلك لتنظيم الصلوات في المساجد.²

*إنقفاضة الخبز: هو الاسم الذي أطلق على الاضطرابات التي عرفتها تونس في جانفي 1984، بعد زيادة سعر الخبز وعدد من السلع الأساسية.

¹ راغب السرجاني، مرجع سابق، ص ص. 42- 45 .

المرجع نفسه، ص ص. 71، 72.²

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

نخلص إلى أن كل من الرئيس بورقيبة وبن علي، إستندا في مشروعهما في بناء الدولة والمجتمع في تونس، على الفكر الغربي العلماني.

ثانيا: على مستوى المعارضة

إن الحركة الإسلامية التونسية عريقة عراقة جامع الزيتونة، هذا الأخير الذي قام بدور فعال، من خلال الحفاظ على الهوية الوطنية الإسلامية و العربية لتونس، ومن بين الذين درسوا في الزيتونة عبد الفتاح مورو، أحد أبرز الفاعلين و المشاركين في تأسيس الحركة الإسلامية التونسية المعاصرة¹.

ومن بين هذه الحركات الإسلامية، نجد حركة النهضة الإسلامية، التي ظهرت عام 1970، بدأت الحركة بنشاطها من خلال الدعوة في المساجد، ثم انتقلت إلى الجامعات، وفي ظل الأزمة الاجتماعية و الإقتصادية في منتصف السبعينات، وبروز الإتحاد العام التونسي كقوة معارضة للسلطة القائمة، تأثرت الحركة الإسلامية، وبدأت تهتم بالجانب السياسي، وساعدها في ذلك تراجع دور الحركة النقابية إثر حملة إعتقالات قادها النظام القائم آنذاك، بعد إنتفاضة جانفي 1978، مما فتح المجال أمام الحركة الإسلامية لإستغلال الوضع وترديد شعارات مناهضة للسلطة، جعلها تكتسب شعبية لدى فئات إجتماعية مختلفة².

ولقد حدث جدل حول هذه الحركة، حول ضرورة إبقائها بعيدا عن السياسية وإبقاء دورها فقط في العمل الثقافي و الإجتماعي و التربوي، وبعد إعلان الحزب الحاكم في تونس (بورقيبة) عن قرار فتح باب التعددية الحزبية في 1981، قرر أعضاء الجامعة الإسلامية إلى عقد مؤتمر، الذي أعلنوا فيه عن حل الجماعة، وتأسيس حركة أخرى عرفت بحركة الإتجاه الإسلامي، وأنتخب راشد الغنوشي رئيسا لها، وعبد الفتاح مورو أمينا عاما، وتقدمت

يحي أبو زكريا، مرجع سابق، ص. 46.¹

المرجع نفسه، ص ص. 25، 26.²

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

بطلب الحصول على تأشيرة العمل القانوني لتصبح حزبا سياسيا معتمدا، إلا أن السلطات التونسية لم ترغب بمنح الإعتماد الرسمي لهذه الحركة.¹

وقد ردت السلطات على الحركة بإلقاء القبض في 18 جويلية 1981، على قيادات الحركة، وتقديمهم للمحاكمة بتهم الانتماء إلى جمعية غير مرخص لها، والنيل من كرامة الرئيس ونشر وتوزيع منشورات معادية، وكذا تهمة قيام عناصر من حركات الإتجاه الإسلامي بأعمال عنف، أدى إلى عمليات تفجير في تونس في شهر أوت 1987، وحكمت على راشد الغنوشي بالسجن المؤبد بتهمة تهديد أمن الدولة والتواطئ مع دولة إيران.²

وعند تولي الرئيس زين العابدين الحكم عي تونس في 07 نوفمبر 1987، تبني مجموعة من التعديلات الدستورية والسياسية، من بينها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإصدار عفو عن الغنوشي، وذلك بمناسبة عيد الفطر المبارك في 15 ماي 1988، وفي عام 1989، غيرت الحركة إسمها إلى حركة النهضة، وهذا تقيدا بقانون الأحزاب الذي يمنع إقامة أحزاب على أساس ديني، إلا أنه طلبها بالترخيص رفض.³

أكد الرئيس بن علي منذ توليه الحكم على ضرورة إعادة مكانة الهوية الإسلامية العربية، التي تم طمسها في عهد بورقيبة، ورفع شعار "المصالحة مع الهوية"، حيث قال الرئيس بن علي في أحد خطباته:

" لقد كان أول ما بدرنا به بعد السابع من نوفمبر 1987 رد الاعتبار إلى الدين الإسلامي في هذه البلاد، إيماننا، من أن ديننا الحنيف هو قوام حضارتنا وركن أساسي في مجتمعنا"⁴.

المرجع نفسه، ص ص. 49، 50. ¹

راغب السرجاني، مرجع سابق، ص. 60. ²

نفس المكان. ³

⁴ عصام عبد الوهاب محمد أيوب، متغير القيادة و التعددية السياسية في تونس 1994-2002، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، 2006)، ص ص. 112، 113.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

فزيادة على إطلاق سراح المعتقلين، قام النظام بفتح جامع الزيتونة، وإستئناف الدراسة فيه، بالإضافة إلى إنشاء المجلس الإسلامي التونسي للنظر في مطابقة القوانين للشرعية الإسلامية، وتدعيم علاقة تونس بالدول العربية الإسلامية لإسترجاع مكانتها العربية¹.

وبعد تقيد حركة النهضة بشروط ومطالب النظام ، قام هذا الأخير بالسماح للحركة بالمشاركة في مشاورات الميثاق الوطني، و التوقيع عليه، وكذا التمثيل رسميا بالمجلس الإسلامي الأعلى عام 1989 في شخص عبد الفتاح مورو، والمشاركة في الإنتخابات التشريعية لعام 1989، وتكوين الإتحاد التونسي للطلبة، وكذا تمكين قيادة الحركة من إنشاء صحيفة "الفجر"²، وبعد النتائج التي تحصلت عليها الحركة في الانتخابات التشريعية في 1989، تبين أنها قادرة على تعبئة الجماهير، ما جعل النظام السياسي التونسي يعتبرها كأكبر معارضة له.

وللقضاء على حركة النهضة قام النظام بتحجيم دورها، وذلك من خلال التحالف مع أحزاب أخرى، وكذا القيام بعمليات اعتقال و تعذيب، ولقد عبر الغنوشي عن ذلك عندما قال:

"إنني بعد كل هذا الصبر لا أملك إلا أن أعبر عن شعوري العميق بخيبة الأمل في السياسة القائمة في تونس"³.

ولقد إستمرت حركة النهضة في التأكيد على أفكارها في مؤتمرها السابع بلندن في 3 أبريل 2001، حيث أكدت احترامها لمبادئ الديمقراطية، ورفضها للعنف وسياسة القوة وتأكيدا على العمل السلمي، ونظرا لاستمرار رفض النظام التونسي منحها تأشيرة الإعتماد القانوني، توجهت لعقد تحالفات مع شرائح مختلفة ومتعددة من المجتمع التونسي، بما في ذلك التنظيمات العلمانية اليسارية(حزب العمال الشيوعي التونسي)، ولعل انخراط حركة

¹ عامر محمد الجبو، أثر القيادة على التحول الديمقراطي في تونس في الفترة 1987-2003، رسالة ماجستير (معهد البحوث و الدراسات العربية، 2006)، ص. 149.

علي علاني، مرجع سابق، ص. 258.

³ جمال بارون وآخرون، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية (سوريا: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية 2006)، ص. 841.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

النهضة مع قوى ديمقراطية ويسارية في هيئة 18 أكتوبر 2005، دليل على أنها أصبحت تميل إلى العمل المشترك مع مختلف الحساسيات¹.

المطلب الرابع: الإنتخابات

استمرت فترة حكم بن علي من 1978 إلى 2011، وتخلل هذه الفترة إقامة خمسة إنتخابات رئاسية و تشريعية، وكان حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الفائز في الإنتخابات الرئاسية والحاصل الأكبر على عدد المقاعد في مجلس النواب، ما يؤدي للتساؤل، ما إذا كانت هذه الإنتخابات تعبر عن التداول على السلطة أم أنها فقط إضفاء للشرعية؟.

1- الإنتخابات التشريعية و الرئاسية 1989

أجريت الإنتخابات الرئاسية و التشريعية في تونس في 2 أفريل 1989.

بالنسبة للإنتخابات الرئاسية فقد أفرزت فوز الرئيس زين العابدين المرشح الوحيد في هذه الإنتخابات بنسبة 100%.

أما الإنتخابات التشريعية فقد أفضت النتائج التالية:

جدول رقم (01):

توزيع المقاعد على الأحزاب السياسية في تشريعات 1989

الأحزاب	الأصوات	%من الأصوات الصحيحة	المقاعد
التجمع الدستوري الديمقراطي	1633004	80,6%	141
حركة الديمقراطيين الإشتراكيين	76250	3,8%	0
حزب الوحدة الشعبية	13596	0,7%	0

علي علاني، مرجع سابق، ص. 262.¹

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

0	%0,4	7912	الإتحاد الديمقراطي الوحدوي
0	%0,3	7619	الإئتلاف اليساري
0	%0,3	5720	الحزب التقدمي الاشتراكي
0	%0,3	5270	الحزب الاجتماعي التحرري
0	%0,2	4054	التجمع التقدمي الاشتراكي
0	%0,1	1224	IRSP
0	13,7%	277155	مستقلين
141	%98,4	2041883	الأوراق الصحيحة
	%1,6	31836	الأوراق البيضاء الملغاة
	%100	2073719	مجموع الأصوات

المصدر: Nohlen et al

قراءة في نتائج الانتخابات: شاركت فيها جميع الأحزاب السياسية، بما فيها حزب النهضة كمستقل، ما عدا الحزب الشيوعي، التي أفضت أيضا فوز حزب التجمع الدستوري الديمقراطي برئاسة بن علي بجميع مقاعد البرلمان.

هذه النتائج جاءت مخيبة للمعارضة، التي لم تحصل على أي مقعد، مما أثار الشكوك حول جدية النظام في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي، أمام القوائم المستقلة لحزب النهضة، فقد حصلت على 13% من مجموع الأصوات، لتؤكد على أنها أكبر حزب معارض في البلاد، في المقابل حصل التجمع الدستوري الديمقراطي على كل مقاعد البرلمان، ما يعني أن هذه الانتخابات كانت مجرد إعطاء مشروعية للحزب الحاكم فقط¹.

2- الانتخابات الرئاسية و التشريعية 1994

فاز الرئيس زين العابدين في الانتخابات الرئاسية، و التي حصل فيها على نسبة 99% من الأصوات، أما الانتخابات التشريعية فقد أقيمت بعد إجراء تعديل 1993، الذي سمح بمنح قدر من التمثيل للأحزاب المعارضة، وذلك بزيادة عدد مقاعد البرلمان من 144 إلى 163، حيث يجري التنافس على 144 مقعدا بينما المقاعد 19 المتبقية، يتم توزيعها

¹ جمال عبد الجواد و آخرون، التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس (القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان، 1998)، ص. 17.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

على الأحزاب التي لم يفز مرشحوها بالأغلبية في الدوائر طبقا لقاعدة النسبية، وفي ضوء عدد مقاعد الأصوات التي تحصلت عليها قوائم كل حزب في المحافظات¹.

جدول رقم (2):

توزيع المقاعد على الأحزاب السياسية في تشريعات 1994

الأحزاب	الأصوات	من الأصوات الصحيحة	المقاعد
التجمع الدستوري الديمقراطي	2768667	97,7%	144
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	30660	1,1%	10
حركة التجديد	11299	0,4%	4
الاتحاد الديمقراطي الوحدوي	9151	0,3%	3
حزب الوحدة الشعبية	8391	0,3%	2
الحزب الاجتماعي التحرري	1892	0,1%	0
التجمع الديمقراطي الاشتراكي	1749	0,1%	0
مستقلين	1091	0,0%	0
الأصوات الصحيحة	2832871	99,70%	182
الأوراق البيضاء الملغاة	8686	0,30%	
مجموع الأصوات	2841557	100%	

المصدر: الإتحاد البرلماني الدولي

قراءة في نتائج الانتخابات: وقد شاركت فيها ستة أحزاب سياسية: التجمع الدستوري الديمقراطي، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حركة التجديد، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، وحزب الوحدة الشعبية، الحزب الاجتماعي التحرري، التجمع الديمقراطي الاشتراكي، وجاءت نتائج الانتخابات بفوز حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على 144 مقعد، وحصول حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، في حين حصلت الأحزاب المتبقية على عدد محتشم من المقاعد.

3- الإنتخابات الرئاسية و التشريعية 1999

¹ المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، 1994، ص. 46.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

في الإنتخابات الرئاسية لعام 1999، عرف لأول مرة مشاركة ثلاث مترشحين، وهم زين العابدين بن علي عن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، ومحمد بلحاج عمر رئيس حزب الوحدة الشعبية، وعبد الرحمن التليلي رئيس الإتحاد الوحدوي الديمقراطي.

جدول رقم (3):

نتائج الانتخابات الرئاسية 1999

الحزب	المرشح	عدد الأصوات	النسبة
التجمع الدستوري الديمقراطي	زين العابدين بن علي	3,269,067	99,45%
حزب الوحدة الشعبية	محمد بلحاج عمر	10,594	0,31%
الإتحاد الديمقراطي الوحدوي	عبد الرحمن التليلي	7,560	0,23%

المصدر: samir gharbi radiographie d une election ,Jeune afrique ,2nvembre1999

قراءة في نتائج الإنتخابات: في هذه الإنتخابات حصل الرئيس زين العابدين بن علي على نسبة 99,45%، ما يعني فوزه بالعهدة الثالثة كرئيس للجمهورية التونسية.

وفي الإنتخابات التشريعية جرى التنافس على 182 مقعد بدل 144 مقعد، وفق قانون جديد يجمع بين نظام الإنتخابات بالقائمة المطلقة و التوزيع النسبي.

جدول رقم 04 :

توزيع المقاعد على الأحزاب السياسية في تشريعات 1999

الأحزاب	الأصوات الصحيحة	المقاعد
التجمع الدستوري الديمقراطي	81,32	148
حركة الديمقراطيين الإشتراكيين	7,14	13
حزب الوحدة الشعبية	3,85	7
الإتحاد الديمقراطي الوحدوي	3,85	7
حركة التجديد	2,75	5
الحزب الاجتماعي التحرري	1,10	2

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

الأصوات الصحيحة	%99,70	182
الأوراق البيضاء الملغاة	%0,30	
مجموع الأصوات	%100	

المصدر: الإتحاد البرلماني الدولي

قراءة في نتائج الانتخابات: وجاءت نتائج هذه الانتخابات بفوز حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على أغلبية المقاعد 148 مقعد، في حين تم توزيع المقاعد 34 على المعارضة، التي توزعت على الأحزاب السياسية وهي: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حركة التجديد، إتحاد الديمقراطيين الوحدوي، حزب الوحدة الشعبية، الحزب التحرري، وفي كل مرة تظهر هيمنة الحزب الحاكم في الانتخابات، أما التعديلات فهي عبارة عن خطة لإرضاء المعارضة فقط.

4- الانتخابات الرئاسية و التشريعية 2004

ترشح للانتخابات الرئاسية ل2004 أربعة مرشحين وهم زين العابدين عن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، محمد بوشحية الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية، منير الباجي عن حزب الإجماعي التحرري، ومحمد علي الحلواني عضو المكتب السياسي لحركة التجديد، والتي أفرزت فوز بن علي بعهدة جديدة بنسبة 94,49%.

جدول رقم (05):

نتائج الانتخابات الرئاسية 2004

الحزب	المرشح	عدد الاصوات	النسبة
التجمع الدستوري الديمقراطي	زين العابدين بن علي	4,202,292	%94,49
حزب الوحدة الشعبية	محمد بوشحية	167,986	%3,78
حركة التجديد	محمد علي الحلواني	42,213	%0,95
الحزب الإجماعي التحرري	منير الباجي	35,067	%0,79
العدد الإجمالي للأصوات		4,449,558	%91,2
الأوراق البيضاء		14,779	%3,3
عدد المصوتين		4,464,337	
نسبة المشاركة		%91,52	

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

المصدر: موقع الشبكة العربية لتعزيز الشفافية و مكافحة الفساد

قراءة في نتائج الإنتخابات: وكل مرة، تفرز الإنتخابات فوز الرئيس بنسبة 94,49%، ومحمد بوشiche عن حزب الوحدة الشعبية بالمرتبة الثانية بنسبة 3,78%، والمرتبة الثالثة، للمترشح محمد علي الحلواني عن حركة التجديد، في حين عادت المرتبة الأخيرة للمترشح منير الباجي عن الحزب الإجتماعي التحرري.

جدول رقم (06):

توزيع المقاعد على الأحزاب السياسية في تشريعات 2004

الأحزاب	الأصوات	الأصوات الصحيحة	المقاعد
التجمع الدستوري الديمقراطي	3678645	87,59%	152
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	194829	4,63%	14
حزب الوحدة الشعبية	152987	3,64%	11
الاتحاد الديمقراطي الوحدوي	92708	2,20%	7
حركة التجديد	43268	1,74%	3
الحزب الاجتماعي التحرري	25261	0,60%	2
أحزاب أخرى	10473	0,26%	0
الأصوات الصحيحة	4199846	99,64%	189
الأوراق البيضاء و الملغاة	15305	0,36%	
مجموع الأصوات	4215151	100%	

المصدر: بسيفوس، أرشيف آدم كار للإنتخابات

قراءة في نتائج الإنتخابات: أما الإنتخابات التشريعية فعرفت تنافس سبعة أحزاب سياسية، فاز بالمرتبة الأولى الحزب الحاكم ب 152 مقعد من أصل 189، وحركة الديمقراطيين الإشتراكيين 14،الاتحاد الديمقراطي الوحدوي7،حركة التجديد 3، الحزب الإجتماعي التحرري2، و الوحدة الشعبية 11.

5- الإنتخابات الرئاسية و التشريعية 2009

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

تتألف في هذه الانتخابات أربعة مترشحين وهم زين العابدين بن علي عن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، أحمد إينوبي الأمين العام للاتحاد الديمقراطي، محمد بوشحية الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية، وأحمد إبراهيم الأمين العام لحركة التجديد.

جدول رقم (07):

نتائج الانتخابات الرئاسية 2009

الحزب	المرشح	عدد الأصوات	النسبة
التجمع الديمقراطي الدستوري	زين العابدين بن علي	4,238,711	89,62%
حزب الوحدة الشعبية	محمد بوشحية	236,955	5,01%
الاتحاد الديمقراطي الوحدوي	أحمد الإينوبي	189,726	3,80%
حركة التجديد	أحمد إبراهيم	74,257	1,57%
العدد الإجمالي للأصوات		4,440,187	99,83%
الأوراق البيضاء		7,201	0,16%
عدد المصوتين		4,447,388	100%

المصدر: موقع الانتخابات الرسمي

قراءة في نتائج الانتخابات: أفرزت هذه الانتخابات فوز الرئيس زين العابدين بن علي بالرئاسيات للمرة الخامسة على التوالي، بنسبة أقل نوعاً ما عن النسب التي كان يحصل عليها في السنوات الماضية، ما يعني تركيز السلطة في شخص واحد.

أما الانتخابات التشريعية فشاركت تسعة أحزاب سياسية، حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، حزب الوحدة الشعبية، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، الحزب الاجتماعي التحرري، حركة التجديد، حركة الخضر للتقدم، التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات، الحزب التقدمي الديمقراطي.

جدول رقم (08):

توزيع المقاعد على الأحزاب السياسية في تشريعات 2009

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

الحزب	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
التجمع الدستوري الديمقراطي	3,754,559	%84,59	161
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	205,374	%4,63	16
حزب الوحدة الشعبية	150,639	%3,93	12
الاتحاد الديمقراطي الوحدوي	113,773	%2,56	9
الحزب الاجتماعي التحرري	99,468	2,24	8
حزب الحضر للتقدم	74,185	1,67	6
حركة التجديد	22,206	%0,50	2
التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات	5,329	%0,12	0
الحزب الديمقراطي التقدمي (انسحب)	1,412	%0,03	0
المستقلين	11,552	%0,26	0
العدد الإجمالي للأصوات	4,438,497	%99,81	
الأوراق البيضاء	8891	%0,19	
عدد المصوتين	4,447,388	0%10	
نسبة المشاركة	%89,45		

المصدر: pogar.business news

قراءة في نتائج الإنتخابات: في هذه الإنتخابات، وبالرغم من حصول التجمع الدستوري الديمقراطي على العدد الأكبر (161)، إلا أنه يظهر الأحزاب المتبقية حصلت على عدد معتبر من المقاعد.

يظهر أن الإنتخابات في تونس كانت فقط إضفاء للشرعية، حيث كانت نتائج هذه الإنتخابات في كل مرة تصب في صالح الرئيس بن علي وحزبه التجمع الدستوري الديمقراطي، ما يعني قيام النظام السياسي في تونس على الأحادية التسلطية لهيمنتها على كل الإنتخابات، منذ تولي الرئيس بن علي سدة الحكم في تونس منذ 1987 إلى غاية 2009.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

تم التوصل في هذا المبحث، إلى أن الرئيس زين العابدين بن علي، بعد توليه السلطة في تونس في 07 نوفمبر 1987، قام بإجراء العديد من الإصلاحات السياسية و الدستورية، من أجل إضفاء شرعية للنظام السياسي فقط، أمام الرأي العام، لكن الواقع يظهر عكس ذلك، حيث قام باحتكار جميع السلطات في يده، وسيطرته على أغلب المقاعد في السلطة التشريعية، ضف لذلك أن النظام السياسي التونسي، سواء كان في فترة حكم بن علي أو بورقيبة، تم السعي إلى تطبيق النموذج الغربي العلماني في بناء الدولة، حيث تم منع لبس الحجاب في المؤسسات والجامعات، بإعتباره زي طائفي ودخيل على المجتمع التونسي، محاولا بذلك جعل تونس رمزا للعلمانية، وفي المقابل ظهر تيار إسلامي ينادي بالعودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وطالب بالحصول على رخصة العمل القانوني، إلا أن هذا التيار (حركة النهضة) تعرض للقمع والإقصاء، بسبب تخوف النظام التونسي من وصول التيار الإسلامي للحكم في تونس.

المبحث الثاني:

واقع المؤسسات غير الرسمية في تونس

بعدما تطرقنا لواقع البنى الرسمية في تونس في المبحث السابق، سوف نتصب دراستنا في هذا المبحث على واقع المؤسسات غير الرسمية في فترة حكم بن علي.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية

تعود بداية ظهور التعددية الحزبية في تونس إلى بداية الثمانينات، عندما أعلن الرئيس بورقيبة عن تأسيس أحزاب سياسية معارضة بشرط تخلي هذه الأخيرة عن العنف، لقد جاء هذا الإعلان نحو التعددية بعد موجة من الأحداث التي شهدتها تونس كمظاهرات إتحاد الشغل 1978 و أحداث قفصة 1979*، ، ورغم هذه الإصلاحات بقي الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم هو المسيطر على الحياة السياسية¹.

ومع وصول زين العابدين للحكم، قام بإصدار تشريع جديد للأحزاب في أفريل 1988، لتقنين الحياة الحزبية، باعتبار أن الحزب هو تنظيم سياسي، يهدف إلى تنظيم وتأطير المواطنين التونسيين للمشاركة في الحياة السياسية، واشترط في قيام الأحزاب السياسية، أن لا تستند في مبادئها وأهدافها على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة².

ويمكن تقسيم الأحزاب السياسية التونسية إلى أحزاب معتمدة وأخرى غير معتمدة.

*أحداث قفصة 1979: هو الاسم الذي أطلق على العملية التي قام بها كوموندوس من المعارضين التونسيين ذي توجه عروبي في جانفي 1980، بعد تسريه إلى مدينة قفصة، حيث أدت العملية إلى تأزم العلاقات بين ليبيا وتونس.

¹ فازية ويكن، دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة، الجزائر، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، ع8، (ديسمبر 2013)، ص82.

² قسم الدراسات الانتخابية و القانونية، مرجع سابق، ص. 112.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

أولاً: الأحزاب السياسية المعتمدة قانوناً

وهي مجموع الأحزاب التي قدم لها التصريح القانوني لمزاولة مهامها وهي:

1- حزب التجمع الدستوري الديمقراطي

أنشأ هذا الحزب عام 1920 على يد عبد العزيز الثعالبي، تحت إسم الحزب الحر الدستوري، وكان يهدف إلى تحقيق إستقلال البلاد من الإستعمار الفرنسي، وعندما انتقلت السلطة إلى بورقيبة، تغيرت تسميته إلى الحزب الإشتراكي الدستوري، ومع تولي بن علي للحكم حرص على إعادة هيكلة الحزب الإشتراكي الدستوري وإصلاحه، وتغيير إسمه إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في 27 فيفري 1988، ولقد سيطر هذا الأخير على دواليب الحياة السياسية منذ الاستقلال، من خلال حصوله على الأغلبية المطلقة في كل الانتخابات، التي خاضها سواء الرئاسية أو التشريعية وحتى البلدية، كان يصدر صحيفتين هما الحرية الناطقة بالعربية ولورونوفو الناطقة بالفرنسية¹.

2- حركة الوحدة الشعبية

كان يعرف بإسم الحركة الشعبية، التي أسسها الوزير الأول لبورقيبة أحمد بن صالح 1973، كحركة معارضة لنظام الرئيس بورقيبة، وهو حزب قانوني ذو توجهات قومية وإشتراكية، حصل على تأشيرة العمل القانوني في 19 نوفمبر 1983، وأمينه العام محمد بلحاج عمر، إلا أنه وبالرغم من إزاحة الحبيب بورقيبة من السلطة سنة 1987، لم يقع الإعتراف بالحركة من طرف السلطات التونسية، ومن بين أهدافها، العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي للشعب التونسي، و التقليل من التبعية الإقتصادية التي لا مبرر لها،

¹ نيفين مسعد، الأداء البرلماني للمرأة العربية: دراسات حالات مصر وسوريا وتونس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص. 126.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

يصدر جريدة "الوحدة"¹ شارك في الانتخابات التشريعية لعام 2004 وحصل على 11 مقعداً.

3- حزب حركة التجديد

وهو الحزب الشيوعي التونسي سابقاً، قبل التغيير إلى التسمية الحالية في 1993، ويرتكز هذا الحزب على الطبقة العاملة، ويتبنى مبادئ المركزية الديمقراطية و النظرية الماركسية اللينينية، عقد أول مؤتمراته عام 1921، ويمثل نشاطه امتداداً للحزب الشيوعي الفرنسي، شارك في الإنتخابات التشريعية 1989، وحصل على نسبة ضئيلة من الأصوات، كما قدمت الحركة في الإنتخابات الرئاسية لسنة 2004 محمد علي الحلواني، وإنتخابات 2009 أحمد إبراهيم، كمرشحين لرئاسة الجمهورية ضد الرئيس بن علي².

4- حزب التجمع الديمقراطي التقدمي

أهم الأحزاب التونسية، أنشأ هذا الحزب في 13 ديسمبر 1983، تحت إسم التجمع الاشتراكي التقدمي، ورخص له في 12 سبتمبر 1988، إثر الإنتفاضة العمالية و الشعبية التي شهدتها تونس، حيث كونه مجموعة من الكوادر، تحت إسم الماركسيون المستقلون، ويعتبر حزب يساري، من أهدافه القضاء على الطبقية ومختلف أشكال الإضطهاد، ويعتبر هذا الحزب، الإسلام و العروبة مرجعية تاريخية و ثقافية للمجتمع التونسي ، شارك في الإنتخابات التشريعية لعام 1989 و 1994 و 1999، إلا أنه لم يفز بأي مقعد رغم صدور قانون يمنح 20 من مقاعد مجلس النواب للمعارضة، يصدر جريدة "الموقف"³.

¹ شهرزاد صحراوي، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012-2013)، ص. 46.

² سالم لبيض ، قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي، مثال تونس (1957-1987) في إبتسام الكتبي، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 60.

توفيق المدني، المعارضة التونسية و نشأتها، مرجع سابق، ص. 187.³

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

5- حزب الإتحاد الديمقراطي الوحدوي

أنشأ هذا الحزب إثر تكليف زين العابدين عبد الرحمن التليلي عام 1988، إنشاء حزب قومي جديد، يضم الناصرين، و البعثيين، و القوميين، و الممثلة في حركة البعث و التجمع القومي العربي، وتنظيم طلائع الوحدة العربية، وبعد عقد العديد من المناقشات، تم الإتفاق على مجموعة من التعديلات القانونية و السياسية، أهمها التمسك بالخيار الديمقراطي وحقوق الإنسان والدفاع عن الوحدة العربية، ومساندة قوى المجتمع المدني، تم تسميته بالإتحاد الديمقراطي الوحدوي ورئيسه عبد الرحمن التليلي.¹

6- التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات

هو حزب سياسي تونسي تأسس في 9 أفريل 1994، إثر الإنتخابات التشريعية التي جرت في تونس في 20 مارس 1994، إلا أنه لم يحصل على تأشيرة العمل القانوني، إلا في 25 أكتوبر 2002، يصدر جريدة أسبوعية بعنوان "مواطنون" ، منع من خوض الإنتخابات الرئاسية 2009، يعتبر من أحد مكونات هيئة 18 أكتوبر للحقوق و الحريات يتبنى إيديولوجية ديمقراطية و اشتراكية.²

7- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين

تأسس في 10 جوان 1978، وكان على رأس المؤسسين أحمد الميسيتري، وحصلت على الإعتراف الرسمي في 19 نوفمبر 1983، وهي ثاني أكبر الأحزاب السياسية التونسية بعد التجمع الدستوري الديمقراطي، هدفها صياغة كرامة المواطن و الدفاع عن حقوقه الأساسية وحرياته العامة، يصدر جريدة أسبوعية " المستقبل"³ شارك في الإنتخابات التشريعية لعام 2004 وحصل على 16 مقعدا.

¹ المرجع نفسه، ص ص. 71، 72.

² "موقع حزب التكتل من أجل العمل و الحريات"، في:

ettakatol.org/historique-2-2568/، تاريخ الإطلاع (2017/08/04).

³ عز الدين شكري، التغير السياسي في تونس و أزمة النظام السياسية و الدولية، ع 92، 1988، ص 210.

8- حزب الخضر للتقدم

أسس في 14 نوفمبر 2005، وتم الاعتراف به في 3 مارس 2006، ويصدر جريدة بعنوان "التونسي" أمينه العام المنجي الخماسي عضو مجلس النواب¹، شارك لأول مرة في الانتخابات التشريعية 2009، وحصل على 6 مقاعد.

9- الحزب الإجتماعي التحرري

تأسس في سبتمبر 1988 تحت إسم الحزب الإجتماعي للتقدم، غير إسمه في أكتوبر 1993 للتسمية الحالية (مؤسسه المنجي الخماسي)، وهو حزب سياسي صغير يتبنى أطروحات ليبرالية، حصل في الانتخابات التشريعية عام 2004 على مقعدين من المقاعد المخصصة للمعارضة، يصدر مجلة "الأفق"².

ثانيا: الأحزاب السياسية غير معتمدة قانونا

1- حزب حركة النهضة

تشكلت هذه الحركة رسميا في 1970، وبدأت نشاطها في الجانب الفكري من خلال إقامة حلقات في المساجد، وكذلك من خلال الانخراط بجمعيات المحافظة على القرآن الكريم، من أبرز مؤسسيها راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، وفي 1988 غيرت إسمها إلى التسمية الحالية، حيث كانت من الموقعين على وثيقة الميثاق الوطني، إلا أنها لم يتم الاعتراف بها كحزب سياسي³.

¹ "موقع حزب الخضر للتقدم" في:

<http://www.partitunisverte.org>، تاريخ الإطلاع (2017/08/04).

² موقع الحزب الاجتماعي التحرري في:

www.psltunis.org، تاريخ الإطلاع (2017/08/04).

³ Tayab chantouf, *le maghreb au present*, (Alger : office des puplication universitaires, 2003), p 225.

2- حزب العمال الشيوعي التونسي

من أقدم الأحزاب الماركسية اللينينية التي تنشط في تونس، أنشأ هذا الحزب عام 1958، وهو إمتداد لمنظمة العامل التونسي وأمينه العام حمة الهمامي، حيث لعب الحزب دورا في الفترة البورقيلية من خلال تجديد النضال النقابي و السياسي الديمقراطي، مما عرضه للقمع أواخر 1986 وكان الحزب الوحيد الذي رفض التوقيع على الميثاق الوطني الذي قدمه بن علي لتنظيم الحياة السياسية¹.

3- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية

أسس في 25 جويلية 2001، تحت رئاسة منصف المرزوقي رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان سابقا بين 1989-1994، يعرف بمواقفه الراديكالية من نظام الحكم السابق، من أهم مطالبه تعديل الدستور والفصل بين رئاسة الدولة وبين رئاسة أي حزب، في ظل مبدأ التداول على السلطة، وتدعيم حق الإسلاميين في تكوين حزب سياسي يصدر صحيفة "تونس المستقبل"².

مما سبق يظهر أن تونس إنتقلت من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية، ما يعني وجود أحزاب دون أن تتمتع بحقوقها في ممارسة نشاط سياسي، يمكنها من تداول السلطة، وهذا يظهر من خلال النتائج التي كانت تفرزها الانتخابات الرئاسية بفوز الرئيس بن علي، بتصدر الحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في الإنتخابات التشريعية.

¹ سالم الأبيض، مرجع سابق، ص. 30.

² موقع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية في:

<http://www.alirada.tn> ، تاريخ الإطلاع (2017/08/04).

المطلب الثاني: المجتمع المدني

ظهرت في تونس العديد من مؤسسات المجتمع المدني، بعد إصدار الرئيس بن علي مجموعة من التعديلات التي تتعلق بالمنظمات المدنية التونسية، منها ما نص عليه الدستور في الفصل 8، من الإعراف بحرية الفكر و التعبير و الصحافة و النشر و الإجتماع و تأسيس الجمعيات، ومنها ما تضمنه قانون الجمعيات رقم 154 لسنة 1959 في عام 1988، أهمها تخفيف القيود المفروضة على تأسيس وعمل الجمعيات الأهلية¹.

ولقد تم تعديل جزء من هذا القانون عام 1992، حيث أصبحت هذه الجمعيات تخضع لإشراف الحكومة وفق ضوابط تحدد حركتها وعملها وشروط تشكيلها². ويمكن تصنيف مؤسسات المجتمع المدني في تونس إلى، ثلاثة أصناف، النقابات، الجمعيات، و جمعيات حقوق الإنسان.

أولاً: النقابات

نجد كل من الإتحاد التونسي للشغل، الإتحاد العام لطلبة تونس، الإتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية.

1- الإتحاد العام التونسي للشغل:

الإتحاد العام التونسي للشغل، هو أكبر منظمة نقابية تونسية، تأسست في 20 جانفي 1946، خلال المؤتمر الذي أنعقد بالمدرسة الخلدونية من قبل فرحات حشاد ومحمد الفاصل بن عاشور، ويقع مقره في تونس العاصمة، ينشط في القطاع العام، ويمتلك صحيفته الخاصة وهي "الشعب"، يهدف إلى توحيد وتنظيم جميع الشغالين، و النهوض بأوضاعهم الإقتصادية والدفاع عن مصالحهم المادية و المعنوية³.

عصام عبد الوهاب، مرجع سابق، ص. 216.

عامر محمد الجابو، مرجع سابق، ص. 223.

³ عز الدين شكري، مرجع سابق، ص. 23.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

حيث سعى الرئيس بورقيبة منذ الإستقلال إلى تهميش إتحاد الشغل التونسي، بإعتباره قوة في المجتمع التونسي، ولقد عرفت العلاقة بين الإتحاد و الحزب الحاكم تدهورا كبيرا في منتصف السبعينات، نتيجة بروز جيل جديد لا علاقة له بالحزب الدستوري، وبالتالي زادت رغبته في الإستقلال و التحرر من قيود السلطة¹.

ولقد أعلن الإتحاد إضرابا عاما 1980، نتجت عنه مواجهات دامية بين المحتجين وقوات الأمن، وهذا بسبب رفض السلطة حصول الإتحاد على استقلاليته، ونفس الشيء في فترة حكم الرئيس بن علي ، حيث عمل على السيطرة على الإتحاد بوسائل مختلفة قانونية وتنظيمية وإدارية، وضمان ولاء قادة الإتحاد للحزب الحاكم، بالإضافة إلى استخدام القوة مع المظاهرات، واعتقال العديد من أعضائه، ومن خلال هذه الإجراءات أصبح الإتحاد هيئة مسببة تخدم مصالح الحزب الحاكم، ولم يعد لديه دور محوري في الحياة السياسية و الإجتماعية².

2- الإتحاد العام لطلبة تونس

أنشأ الإتحاد عام 1952، ولقد هيمن بورقيبة عليه، وجعله أداة من أدوات تحقيق النظام لسياسته، وفي مؤتمره 18 دعا القوميين و اليساريون و الدستوريين بقيادة أحمد المستيري إلى إستقلال الإتحاد عن السلطة الحاكمة، وكان رد فعل هذه الأخيرة، هو القمع و العنف، ومع وصول بن علي للحكم، قام بالإعتراف بهذا الإتحاد وكممثل للطلبة التونسيين، ومفوضا باسمهم مع وزارة التعليم العالي، إلا أن الإتحاد دخل مع النظام في مواجهات عنيفة الذي غير من سياسته إتجاه الإسلاميين³.

¹ محسن مرزوق، الحركات الاجتماعية في تونس:مداخلة في منتدى الحركات الإحتجاجية في العالم العربي: دراسة في الحركات الإجتماعية مصر، السودان، الجزائر، تونس، سوريا، لبنان، الأردن، (مصر: مركز البحوث العربية و الإفريقية)، ص. 272.

² عصام عبد الوهاب محمد أيوب، مرجع سابق، ص. 223.

محسن مرزوق، مرجع سابق، ص. 280.

3- الإتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية

تأسس في 16 و 17 جانفي 1947، تحت تسمية الإتحاد لنقابات الصناعية وصغار التجار بالقطر التونسي، وخلال مؤتمره الثاني، تغيرت تسميته للإتحاد التونسي للصناعة و التجارة، كانت البداية الأولى لتأسيسه بمبادرة من الشيوعيين التونسيين، ولكن سرعان ما وقع استيعابه من قبل الحزب الحر الدستوري الجديد¹.

ثانيا: الجمعيات

فيما يخص الجمعيات في تونس، فيوجد أكثر من 6700 جمعية، التي تلعب دورا مهما في الميادين الإجتماعية الثقافية العلمية و الإنسانية و الرياضية، أهمها:

1- الجمعية التونسية للمحامين الشبان

تأسست عام 1970، وتحصلت على تأشيرة العمل القانوني في 7 ماي من نفس السنة، تهدف الجمعية إلى دراسة مشاكل المحامين الشبان، و السعي إلى حلها و المساهمة في تطوير مهنة المحاماة وإحترام القواعد المهنية².

2- جمعية الصحفيين التونسيين

تأسست يوم 13 جانفي 2008، إلا أن العمل الجمعياتي للصحفيين التونسيين يعود إلى الستينيات، حيث أسسوا عام 1962 أول هيكل لهم، وهي الرابطة التونسية للصحافة التي تحولت عام 1969 إلى جمعية الصحفيين التونسيين، من أهدافها جمع شمل الصحفيين،

¹ "موقع الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة و الصناعات التقليدية"، في:

www.utica.org.tn/fr/ ، تاريخ الإطلاع (2017/08/04).

² "الجمعية التونسية للمحامين الشبان"، في:

[Http://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86](http://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86)

تاريخ الإطلاع (2017/07/19).

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

والدفاع عن حقوقهم المادية و المعنوية ، الدفاع عن حرية الرأي و التعبير خاصة حرية الإعلام و الصحافة¹.

3- الإتحاد القومي للمرأة التونسية

أنشأه الرئيس السابق الحبيب بورقيبة عام 1956، وذلك من أجل توحيد لجنة المرأة في الحزب الاشتراكي الدستوري، وإتحاد حركات المرأة التونسية، وقد لعبت السلطات التونسية دورا كبيرا لدفع و دعم النواة الأساسية لهذه المنظمة، إلا أنه ومع وصول بن علي للحكم، تحول الإتحاد إلى منظمة غير حكومية، ونظرا لأهمية دور الإتحاد في المجتمع فرض الحزب الحاكم سيطرته وجعله وسيلة لتحقيق أهدافه².

4- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

تأسست هذه الجمعية عام 1989، ونادت بفصل الدين عن الدولة، وكان من أهدافها حصول النساء التونسيات على حقوقهن الإجتماعية و السياسية والمدنية، وإلغاء كل مظاهر التمييز ضدها وتمكينها من المواطنة الكاملة³.

ثالثا: جمعيات حقوق الإنسان

تتسم علاقة جمعيات حقوق الإنسان التونسية و السلطة بالصراع الدائم، حيث تقوم السلطة بإعتقال و ملاحقة أعضاء ونشطاء هذه الجمعيات، ما جعل هذه الأخيرة غير مؤثرة و ضعيفة في المجتمع، ولقد بدأت هذه الجمعيات بالظهور في بداية حكم الرئيس بن علي، إثر تعديل قانون الجمعيات ومن بين أهم هذه الجمعيات:

¹ "موقع النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين"، في:

www.snjt.org ، تاريخ الإطلاع (2017/08/04).

² Radia Haddad، *parole de femme*, (Carthage: Edition Alyssa، 1995) p103.

³ نيفين مسعد، المشاركة السياسية للمرأة العربية (مصر: دون دار نشر، 2008)، ص. 45.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

1- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

التي تأسست في 07 ماي 1977، التي تعمل على نشر تقارير وبيانات خاصة بوضعية حقوق الإنسان في تونس، وفي 1991 أدانت اضطهاد السلطة للتيار الإسلامي، مما عرضها لضغوط كبيرة من السلطة، وفي سنة 1992، قامت بحل نفسها نتيجة الضغوط الأمنية، التي تعرضت لها قيادتها و أعضائها، ثم عاودت الرجوع إلى نشاطها، إثر قرار المحكمة الإدارية في 26 مارس 1993، القاضي بوقف تنفيذ تصنيف الرابطة ضمن الجمعيات ذات الصبغة العامة¹.

2- المجلس الوطني للحريات بتونس

هي منظمة غير حكومية تونسية، تهتم بمجال حقوق الإنسان، تأسست في 10 أكتوبر 1998، من قبل أربعين شخصية، من بينهم المنصف المرزوقي، سيهام بن سدرين، كمال الجندوبي، مصطفى بن جعفر، علي بن سالم، له مواقف قوية في الدفاع عن حقوق الإنسان، ويمكن أن نرجع قوة مواقفه إلى قيمة الشخصيات التي تكونها، والتي تمثل تيارات سياسية مختلفة، تعرض أعضاء المجلس لعمليات إعتقال من بينهم المرزوقي سنة 2000، وسهام بن سدرين في 2001².

3- الهيئة العليا لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية

هي هيئة وطنية استشارية، تم تأسيسها في 07 جانفي 1991، وكانت خاضعة لرئاسة الجمهورية، وهدفها النهوض بحقوق الإنسان و حمايته وترسيخ قيمه وثقافته، ومن بين مهامها تقديم الإقتراحات لرئيس الجمهورية الكفيلة بدعم حقوق الإنسان و الحريات الأساسية

¹ تقرير المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: دار الأمين، 1995) ص.357.

² "موقع المجلس للحريات بتونس"، في:

، تاريخ الإطلاع http://m.facebook.com/pg/CNLT.Tunisie/about/?ref=page_internal&mt_nav=1

(2017/07/18).

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

على الصعيدين الوطني و الدولي، و المساهمة في إعداد مشاريع التقارير، التي تقدمها تونس لهيئات و لجان الأمم المتحدة، وكذلك إلى الهيئات و المؤسسات الإقليمية¹.

حيث تم مواجهة مؤسسات المجتمع المدني كالإتحاد العام التونسي للشغل بقيادة إسماعيل السحباني، وذلك من خلال تقليص دور المنظمة النقابية، وما تبعه من إغلاق العديد من المؤسسات، ما أدى إلى تسريح العمال، أما فيما يخص الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ، فلقد تم استبعاد أبرز رموزها من بينهم رئيسها المنصف المرزوقي، ورفض المسؤول السابق في حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم سابقا خميس كسيلة عام 1997 الانصياع لأوامر النظام، ما أدى إلى سجنه ثلاث سنوات، والأمر لا يختلف كثيرا عن الحركة الطلابية بشقيها الاتحاد العام التونسي للطلبة ذي التوجه الإسلامي، و الاتحاد العام لطلبة تونس ذي التوجه اليساري، حيث قام النظام بحل الاتحاد الأول ومنع الثاني من القيام بنشاطه².

لقد ساد الطابع العدائي بين النظام السياسي و مؤسسات المجتمع المدني، في كون أن النظام لا يريد أن يقتسم السلطة معها، حيث عاشت هذه المنظمات أسوأ أيامها ، بسبب الحصار البوليسي، و الرقابة على حرية تدفق المعلومات.

¹ الهيئة العليا لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية، في:

www.droitsdelhomme.eg.tn/?page-id=679 ، تاريخ الإطلاع (2017/08/04).

² توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية، مرجع سابق، ص 163.

المطلب الثالث: الإعلام

لقد كان الإعلام التونسي قبل الثورة، ضمن القطاعات الأكثر خضوعا للرقابة على المستوى العربي، وهذه الرقابة شملت كافة وسائل الإعلام، سواء كانت خاصة أو عمومية، تمتلكها الدولة ونظامها الحاكم، وكانت كافة المراحل التي تمر بها المضامين المنشورة عبر الإعلام مراقبة و خاضعة، تحت إشراف عدد من الهيئات الحكومية التابعة للدولة، مثل وزارة الاتصالات التي تولت المسؤولية الكاملة عن القطاع الإعلامي ووكالة الإتصال الخارجي، التي تتبع مباشرة لوزارة الاتصالات، إضافة لوزارة الداخلية التي كانت تتحكم بإصدار التراخيص لوسائل الإعلام المختلفة، بناءا على الرؤية الأمنية والسياسية العامة لنظام الرئيس بن علي¹.

حرص النظام السابق على إبقاء المعلومة تحت نظره و التحكم فيها، بغرض السيطرة المطلقة على الوعي الجماعي للجماهير التونسية، مستندا وجود شرعية قانونية، تسمح بعقاب كل من يخرج عن الخطوط الحمراء التي يرسمها النظام، واعتمد نظام بن علي، سواء كان بوزاراته و هيئاته الحكومية على تحقيق مصالح ومنافع متبادلة حول الإعلام، وذلك بالإستعانة بموارد بشرية ضخمة من الصحفيين من داخل تونس و خارجها، سواء كانوا عرب أو أجانب، وكل هذا من أجل تحقيق مصلحة واحدة، المتمثلة بتلميع صورة الرئيس بن علي، في حين إعتد على أسلوب "العصا و الجزرة"، وذلك من خلال تقديم مكافآت للمتعاونين في سبيل تجميل صورته، من جهة أخرى سعى إلى معاقبة كل المعارضين بقمعهم لإسكات أصواتهم².

قام نظام بن علي بقمع الحريات، واعتمد أسلوب القطب الواحد رافضا التعددية ، ليس فقط في السلطة، وإنما أيضا شمل المنظومة الإعلامية، حيث منع النظام من تناول الإعلام

¹ فاطمة العيساوي، "الإعلام التونسي في مرحلة إنتقالية"، مركز كارنيغي، في:

<http://carnegiemec.org/2012/07/10> تاريخ الإطلاع (2017/06/17).

² ياسر المختوم، "منظومة الدعاية تحت حكم بن علي - الكتاب الأسود"، مركز نماء، في:

<http://nama-centre.com/ActivitieDatials.aspx?id=398>، تاريخ الإطلاع (2017/06/17).

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

بعض الموضوعات، مثل حقوق الإنسان ومستوى الحريات العامة، وخاصة المواضيع التي تتعلق بحياة الرئيس و عائلته، إلى جانب منع تناول الملفات الاقتصادية كالبطالة و التنمية، حيث كان يعاقب قانونيا كل من كان يتناول هذه المواضيع¹.

الملاحظ أن نظام بن علي، منع منعاً باتاً من تكوين إعلام معارض في تونس، وذلك يظهر من خلال قيام النظام بمعاقة الصحفيين المعارضين، سواء كان ذلك بالسجن أو النفي، ويصل في بعض الأحيان إلى غلق الجريدة.

يعتمد نظام بن علي على أسلوب الإحتكار الإعلامي، حيث إحتكرت قناتا "الوطنية1" و"الوطنية2"، قطاع الإعلام المرئي و المسموع في تونس، وارتكزت على تغطية أخبار الرئيس بن علي وعائلته، بالإضافة إلى هاتين القناتين، يوجد قناتان تلفزيون خاصتان وإثنا عشر محطة إذاعية (اثنتان ملك للدولة)، بالإضافة إلى قناتي "حنبل" و "نسمة" اللتان حضيتا برواج واسع، إلا أن النظام منع كل وسائل الإعلام الخاصة من تقديم تقارير إعلامية عن الحياة السياسية للرئيس زين العابدين، وبالتالي اقتصر دور وسائل الإعلام على بث كل المعلومات التي تصب في مصلحة الرئيس، أما فيما يخص وسائل الإعلام المقروءة سواء الإلكترونية أو الوطنية فكانت تتبع مباشرة للنظام أيضاً، أما الصحافة المعارضة التي كانت ممثلة في ثلاث صحف مطبوعة وهي "المواطنون" و"الفجر" و"الطريق الجديد"، فقد عاشت ظروف القمع و القهر، وفيما يخص المحتوى الإلكتروني أوكلت للوكالة التونسية للإنترنت مسؤولية مراقبة كافة المواقع الإلكترونية، و الحرص على حجب أي محتوى ضد النظام أو يخالف رؤيته².

وفي ظل الأوضاع التي وصل إليها الإعلام التونسي، قامت جمعية الصحف العالمية بطرد الجمعية الصحفية التونسية بدعوى تخاذلها في قمع الصحافة في تونس، وقد إتخذت السلطات التونسية مجموعة من الإجراءات ضد الصحفيين، كسحب جواز سفرهم، مع العلم

¹ الموقع نفسه.

² فاطمة العيساوي، موقع سابق.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

أن مؤسسات النشر و الطباعة، تقوم بتقديم نسخ من منشوراتها قبل الإعلان عنها لوزارة الداخلية و المدعي العام إلى جانب كاتب الدولة لدى وزارة الثقافة¹.

إن الإعلام التونسي في فترة الرئيس بن علي، همش بشكل كبير من طرف النظام الذي لم يسمح بظهور إعلام معارض بسبب السيطرة على كامل وسائل الإعلام السمعية و البصرية، حيث كانت كافة القنوات تابعة للنظام التونسي.

نخلص في نهاية المبحث إلى أنه، وبالرغم من فتح باب التعددية الحزبية في تونس، إلا أن بعض الأحزاب السياسية لم تتمتع بحقوقها في ممارسة نشاطها السياسي، وذلك برفض إعطائها التصريح القانوني، كما فرض الرئيس بن علي سيطرته، على جميع النقابات وجمعيات المجتمع المدني، وجعلها أداة لتحقيق أهدافه، كما أن الإعلام كان خاضعا بصفة كلية للنظام ومنع من ظهور إعلام معارض، كما أن العوامل الداخلية والخارجية دور كبير في زعزعة استقرار نظام الرئيس بن علي، وإن كانت العوامل الداخلية من بطالة، وفقر هي التي لعبت الدور الكبير في قيام الثورة في تونس.

¹ توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص ص. 194، 195.

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011

في نهاية الفصل، نصل إلى أن فترة حكم الرئيس بن علي تميزت بالإنغلاق، حيث كانت مختلف التعديلات الدستورية التي قامت بها السلطة التونسية، تصب في سياق تعزيز مكانة رئيس الدولة، وزيادة نفوذ وسيطرة الحزب الحاكم، وتستهدف إقصاء وتهميش المعارضة السياسية، وفرض المزيد من القيود على حقوق التعبير وحرية الصحافة والإعتقالات في حق قيادات النقابات، أما فيما يخص التعددية السياسية فهي تعددية شكلية للتظاهر بالديمقراطية أمام الرأي العام، وتعد العوامل الداخلية من بطالة وضعف المستوى المعيشي، السبب وراء الحراك السياسي الذي عرفته تونس.

الخاتمة

عالجت هذه الدراسة مسألة التوافق السياسي كآلية للانتقال الديمقراطي، الذي يمثل أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في السلطة بالنسبة للمجتمعات التعددية، فهو يعتمد أساساً على التمثيل السياسي للمكونات والفئات الاجتماعية و المشاركة في صنع القرارات.

ويعتبر التوافق خياراً لممارسة السلطة و الحكم في البلدان التعددية أو المتنوعة اجتماعياً، والتي تعاني من ضعف الوحدة الوطنية، وصعوبة الاستقرار السياسي وكثرة مظاهر العنف، وهذا بإشراك العديد من الفواعل ومكونات المجتمع في صنع القرار، ويستعمل كحل وأسلوب للحيلولة دون تحول الإنقسامات و الإختلافات إلى العنف و الحروب الأهلية، ويؤسس لمبدأ التعايش عبر تقاسم السلطة والمهام وتشاركها.

فالتوافق السياسي نوع من أنواع إستراتيجيات إدارة حالات النزاع وعدم الوفاق، وتوجيهها باتجاه تعاوني ووافقي بدلاً من التنافس و التنافر، ومنها الوصول إلى حالة الاستقرار السياسي و الانتقال نحو نظام ديمقراطي، التي يتطلع إليها أي مجتمع، ومنها تونس خصوصاً بعد مرحلة الثورة و التغيير، فالتوافق السياسي يمثل المرحلة الإنتقالية في الساحة السياسية التونسية، المتمثلة في الانتقال من مرحلة واجهة الحكم الواحد المتمثل في التجمع الدستوري الديمقراطي تحت لواء الرئيس زين العابدين بن علي، إلى نظام حكم ديمقراطي، وهي المرحلة التي تمر بها تونس، لذلك فإن التوافق السياسي يمثل الحالة الوسيطة بين الإستبداد و الديمقراطية.

إن التوافق السياسي كآلية للانتقال الديمقراطي، هو بمثابة العملية التي يتم من خلالها مقارنة الرؤى و الأطراف، لترسيخ الحق الوطني، والوصول إلى الإتفاق، وإلجماع، الذي يصب في مصلحة الوطن، ويعملوا على تلك المصالح الضيقة، ويضمن حقوق الشعوب والدول، ويؤسس لدولة المؤسسات، لا دولة المصالح والمزاجات الضيقة بالإتفاقات، كما أن

بوادر التوافق السياسي في تونس مر عبر جملة من المراحل، التي بدأت بتشكيل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، مروراً بحكومة الترويكا، لنصل إلى التوافق الذي بادر به الحوار الرباعي للحوار، وهذا ما يدل على أن التوافق السياسي في تونس مرتبط بمبدأ التنازلات، التي قدمها كل من حزب النهضة وحزب نداء تونس، والإتحاد التونسي للشغل.

ولقد توصلنا في هذه الدراسات إلى جملة من الإستنتاجات المهمة تتعلق بموضوع الدراسة، نذكر منها:

- 1- إن عملية الانتقال الديمقراطي، تعني الانتقال من نظام تسلطي إستبدادي إلى نظام ديمقراطي، حيث تكون الانتخابات والتداول السلمي على السلطة والتعددية و المشاركة السياسية، وتختلف عملية الانتقال الديمقراطي من بلد لآخر، ومن مجتمع لآخر، ويكمن هذا الاختلاف في طرق وأساليب والأشكال التي يتم إتباعها في عملية الانتقال، وأيضاً طبيعة ونوع المعوقات والتحديات التي تعرقل سير هذه العملية، ويرجع هذا الاختلاف بالأساس إلى أنواع وأنماط الحكم في الدول، وطريقة تعامل كل دولة مع هذه الظاهرة.
- 2- ولكن بالنظر لتجربة تونس في الانتقال الديمقراطي، نجد أنه توجد العديد من العوامل التي دفعتها للتوجه نحو الانتقال نحو النظام الديمقراطي، وتعتبر تونس من الدول السبّاقة في هذه التجربة، حيث إستطاعت الإطاحة بالنظام التسلطي تحت رئاسة بن علي في 2011، نظراً لديكتاتورية السلطة الحاكمة وسيطرتها على مقاليد الحكم وكل نشاطات الحياة السياسية، وأيضاً للأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية المتدنية للشعب التونسي، وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى التي صيغت، تزداد مظاهر الانتقال الديمقراطي في المجتمعات النامية، كلما إشتدت الضغوط الداخلية و الخارجية.

- 3- ساهمت العديد من الفواعل في التوافق السياسي في تونس، كثقافة ووعي الشعب التونسي، دور الرباعي الراعي للحوار، وخاصة الدور الذي قام به الإتحاد التونسي للشغل في جمع الفرقاء السياسيين (مثل نداء تونس وحركة النهضة)، ما يثبت صحة الفرضية الثانية التي كان مفادها، أن التوافق السياسي يحتاج إلى بيئة، تجعل فرص نجاحه عالية.
- 4- إن مبدأ التنازلات وتقبلها من طرف الأطراف المتوافقة، راجع بالأساس لإدراك جميع الأطراف السياسية في تونس لخصوصية المرحلة الإنتقالية، والحاجة الماسة لقوانين وقواعد سياسية غير عادية، فلم تستسلم الأطراف لدواعي إختزال الثورة في الإنتخابات والحكم، بل ربطوا الثورة بقيم سياسية كبرى تستدعي التوافق و الشراكة الوطنية، وقد ظهرت هذه القناعة لدى الأطراف القوية منها و الضعيفة، وذلك من خلال ترسيخ ثقافة التسامح والمصالحة الوطنية ونسيان الأحقاد وتجاوزها، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة، التي صيغت على النحو التالي، التوافق السياسي في تونس مرتبط بمدى تقبل الأطراف المتوافقة للتنازلات المقدمة.

من خلال دراستنا نصل إلى إن التوافق السياسي الذي إنتهجه تونس (التوافق بين إسلاميين وعلمانيين)، ساهم بشكل كبير في تجنب البلاد الدخول في متاهات وأزمات كادت تعصف بمسار تحقيق التجربة الإنتقالية نحو الديمقراطية، إذ يمكن إعتبارها من التجارب العربية الإستثنائية في مجال الإنتقال الديمقراطي.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01:

الأعضاء المكونون للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي و الإنتقال الديمقراطي

1- الأحزاب

الرقم	الحزب	إسم الممثل
1	حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	أحمد الخصوصي
2	حركة التجديد	سمير الطيب
3	الحزب الديمقراطي التقدمي	منجي اللوز
4	التكتل الديمقراطي من اجل العمل و الحريات	مولدي الرياحي
5	حزب حركة النهضة	نور الدين البحيري
6	الحزب الاشتراكي	البشير العبيدي
7	حزب العمل الوطني الديمقراطي	محمد جمور
8	حزب تونس الخضراء	عبد القادر الزيتوني
9	حزب الإصلاح والتنمية	محمد القوماني
10	حركة الوطنيين الديمقراطيين	شكري بلعيد
11	المؤتمر من أجل الجمهورية	بشير البجاوي
12	حزب الطليعة العربي الديمقراطي	سمير بن عمر

2- المنظمات و النقابات:

الرقم	إسم المنظمة أو النقابة
1	الإتحاد التونسي للشغل
2	الهيئة الوطنية للمحامين
3	جمعية القضاة التونسيين

4	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
5	الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
6	جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
7	المجلس الوطني للحريات لتونس
8	الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين
9	العمادة الوطنية للمحامين
10	جمعية حرية وإنصاف
11	نقابة الوطنيين للصحفيين التونسيين
12	نقابة الأطباء الأخصائيين للممارسة الحرة
13	الإتحاد العام لطلبة تونس
14	إتحاد المعطلين عن العمل
15	الجمعية العامة التونسية للشغل
16	الجمعية الوطنية لغرف عدول الإشهاد
17	حركة تحديث الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية
18	جمعية قدماء المقاومين

3- شخصيات وطنية:

أ: فئة السياسيين:

- أنور بن قدور.
- البوصيري بوعبدلي.
- عبد العزيز المزوغي.
- محسن مرزوق.
- خديجة الشريف.
- عدنان الحاجي.

ب: فئة المحامين:

- العياشي الهمامي.
- عبد الستار بن موسى.
- عبد الجليل بوراوي.
- سمير عنابي.
- مسعود الرمضاني.
- زهير مخلوف.
- لمياء فرحاني.
- عبد الباسط بن حسن.
- عبد الرؤوف العبيدي.
- لزهر العكرمي.
- مصطفى عبد الكبير.

ج: فئة الأساتذة:

- حسين الديماسي.
- عبد الحميد الأرقش.
- علي المحجوبي.
- عبد المجيد الشرفي.
- محمود الذوادي.
- لطيفة لخضر.
- أحميدة النيفر.
- فرج معتوق.
- محمد علي الهاني.
- عدنان منصر.
- منصف وناس.

د: فئة الأطباء:

- أحلام بلحاج.
- أمين سامي بن ساسي.

ه: فئة القضاة.

- مختار اليحياوي.
- كلثوم كنو.

و: فئة الصحفيين:

- نورة البورصالي.
- سامية البكري.
- صوفي بسيس.
- سفيان الشورابي.

ز: فئة الكتاب والشعراء:

- جليلة بكار.
- محمد الصغير أولاد أحمد.
- مصطفى التليلي.
- فتحي التريكي.

بالإضافة إلى الشخصيات التالية:

فرحات القمرتي/ منير قراجة/ منجي بن عثمان/ إبراهيم بودريالة/ سفيان بلحاج محمد/
هادية جراد/ محمد بوزريعة/ سامي الجربي/ درة محفوظ/ زينب فرحات/ هالة عبد الجواد/
منجي ميلاد/ سمير الرابحي/ علياء الشريف/ عبد الجبار بسيس/ مصطفى بن أحمد
التليلي/ مهدي مبروك/ مبروك حراي/ أحمد الكحلاوي/ السيدة الحراي/ كريمة دريوش/
نجيب حسني/ محمد الرحيمي/ أديب سودانة/ عماد الحيدوري/ صوفية الهمامي/ منصف

قائمة الملاحق

مباركي/ بلقاسم عباسي/ منية بوعلي/ نجوى مخلوف/ عبد السلام العرباوي/ محمد الهادي الكحولي.

4- ممثلو الجهات و الولايات

الولايات والجهات	الممثل
تطاوين	عبد اللطيف الحداد
قابس	توفيق الجريدي
مدنين	عبد العزيز العايب
نابل	الحبيب غلاب
جندوبة	الهادي بن رمضان
تونس	لطفي اليعقوبي
صفاقس	نعمان مجيد
سيدي بوزيد	يوسف الصالحي
قفصة	رضا الرداوي
قبلي	الفاضل بالطاهر
بنزرت	فوزي الصداوي
القصرين	المولدي القسومي

5- ممثلين الشهداء :

المنجي البوعزيزي وعلي البوعزيزي.

ملحق رقم 02:

التعريف ببعض الشخصيات

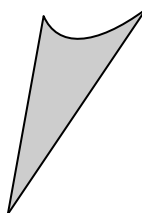
الرقم	الشخصية	تعريفها
1	الحبيب الصيد	ولد 01/جوان 1949، هو سياسي مخضرم تولى مناصب قيادية في وزارة الداخلية قبل الثورة و بعدها، وهو غير منتمي لأي حزب سياسي في جانفي 2001، في جانفي 2011 عين كاتب دولة لدى وزير الفلاحة مكلفا بالصيد البحري، كما تولى حقيبة وزارية في 2011 بعد إقالة فرحات الراجحي، وهو رئيس الوزراء التونسي (من 6 فيفري 2015 إلى 27 أوت 2016) .
2	يوسف الشاهد	ولد في 18/09/1975، تخصص في مجال الفلاحة والأمن الغذائي، في جامعات غربية مرموقة، وهو خبير لدى العديد من الوكالات العالمية، لم يعرف عنه نشاط سياسي قبل الثورة، شغل بعد إنتخابات 2014 وظيفة كاتب دولة للصيد البحري، قبل أن يصبح وزير التنمية المحلية منذ جانفي 2016، ثم تم ترشيحه لرئاسة حكومة الوحدة الوطنية، من قبل رئيس الجمهورية التونسية الباجي قايد السبسي.
3	حمادي الجبالي	ولد بسوسة في 6/10/1949، هو سياسي و مهندس وصحفي تونسي، تولى منصب رئيس الوزراء في ديسمبر 2011، بعد فوز حركة النهضة في إنتخابات المجلس التأسيسي 2011، قدم إستقالته في مارس 2013، بعد رفض الأغلبية المتمثلة في حركة النهضة، والمؤتمر من أجل الجمهورية مبادرته بتشكيل حكومة تكنوقراط، إستقال من منصب الأمين العام لحزب حركة النهضة في مارس 2014، ومن ثم إنسحب من الحركة في ديسمبر 2014.

ولد 11/29/ في تونس، تولى عدة مهام، حيث عمل مستشارا للرئيس السابق بورقيبة، ثم مدير الأمن الوطني، ووزير الداخلية، ثم الدفاع ووزارة الخارجية، كما عمل سفيراً لتونس في فرنسا وألمانيا، وبعد إنقلاب 1987/11/07 إلتحق بالتجمع الدستوري الديمقراطي، وتولى رئاسة مجلس النواب بين 1990-1991، وفي سنة 2011 عينه فؤاد المبرغ رئيساً للحكومة المؤقتة للإشراف على إنتخابات مجلس وطني تأسيسي لكتابة دستور تونس، وفي سنة 2012 أسس حزب نداء تونس المعارض لحزب النهضة، الذي حصل على أغلبية الأصوات في إنتخابات 2014/10/26، وفي 2014/12/21 انتخب رئيساً للجمهورية التونسية.	الباجي قايد السبسي	4
ولد 1945/07/07 بتونس، ترأس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في بداية التسعينات، وأسس مع آخرين المجلس الوطني للحريات، تم طرده من الجامعة التونسية على إثر تأسيسه مع مناضلين حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، مما اضطر لمغادرة تونس واللجوء إلى فرنسا، وبعد ثورة 2011، رجع إلى تونس، وفي 23 أكتوبر 2011 أنتخب عضواً في المجلس الوطني التأسيسي، وأنتخب رئيساً مؤقتاً للجمهورية التونسية، وفي عام 2014 ترشح للإنتخابات الرئاسية، ونجح في أن يمر للدورة الثانية، وتحصل على المرتبة الثانية بنسبة 44,32%.	المنصف المرزوقي	5
1964/11/26-2013/02/06، هو سياسي ومحامي تونسي، وهو عضو سابق في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، والأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، وأحد مؤسسي	شكري بلعيد	6

		تيار الجبهة الشعبية، كان من أشد المنتقدين لأدائها الحكومة الائتلافية في تونس، أغتيل أمام منزله من قبل مجهولين في 06/02/2013، الأمر الذي إتبعه مظاهرات عارمة بالبلاد.
7	محمد البراهيمي	1955/05/15-2013/07/25، هو سياسي تونسي وعضو المجلس الوطني التأسيسي، عن حزب التيار الشعبي والمنسق العام للحزب، والأمين العام السابق لحزب حركة الشعب، وينتمي للتيار الناصري، وعرف بمعارضته الشرسة لحركة النهضة، أغتيل في 25/07/2013 أمام منزله من قبل بوبكر الحكيم ولطفي الزين.
8	سليم الرياحي	ولد 13/07/1972، هو سياسي ورجل أعمال تونسي، ومؤسس ورئيس حزب الإتحاد الوطني الحر، يتولى منذ جوان 2012 رئاسة النادي الإفريقي، ترشح للانتخابات الرئاسية 2014، وتحصل على نسبة 5,55%.
9	ياسين الشنوفي	ولد 19/01/1970، تقلد عدة وظائف، حيث عمل كضابط بالديوانة سنة 1997، بعد أن تلقى تكويناً عسكرياً، ثم عين بالديوانة متفقد عسكري سمة 1999، ومن ثم أنشأ شركة تجارية دولية بدبي، وكثف تعامله مع شركات أوروبية وشرق أوسطية، ترشح للانتخابات الرئاسية 2014، وتحصل على نسبة 0,10%.
10	محسن مرزوق	ولد في جويلية 1965، هو سياسي تونسي، وكان عضو المكتب التنفيذي لحركة نداء تونس، تحصل على شهادة الإجازة في العربية، وشهادة التعمق في مجال علم الاجتماع، وماجستير اليونسكو في العلاقات الدولية من جمعية الدراسات الدولية بتونس، وهو يشغل منصب الأمانة

		العامة للمؤسسة العربية للديمقراطية منذ مارس 2008، أسس حزب مشروع تونس بتاريخ 20/03/2016 في بعد إنشاقه عن حزب نداء تونس.
11	الطاهر بن حسين	هو مالك قناة الحوار التونسي، كاتب ومناضل يساري عرف بمعارضته الشديدة لنظام بن علي، ومساندته للتحركات الشعبية، منها إنتفاضة الحوض المنجمي وإنتفاضة فريانة 2008، وكانت قنواته المنبر الحر الوحيد الذي يرصد أنشطة المعارضة زمن بن علي، وبعد الثورة إتسم بمعارضته لحركة النهضة الحاكمة في تونس، مطالباً بإسقاطها وإسقاط حكومة الترويكا، وقد سجن يوم 09/11/2013 بتهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي، إنشق عن حزب نداء تونس و أسس حركة مستقبل تونس.
12	سعيد العايدي	ولد 1961/05/08، هو وزير الصحة العمومية في تونس، تم تعيينه وزيرا للتشغيل في حكومة محمد الغنوشي في 27/01/2011، وبقي في المنصب في حكومة الباجي قايد السبسي، لغاية ديسمبر 2011، كان عضو في حركة نداء تونس، قبل أن ينشق عنها ويؤسس حزب بني وطني.
13	رضا بلحاج	ولد 1962/02/16 بتونس، هو موظف سامي، محامي ورجل سياسي تونسي، كاتب عام للحكومة، ثم وزيرا معتمدا لدى رئيس الحكومة الباجي قايد السبسي، قدم إستقالته من منصب الناطق الرسمي لحزب التحرير في تونس في أواخر أكتوبر 2015، وأصبح في 2015 مدير مكتب رئيس الجمهورية التونسية إلى غاية 01/02/2016، أسس حزب تونس أولا، بعد إنشاقه عن حزب نداء تونس.

قائمة المراجع و المصادر



قائمة المراجع و المصادر

أولاً:المصادر

الجمهورية التونسية، دستور 1959.

الجمهورية التونسية، دستور 2014.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1- إبتسام الكتبي، الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 2- أبو زكريا يحي، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي، الملكية الفكرية محفوظة الكتاب، 2003.
- 3- أحمد إيمان ، قراءة نظرية: الديمقراطية و التحول الديمقراطي، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، ج2، 2016
- 4- الأحمر المولدي ، الإنتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
- 5- الأنباري شاكراً ، الديمقراطية التوافقية: مفهومها ونماذجها، العراق: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007
- 6- بوحنية قوي و آخرون، الإنتخابات و عملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، عمان: دار الراية للنشر و التوزيع، 2001.

- 7- بارون جمال وآخرون، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية ،سوريا: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية 2006
- 8- برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي:دراسة نقدية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1994.
- 9- بشارة عزمي، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت: المركز العربي ودراسة السياسات، 2013.
- 10- الجمعاوي أنور، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- 11- الجمعاوي أنور ، الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة و التداعيات و التحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 12- الجعيدي محمد عفيف، القضاء التونسي خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي تحت الجسد الحي، تونس: المفكرة القانونية، 2016.
- 13_ ديامند لاري ، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، تر:عبد النور الخراقي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2014
- 14- هنتغتون صامويل ،الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر:عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993
- 15- هيثم سليمان، التوافق السياسي في تونس: محطات و مطبات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017
- 16- حنفي عبد العظيم ، إستراتيجية الانتقال الديمقراطي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2011.
- 17- حلومي عبد القادر، مدخل إلى الإحصاء، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

- 18- حامي الدين عبد العلي ، الثورة الشعبية في تونس ومدى قابلية النموذج للتعميم، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011
- 19- يوسف الصواني، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح و الثورة، تر: لطفي زكراوي، بيروت: منتدى المعارف، 2013.
- 20- كريم حسن وآخرون، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد، دراسة حالات، بيروت: شرق الكتاب، 2013.
- 21- ليبيهارت أرنت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، تر: حسني زينة، بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2006.
- 22- المصري رفيق، الدين و السياسة و الديمقراطية، مركز حقوق الإنسان و المشاركة الديمقراطية، 2007.
- 23- مراد علي عباس، المجتمع المدني و الديمقراطية، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2009.
- 24- ماضي عبد الفتاح، مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- 25- مالكي محمد و آخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطي وتأخر العرب؟: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 26- مالكي محمد، ثورة تونس، الأسباب، السياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي ودراسات السياسات، 2012.
- 27- ماركس مونيك، أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات، الدوحة: مركز بروكنجر، 2014.
- 28- مسعد نيفين، الأداء البرلماني للمرأة العربية: دراسات حالات مصر وسوريا وتونس، بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2005.

- 29- مسعد نيفين ، المشاركة السياسية للمرأة العربية، مصر: دون دار نشر، 2008
- 30- مرزوق محسن، الحركات الإجتماعية في تونس (مداخلة في منتدى الحركات الإحتجاجية في العالم العربي: دراسة في الحركات الإجتماعية مصر، السودان، الجزائر، تونس، سوريا، لبنان، الأردن)، مصر: مركز البحوث العربية و الإفريقية،
- 31- السرجاني راغب، قصة تونس من البداية الى ثورة 2011، القاهرة: دار أقلام للنشر و التوزيع والترجمة، 2011.
- 32- عبد الله شادية، الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005.
- 33- علي هلال، الديمقراطية و هموم الإنسان العربي المعاصر-الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
- 34- عاصي جوني ، نظريات الإنتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براد يغم التحول، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطيات، 2006.
- 35- علي علاني، الحركات الإسلامية في الوطن العربي: دراسة مقارنة بالحالة التونسية، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2008
- 36- عبد الجواد جمال وآخرون ، التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس (القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان، 1998.
- 37- فؤاد عبد الله ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 38- صديقي العربي، تونس: ثورة المواطنة...ثورة تونس بلا رأس، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
- 39- القصير كمال، التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغاربية، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

- 40- قربان، ملحم، **المنهجية و السياسة**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 1986.
- 41- ربيع فايز، **الديمقراطية بين التأصيل الفكري و المقاربة السياسية**، عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2004.
- 42- الشلبي جمال ، **التحول الديمقراطي و حرية الصحافة في الأردن**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2009.
- 43- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقتربات و الأدوات**، الجزائر: دار النشر للجامعات، 1997.
- 44- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر: دار هومة، 2007.
- 45- الشطي إسماعيل و آخرون، **مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
- 46- الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، **ثورات الخلاص من الإستبداد**، شرق الكتاب، 2013.
- 47- توفيق المدني، **المعارضة التونسية ونشأتها**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001.
- 48- توفيق المدني، **سقوط الدولة البولييسية في تونس**، بيروت: الدار العربية للعلوم و الناشرون، 2011.
- 49- توفيق المدني و آخرون، **الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 50- الخشن محمد عثمان، **المجتمع المدني**، القاهرة: الأمل للطباعة و النشر، 2004.

51- القصبي، عبد الغفار رشاد ، **مناهج البحث في علم السياسة**، جامعة القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

القواميس

- 01- بدوي أحمد، **معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، 1982.
- 02- سعيان أحمد، **قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية**، مكتبة لبنان، 2001.
- 03- زيتون وضاح، **المعجم السياسي**، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2006.

الأطروحات و المذكرات الجامعية:

• الاطروحات

- 01- باي أحمد ، **أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية: دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر**، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008-2009).
- 02- بلعور مصطفى ، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية (دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008)**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة الجزائر، 2013.
- 03- كريش نبيل ، **دوافع و معوقات التحول الديمقراطي في العراق و أبعاده الداخلية و الخارجية**، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008.

04-مؤمن عزيزة، إشكالية التنمية السياسية في الدول النامية ،أطروحة دكتوراه، جامعة الحسن الثاني عين الشق،كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ، تخصص القانون العام،2001-2002.

المذكرات:

01-أحمد إسماعيل إسرائ، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1999-2009، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2012/2013.

02-بوروني زكريا ، النخبة السياسية و إشكالية الانتقال الديمقراطي-دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،تخصص الرشادة و الديمقراطية،2009-2010.

03- الجبو عامر محمد ، أثر القيادة على التحول الديمقراطي في تونس في الفترة 1987-2003، رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات العربية، 2006.

04- دحماني، مولود، أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي، دراسة مقارنة: تونس وليبيا 2011-2015، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015/2016.

05-محمد أيوب عصام عبد الوهاب، متغير القيادة و التعددية السياسية في تونس 1994-2002، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2006.

- 06-ناشط سفيان، عثمان تليمة ،الانتقال الديمقراطي في المغرب: الإكراهات و الرهانات، بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية باسطات،2013-2014.
- 07-عباش عائشة ، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، تخصص رسم السياسات العامة، 2007/2008.
- 08-صحراوي شهرزاد ، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012-2013.
- 09-ريحان فوز نايف ، العولمة و أثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي1990-2006، مذكرة ماستر في التخطيط و التنمية و السياسية، جامعة النجاح الوطنية نابلسن2007.
- 10-شوبكي محمد سالم هاشم، سياسات حركة النهضة و أثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية فلسطين، كلية الدراسات العليا، تخصص التخطيط و التنمية السياسية، 2016.
- 11-غطاس جميلة ، كريمة مقداد، دور وسائل التواصل الإجتماعي في التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، دراسة وصفية (تونس،مصر)، جامعة ورقلة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علوم الإتصال والإعلام، 2014/2015.

المقالات

• المجالات:

- 1- بوبكري، عمر ، " ظهور فكرة الدستور و تطورها في تونس"، مجلة تباين، ع3، تونس: 2013.
- 2- بن يونس، كمال ، "التهميش الشامل: عوامل إندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، مجلة السياسة الدولية، ع184، أبريل 2011.
- 3- بن يزة، يوسف ، "مستقبل الديمقراطية التوافقية في العالم العربي- قراءة في المقومات الثقافية و الإجتماعية"، مجلة دفاتير المستقبل، جانفي 2015.
- 4- الجعيدي، محمد عفيف ، القضاء التونسي خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي تحت الجسد الحي، تونس: المفكرة القانونية، 2016.
- 5- ويكن، فازية ، "دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة"، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، ع8، ديسمبر 2013.
- 6- مرزوقي، عمر ، "حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، قراءة في المؤثرات الدولية"، مجلة المفكر، ع10، جانفي 2014.
- 7- مصطفى مهند ، "مقاربات نظرية للثورات العربية، الحالة المصرية و التونسية"، الكرمل الجديد، ع1، صيف 2011.
- 8- ناجي، عبد النور ، "الحركات الإحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي"، مجلة المستقبل العربي، ع387، ماي 2011.
- 9- العاشوري سعدي، رنا ، "التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر: آراء ومناقشات"، المستقبل العربي، تونس.
- 10- علي الكواري، "عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون"، المستقبل العربي، ع415، سبتمبر 2013.

- 11- عربي، مسلم ، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، دفاثر السياسة و القانون، جامعة ورقلة، الجزائر، ع2، جانفي 2013
- 12- شكري، عز الدين، التغير السياسي في تونس و أزمة النظام السياسية و الدولية، ع 92، 1988.

• الجرائد:

- 1- "نداء تونس يفقد الأغلبية البرلمانية لصالح النهضة"، جريدة الثورة، العدد 18618، 10 نوفمبر 2015.
- 2- السعيد، طارق ، "نجاح الحكومة مرتبط ببرنامجها وسعيها إلى حل المشاكل الإجتماعية"، جريدة الشعب، ع 1398، 25 أوت 2016.
- 3- غربالي، فؤاد، "تونس: حين ترتفع اليد اليمنى للدولة"، جريدة السفير العربي، ع 13465، 15 سبتمبر 2016.

التقارير

- 01- أحمد محمد مصطفى، حياة اليعقوبي، الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي (التجربتان المصرية و التونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات)، منظمة فريديريش إيبيرت، 2015.
- 02- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي 1994، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التقرير الثامن، 1994.
- 03- التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين ماضي الحاضر وأحلام التغيير: أربع سنوات من الربيع العربي، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014.

04-تقرير المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة: دار الأمين، 1995.

مواقع الانترنت

1-أبو الحسن عمر، "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و إشكاليته في ظل المتغيرات الحالية"، الحوار المتمدن، 4 سبتمبر 2014، في: <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aïd=431302&r=0> ، تاريخ الإطلاع (2017/06/15).

2-البرهومي، ماجد، " التوافق في التجربة السياسية التونسية"، 2015/10/12، في:

<http://www.alquds.co.uk?p=416817>، تاريخ الإطلاع (2018/08/09).

3-الهاشمي، ربيع ، "الانتقال الديمقراطي في التجارب المقارنة"، 14 أوت 2012، في: <http://rabi3o.blogspot.com/2012/08blog-spot-1468.html?m=1> _، تاريخ الإطلاع (2017/04/22).

4-محرم رياض، حسن، "علاقة الانقلاب الثوري بالجيش الوطني"، الحوار المتمدن، ع4271، 2013/11/10، في:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=386279> ، تاريخ الإطلاع (2017/04/13).

5-مضامين دستور تونس 2014، 2014/02/09، في:

تاريخ الاطلاع www.aldjazeera.net/encyclopedia/events/2014/2/9/ (2017/08/10).

6-جلولي، سمية ، "معوقات التحول الديمقراطي: ، 3 ماي 2012، في:

<http://regionalstudies.arabero.com/t25> ، تاريخ الإطلاع

(2017/04/14)

7- كوكبي، كمال، "التوافق السياسي و التوافق الوطني: المفاهيم ووسائل التطبيق

والتجارب الدولية"، 2013/07/11، في:

<http://www.altaakhipress.com/printart.php?art=3254> ، تاريخ الإطلاع

(2017/05/15).

8- كريم، فخري ، "وجهات النظر: في مفهوم التوافق: لحضة غياب الوعي"، 20 ماي

2017، في:

www.marefea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=19785 ،

تاريخ الإطلاع (2017/05/20).

9-التجمع الدستوري الديمقراطي، في:

www.marefa.org ، تاريخ الإطلاع (2017/08/04).

10- حركة الوحدة الشعبية، في:

www.marefa.org ، تاريخ الإطلاع (2017/08/04).

11- موقع حزب التكتل من اجل العمل و الحريات، في:

ettakatol.org/historique-2-2568/ تاريخ الإطلاع (2017/08/04).

12- الزهيري، شريف عبد العزيز ، "صور من سجل الانقلابات العسكرية"، مجلة

البيان، ع314 ، 2013/07/31، في:

<http://ar.islamway.net/article/1711> ، تاريخ الإطلاع (2017/06/15).

- 13- العيساوي، فاطمة ، "الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية"، مركز كارنيغي، في: <http://carnegiemec.org/2012/07/10> تاريخ الإطلاع (2017/06/17).
- 14- المختوم، ياسر ، "منظومة الدعاية تحت حكم بن علي -الكتاب الاسود"، مركز نماء، <http://nama-centre.com/ActivitieDatials.aspx?id=3>، تاريخ الإطلاع (2017/06/17).
- 15- محمود، علي عبده ، "الثورة التونسية: الأسباب، عوامل النجاح و التحديات"، في: <http://www.sis.gov.eg/newur/34/8htm> ، تاريخ الإطلاع (2017/06/29).
- 16- "خطاب زين العابدين بن علي 28 ديسمبر 2010"، في: <https://m.youtube.com/watch?v=6-xrKyi-cni> ، تاريخ الإطلاع (2017/06/17).
- 17- "خطاب زين العابدين بن علي 10 جانفي 2011"، في: <https://m.youtube.com/watch?v=RggZec7tv8i> تاريخ الإطلاع (2017/06/17).
- 18- "خطاب زين العابدين بن علي 13 جانفي 2011"، في: <https://m.youtube.com/watch?v=FuHo-MBvghVY> ، تاريخ الإطلاع (2017/06/17).
- 19- التهامي، فضيل ، "الثورات الديمقراطية في العالم العربي: تونس نموذجا"، ج2، الحوار المتمدن، 2013/07/22، في: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369652&r=0> ، تاريخ الإطلاع (21ماي 2017).

- 20- كارو، محمد ، "خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية"، مركز كارنيغي، 2014/04/22، في:
- carnegie-mec-org/2014/04/22/ar-pub-55404 ، تاريخ الاطلاع (2017 /06/20)
- 21- حسيب، خير الدين ، "الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح و الفشل"، في:
- www.thawabitna1.com/article/article17-01/12/7242.htm ، تاريخ الاطلاع (2017/08/05).
- 22- أبو النور، محمد محسن ، "أهم نتائج الثورة التونسية"، 2011/11/14، في:
- <http://cairodar.com/383542> ، تاريخ الاطلاع (2017/07/03).
- 23- "موقع النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين"، في:
- www.snjt.org ، تاريخ الإطلاع (2017/08/04).
- 24- الهيئة العليا لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية ، في:
- www.droitsdelhomme.eg.tn/?page-id=679 ، تاريخ الإطلاع (2017/08/04).
- 25- مؤدب، عبد الوهاب ، "ثورة تونس و المناطق المهمشة"، 2011/01/26، في:
- <http://archive.li/m72to> ، تاريخ الإطلاع (2017/06/15).
- 26- منشأوي، إبراهيم ، "توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس"، 2015/04/08 ، في:
- <http://www.acrseg.org/3685> ، تاريخ الإطلاع (2017/07/15).
- 27- خليل سامي، أيوب، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن، 2011/12/02، في:

الإطلاع تاريخ ، <http://www.m.ahewar.org/s.asp?r=285741&r=0> ،
(.201/06/15)

28- "تونس، ما دور الولايات المتحدة في الربيع العربي؟"، 2011/12/12، في:
الإطلاع تاريخ ، <http://www.turess.com/alhiwar/23658> ،
(.2017/06/15)

29- وكالة أنباء تونس، "مع اقتراب موعد 23 أكتوبر.... أسئلة عن الشرعية،
والنهضة ترفض الجلوس على طاولة الحوار مع نداء تونس"، في:
<http://www.tap.info.tn> ، تاريخ الإطلاع (2017/06/29).

30- وكالة أنباء تونس، "فحوى وثيقة إعلان المسار الانتقالي" في:
<http://www.turess.com/tap/109067> ، تاريخ الإطلاع (2017/06/29).

31- حرب، جهاد ، "تقرير حول رصد خطابات الحقد و الكراهية في وسائل
الإعلام التونسية، المجموعة العربية لرصد الإعلام، في:

تاريخ ، <http://www.pulpit.alwatanvoice.com/content/print/373445html> ،
الإطلاع (2017/06/21).

32- زكريا، فريد ، "لماذا نجح الربيع العربي في تونس وتعثر بباقي الدول" ،
2014/02/9، في:

، <http://www.arabic.cnn.com/middleast/2014/02/09/tunis-farid-zakaria-op> ،
تاريخ الإطلاع (2016/06/20).

33- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «تونس..تداعيات إقالة حكومة
الحبيب الصيد وفرص نجاح خلفيتها»، 14 أوت 2016، في:

- 35- "مسلسل الأحداث منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس" ، 13/01/2011 ،
في: <https://alaraby.co.uk/opinion/2016/8/14/> ، تاريخ الإطلاع (2017/08/17).
- 36- مفهوم الايدولوجيا، في:
m.france24.com/ar/20110113-tunisia-events-chronology-sidi-bouazid-bouazizi ، تاريخ الإطلاع (2017/08/02).
- 37- الحاج، محمد، "ما بين الانتفاضة والثورة"، في:
www.moqatel.com/openshare/Bethoth/Mnfsia15/Ideology/sec01.d ، تاريخ الإطلاع (2017/09/10).
- 38- صالح علي حرمل، جبران ، "ثورات الربيع العربي - رؤية تحليلية في ضوء
فروض نظرية الثورات - الواقع وسيناريوهات المستقبل"، الحوار المتمدن، ع4068،
في:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286> ، تاريخ الإطلاع (2017/05/28).
- 39- المرشد، عباس ، "ائتلاف شباب 14 فبراير...المجتمع الثاني والزمن الجديد -
الحراك السياسي الجديد"، مركز البحرين للدراسات في لندن، 2012، في:
<http://www.bcs1.org.uk/ar/studies/coalittiounfeb14/1581> ، تاريخ الإطلاع (2017/06/15).
- 40- إدريس، سهيل ، "أفاق التحول نحو الديمقراطية في بلدان الربيع العربي"،
جريدة الأنبار، 14/09/2014، في:

- ababmag.com/node/507 تاريخ الإطلاع (2017/05/07).
- 41 معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي، في:
<http://almaany.com/ar/dict/ar.ar/> ، تاريخ الإطلاع (2017/09/10).
- 42 علي حسن علي، عمار، على الصفحة الرسمية، في:
[//free.facebook.com/permalink.php?story_fbid=421805984502932&id=117](https://free.facebook.com/permalink.php?story_fbid=421805984502932&id=117)
- 43 -العداوي، خالد عليوي، " الفدرالية و الديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي"، في:
<http://fcdrs.com/mag/issue-7-3-html> ، تاريخ الإطلاع (2017/05/19).
- 44 شعباني، سليمان، حركة النهضة ونداء تونس: دفاعا عن التوافق السليم ضد التوافق المختل، 2016/10/18، في:
<http://www.noonpost.org/conrent/14579> ، تاريخ الإطلاع (2017/06/11).
- 45 النداوي، صبا، قراءة في الديمقراطية التوافقية، الحوار المتمدن، 2007/08/29، في:
www.m.alhewar.org/s.aid=107397&r=0 ، تاريخ الإطلاع (2017/04/03).
- 46 دويري، مروان، الديمقراطية التوافقية consensual democracy (2-2)، 2006/02/02، في:
<http://aldjabha.org/?i=501783> ، تاريخ الإطلاع (2017/05/23).
- 47 موقع حزب الخضر للتقدم، في:
<http://www.partitunisverte.org> ، تاريخ الإطلاع (2017/08/04).

- 48- موقع الحزب الاجتماعي التحرري، في:
www.psltunisie.org، تاريخ الإطلاع (2017/08/04).
- 49- رمضان، حسام، "أسباب قيام الثورة /أسباب ثورة 25 يناير"، في:
<http://www6.mashy.com/home/rahrir-egypt/revolution-causes>، تاريخ الإطلاع (2017/09/13).
- 50- الاحتجاجات الأردنية 2011، في:
<http://marefa.org/index.php>، تاريخ الإطلاع (2017/07/03).
- 51- قعلول، بدر، "تونس: الجيش سيعود إلى ثكناته"، 2011/11/11، في:
www.tures.com/alwasat/21531، تاريخ الإطلاع (2017/04/19).
- 52- "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي في تونس"، في:
www.marefa.org، تاريخ الإطلاع (2017/08/02).
- 53- راشد الغنوشي: ليس في برنامج النهضة تطبيق الشريعة، 2011/10/03، في:
arb.majalla.com/2011/10/article55227372، تاريخ الإطلاع (2017/07/07).
- 54- برنامج حركة النهضة من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية، ديسمبر 2011، في:
<http://www.slideshare.net/mustapha556/-nahdha-bengairdaine>، تاريخ الإطلاع (2017/07/20).

- 55- عميرة، عائد، هل تشهد تونس تعديلا وزاريا ام تغييرا كاملا لحكومة يوسف الشاهد؟، 2017/07/08، في: <http://www.noonpost.org/content/18760> ، تاريخ الإطلاع (2017/08/31).
- 56- الرأي الجديد، هل بدأت الحرب على الفساد... أم هو جزء من الصراع السياسي حول الحكم، 2017/05/26، في: <http://rayaljadid.com/index.php/reportage/118-2017-06-27-23-26-24/933> تاريخ الإطلاع (2017/08/26).
- 57- من مرسوم للأحزاب إلى قانون منظم: تفاوت في المواقف وتمسك بالروح التحررية لإنشاء الأحزاب"، في: <http://www.babnet.net/mobile/cadredetail.amp.php?id=133392> ، تاريخ الإطلاع (2017/07/06).
- 58- موقع الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعة التقليدية، في: www.utica.org.tn/fr/ ، تاريخ الإطلاع (2017/08/04).
- 59- الثورة التونسية 2016/03/08، في: www.aljazeera.net/encyclopedia/event/2016/3/7/ ، تاريخ الإطلاع (2017/05/01).
- 60- الاحتجاجات الجزائرية 2011، 2013/06/18، في: <http://www.4algeria.com/forum/t/375465/> تاريخ الإطلاع (2017/05/08).
- 61- الاحتجاجات البحرينية 2011-الآن، في: www.marefa.org/index.php تاريخ الإطلاع (2017/04/03).

62- الجمعية التونسية للمحامين الشبان، في:

Http//ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86

63- موقع المجلس للحريات بتونس، في:

http://m.facebook.com/pg/CNLT.Tunisie/about/?ref=page_internal&mt_na_v=1 ، تاريخ الإطلاع (2017/07/18).

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

01- Bernard, Michael, **civil society and democratic,transition in east- 01 europe**, political quality, vol. 108, n.1, summer 1993.

02Chantouf, Tayab, **le maghreb au present**, alger : office des publication universitaires, 2003.

03- Diamond, Larry,**political culture and democracy countries**, london : lynne publishers, 1995.

04-Greal, Charan, **the tunisia military after ben ali**, Beieut : carenegie middele easte centre ; 2016.

05- Harm ,M.Juudi.**political thought from photo to the present**, usa :macraw-wills,cusrom series, 1994.

06- Haddad, Radia, **parole de femme**, carthage : edition alyssa, 1995.

07-Sadrilhiri , **Le renauveau du mouvement democratique tunisien** ,olfa lamloum et bernard ravenala ,A lger : Metedja impression ,2002.

ملخص:

شهدت الساحة العربية تغييرات جوهرية على مستوى أنظمة الحكم، أو ما يعرف بعملية الانتقال الديمقراطي، حيث مس ذلك العديد من الدول العربية التي تعتبر تونس جزءا لا يتجزأ منها، وقد إسمت الساحة السياسية بثورات وانتفاضات، أو ما يعرف بالربيع العربي، الذي أحدث تغييرات في طبيعة نظام الحكم، بإحلال البناء والنهج الديمقراطي محل الحكم الإستبدادي التسلطي.

ولذلك عرفت تونس عدة أسباب أدت إلى التوجه نحو الانتقال الديمقراطي على مستوى نظامها السياسي، من بينها أسباب داخلية، تمثلت أساسا في سيطرة و هيمنة الحزب الحاكم سابقا (التجمع الدستوري الديمقراطي)، على مجمل النشاطات السياسية، وعجز النظام على إحتواء حجم المطالب المتزايدة من المجتمع التونسي، أمام تدني المستويات الإقتصادية و الإجتماعية، وأخرى خارجية كالمتغيرات الدولية، ودور المنظمات الحقوقية العالمية من خلال التقارير التي تنشرها، ووسائل التواصل الإجتماعي، التي أصبحت أرض خصبة للتعبة الجماهيرية (الفيسبوك واليوتيوب).

وعلى إثر ذلك، وفي ظل هذه المعطيات، تبنت تونس ما يسمى بعملية التوافق السياسي كآلية مهمة للانتقال الديمقراطي، مع القيام بالتعديلات الدستورية التي تجلت في دستور تونس 2014، الذي صيغ بنموذج حوار توافقي، بالإضافة إلى تعديلات أخرى من أجل تسهيل وتسيير العملية السياسية، كتعديل القوانين الخاصة بالأحزاب و الجمعيات، وقانون الإعلام.

وتبقى تونس أمام تحديات كبرى، وخاصة الإدارية و الإقتصادية و الإجتماعية و الأمنية، التي قد تعرقل سير إستكمال التجربة التوافقية التي إنتهجتها تونس، من أجل دفع عجلة الانتقال نحو الديمقراطية، وإنجاحها، وجعلها نموذجا عربيا، يقتدى به في المجال السياسي.

Abstract:

The Arab arena has undergone fundamental changes on the level of government or the process of democratic transformation.

Many Arab countries have considered Tunisia as an integral part of them, the Tunisia scene was characterized by revolutions and uprisings, or it was called the Arab Spring, the system of government, the place of construction and the democratic approach in place of the authoritarian tyrannical rule.

Consequently, Tunisia has had several reasons for the democratization of its political system, including the internal control of the former ruling party over political activities and the inability of the regime to contain the growing demands of Tunisia society, social, economic and social factors and other external variables such as internationalism and the role of international human rights organizations, through published reports and social media, which have become a fertile ground for mobilizing masses (Facebook and Youtube).

As a result, Tunisia has adopted the so-called political consensus process as an important mechanism for democratic transition, with constitutional changes enshrined in the Tunisia constitution of 2014, formulated in the consensus model, as well as other amendments to facilitate policies, parties, associations and the media law.

Tunisia faces major challenges, particularly the administrative, economic, social and security challenges that can hamper the progress of the Tunisia experience in order to advance the transition to democracy and make it an Arab model in the political arena.

الفهرس

شكر وتقدير

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

1.....مقدمة

15.....الفصل الأول: الإطار النظري لعملية الإنتقال الديمقراطي وآلية التوافق السياسي

17.....المبحث الأول: ماهية الإنتقال الديمقراطي

17.....المطلب الأول: مفهوم الإنتقال الديمقراطي

21.....المطلب الثاني: عوامل الإنتقال الديمقراطي

29.....المطلب الثالث: أشكال الإنتقال الديمقراطي

33.....المطلب الرابع: الإتجاهات النظرية للإنتقال الديمقراطي وأهم معوقاته

40.....المبحث الثاني: ماهية التوافق السياسي

40.....المطلب الأول: مفهوم التوافق السياسي

43.....المطلب الثاني: أسس التوافق السياسي

46.....المطلب الثالث: أشكال التوافق السياسي

48.....المطلب الرابع: علاقة التوافق السياسي بالإنتقال الديمقراطي

52.....خلاصة واستنتاجات

الفصل الثاني: بيئة الانتقال الديمقراطي في تونس 1987-2011.....53

المبحث الأول: طبيعة البنى الرسمية و الإطار الإيديولوجي للنظام السياسي التونسي..55

المطلب الأول: وصول بن علي لسدة الحكم في تونس في 07 نوفمبر 1987.....55

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي و الدستوري للنظام السياسي التونسي.....58

المطلب الثالث: الإطار الإيديولوجي للنظام السياسي التونسي.....63

المطلب الرابع: الانتخابات،.....69

المبحث الثالث: واقع المؤسسات غير الرسمية في تونس.....78

المطلب الأول: الأحزاب السياسية.....78

المطلب الثاني: المجتمع المدني.....84

المطلب الثالث: الإعلام.....90

خلاصة واستنتاجات.....93

الفصل الثالث: تجربة التوافق السياسي في تونس بعد 2011.....94

المبحث الأول: الحراك السياسي في تونس أواخر 2011.....96

المطلب الأول: الاحتجاجات في تونس ونتائجها.....96

المطلب الثاني: الفواعل المساهمة في التغيير في تونس.....108

المطلب الثالث: الموقف الإقليمي و الدولي إتجاه الثورة.....112

المبحث الثاني: آليات ومسارات التوافق السياسي في تونس بعد ثورة 2011.....115

المطلب الأول: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي و الإنتقال

الديمقراطي.....115

المطلب الثاني: الترويكا.....117

المطلب الثالث: الحوار الوطني.....121

المطلب الرابع: دستور تونس 2014.....126

المبحث الثالث: نتائج وتقييم التوافق السياسي في تونس.....130

المطلب الأول: نتائج التوافق السياسي.....130

المطلب الثاني: تقييم التوافق السياسي.....138

خلاصة واستنتاجات.....142

خاتمة.....143

قائمة الملاحق.....147

قائمة المراجع.....157

الملخص

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	توزيع المقاعد على الأحزاب السياسية في تشريعات تونس 1989	69
02	توزيع المقاعد على الأحزاب السياسية في تشريعات تونس 1994	71
03	نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية 1999	72
04	توزيع المقاعد على الأحزاب السياسية في التشريعات التونسية 1999	72
05	نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية 2004	73
06	توزيع المقاعد على الأحزاب السياسية في تشريعات تونس 2004	74
07	نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية 2009	75
08	توزيع المقاعد على الأحزاب السياسية في تشريعات تونس 2009	76
09	انتخابات المجلس التأسيسي 2011	119
10	الانتخابات التشريعية التونسية 2014	130
11	الانتخابات الرئاسية التونسية 2014 (الدورة الأولى)	132
12	الانتخابات الرئاسية التونسية 2014 (الدورة الثانية)	133